الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ
تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

مذكرة لنيل شهادة الماستر الموسومة بـ

غي مولي والثّورة الجزائرية(1905 – 1962)

إعداد الطالبتين :
سايس وردة
بوفاتح سمية

إشراف الأستاذ الدكتور:
د. مصطفى عتيقة

أ.د. لزغم فوزية	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. مصطفى عتيقة	أستاذ محاضر أ	مقررا ومشرفا
أ.د.كركب عبد الحق	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2025/2024

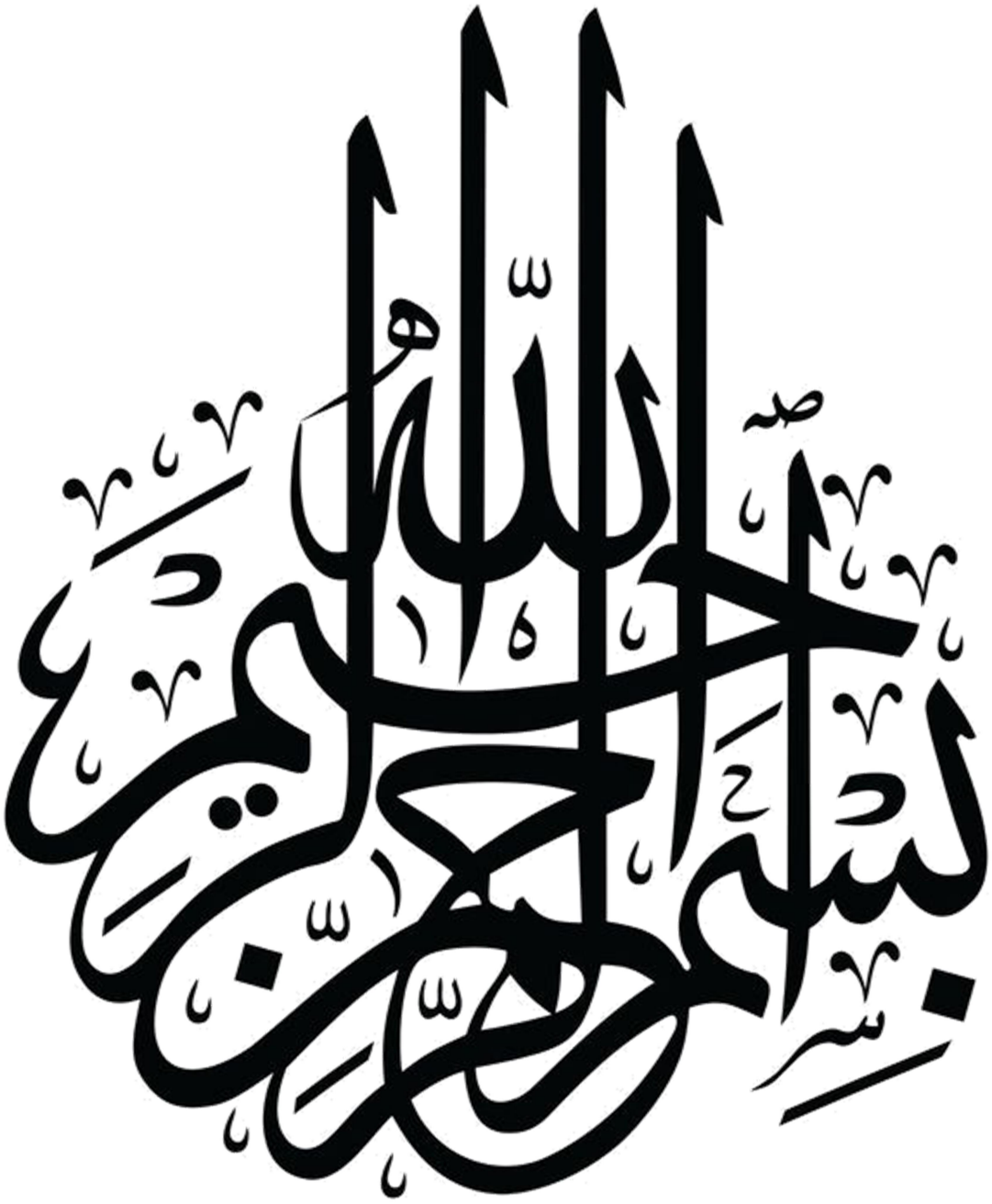
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الحمد لله والشّكر لله الذي أعاننا وشدّ من عزيمتنا لإكمال مذكّرتنا، وألهمنا الصّبر الجميل لنجعل من عملنا هذا عملا ينتفع به

والشّكر والامتنان للأستاذة الفاضلة **عتيقة مصطفى** على كل ما قدّمته لنا من توجيهات ومعلومات قيّمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا ، نسأل الله أن يوفّقها لخير ما يرضاه .

كما نتقدّم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقّرة ، ولكل من أعاننا من قريب أو من بعيد على إتمام إنجاز هذا البحث من أساتذة وأحباب وأصدقاء ولهم منا فائق التّقدير.

الإهداء

إلى الذي أخد بيدي ووفّر لي سبل التّعليم وكان لي الوجه الطّافح حبا وحنانا والدي الحبيب أطال الله سبحانه وتعالى في عمره ، ورزقه الصّحة والسّعادة .

إلى روح أمّي الغالية التي كانت الحضن الدّافئ والدّعاء الصّادق والنّور الذي أنار قلبي رحمك الله وأسكنك فسيح جنّاته.

إلي أخوتي الأعزّاء أنتم النّور الذي أضاء دربي والسّند الذي شدّ من أزري في كل خطوة : زهراء _ صافية _هودة _ عبد المؤمن ومحمّد .

إلى أبناء إخوتي زهور العائلة ونبضها الجميل : شروق _ عادل _صابرينة _ ياسمين _رتاج _دعاء _أيوب _محمّد _مصطفى _أياد.

إلى كل من مدّ لي يد العون من قريب أو من بعيد .

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع .

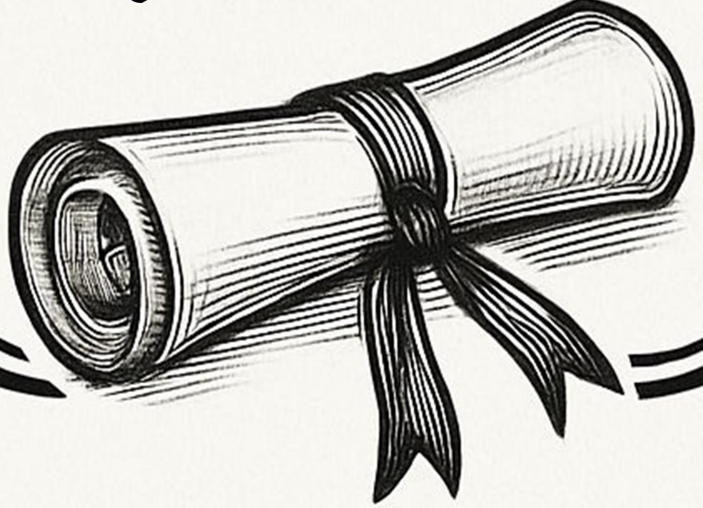

_سمية _

الإهداء

الحمد لله حبّا وشكرا وامتنانا ، فالحمد لله على البدء والختام .

ها أنا اليوم أهدى نجاحي إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة .

إلى رمز العطاء ومثلي في تحمّل المشقة, إلى من أحمل اسمه بكل فخر, إلى من حصد الأشواك عن دربي ومهّد لي طريق العلم ، إلى أعظم رجل في الكون أبي الغالي أ طال الله في عمره .

إلى من جعل الله الجنّة تحت أقدامها وسهّلت لي الشّدائد بدعائها ، إلى شمس حياتي ، من تحمّلت من أجلي الكثير من العناء, وإلي اليد الطّاهرة التي أعطتني دفعا لغد أجمل التي لا تفيها الكلمات والشّكر أمي الغالية حفظها الله ورعاها .

إلي إخوتي مصدر قوّتي وضلعي الثّابت وأمان أيّامي ، إلي أطيب قلبين إخوتي كريم و عبد الحق حفظهما الله وأطال في عمرهما .

إلى كل أصدقائي وزملائي الذّين جمعتني بهم أيّام الدّراسة والتّعليم في هذه الحياة.

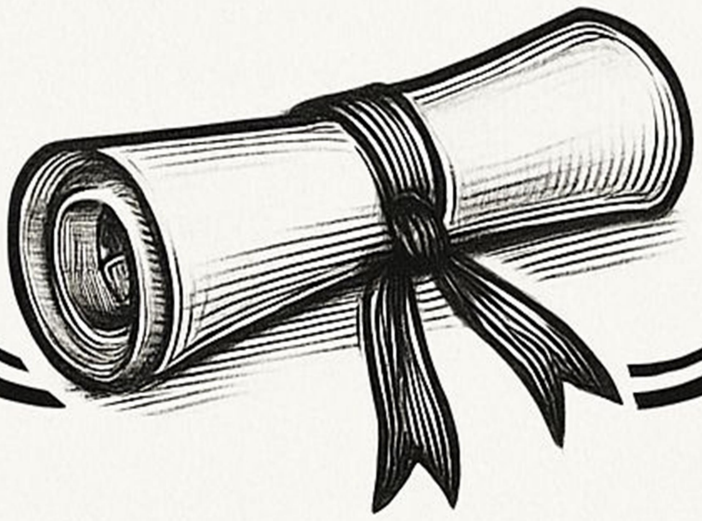

_ وردة _

قائمة المختصرات

قائمة الرموز والمختصرات بالغة العربية

الرمز	الدلالة
ص	صفحة
ط	طبعة
د ط	دون طبعة
ج	الجزء
تر	ترجمة
تع	تعريب
تق	تقديم
ج ت و	جبهة التحرير الوطني
ج ت و	جيش التحرير الوطني
ح ع 2	الحرب العالمية الثانية
ج ع م ج	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

قائمة المختصرات باللغة الفرنسية:

SFIO	**section française de l'international ouvrier**
PCF	**parti communiste français**
CAS	**compile d'action socialiste**
CNR	**conseil national de la résistance**
MRP	**mouvement républicain populaire**
AM L	**les amis de manifeste et de la liberté**
UGTA	**union générale du travailleur**
IBID	**Ibidem**
OP.CIT	**opère citalo**

مقدمة

مقدمة:

تعد الجمهورية الفرنسية الرّابعة محطّة هامة في التّاريخ السياسي الحديث لفرنسا ,فقد نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثّانية، في حين كانت البلاد تمرّ بأزمة سياسية واقتصادية واجتماعية وكانت بحاجة ماسّة إلى إعادة بناء مؤسسّاتها، وترسيخ نظام ديمقراطي جديد يخرجها من دوامة الاحتلال والانقسام .

لقد أعلنت الجمهورية الفرنسية الرّابعة سنة 1946 بعد استفتاء شعبي صادق على الدّستور الجديد ومن أبرز السّمات التي ميّزت الجمهورية الرّابعة هي كثرة تغيّر الحكومات ، بحيث كانت البلاد تعيش تقريبا على وقع أزمة سياسية كل سنة وأحيانا بضعة أشهر فقط ، حيث وخلال الفترة الممتدة من 1946وإلى غاية 1958 تعاقب على رئاسة الحكومة أكثر من عشرين رئيس وزراء ، منهم شخصيات بارزة مثل ليون بلوم ، روبيرت شومان ، بيير منداس فرانس ، وغي مولي وغيرهم. هذا التّغيير المستمر كان يجعل كل حكومة تعمل تحت ضغط شديد، وبدون وقت كافي لتنفيذ برنامجها.

لقد كانت من أولويات الجمهورية الفرنسية الرّابعة القضاء على الثّورة الجزائرية التي أصبحت تهدّد الاستقرار السياسي لفرنسا، حيث توالت على هذه الجمهورية عدد من الشّخصيات البارزة ، والتي اقترحت جملة من الحلول لاحتواء ما كان يطلق عليه(المشكل الجزائري).

وتعدّ الشّخصية الفرنسية غي مولي (Guy Mollet) من الشّخصيات السياسية الفرنسية التي وسمت التّاريخ السياسي الفرنسي في مرحلة حاسمة تزامنت والثّورة التّحريرية الجزائرية التي شكّلت أحد أهم التحدّيات التي واجهت الكيان الفرنسي برمّته.كان غي مولي من الشّخصيات الفاعلة والتي كان لها بالغ الأثر في توجيه سياسة الحزب الاشتراكي الفرنسي(S. F .I. O) اتجاه الثّورة الجزائرية ،وقد كان رئيسا للحكومة الفرنسية خلال الفترة (1956- 1957)، رغم رفعه لشعارات الدّيمقراطية والعدالة إلى أنّه اتخذ مواقف متشدّدة اتجاه الثّورة الجزائرية، ووسّع من العمليات العسكرية بهدف القضاء عليها.

لقد عكست سياسة غي مولي اتجاه الجزائر التّناقض العميق بين المبادئ الدّيمقراطية التي ادعتها فرنسا والممارسات الاستعمارية العنيفة على أرض الواقع، هذا ما زاد من عزيمة الجزائريين على مواصلة كفاحهم لنيل الاستقلال.

أهمية الموضوع :

إنّ أهمية الموضوع الذّي اخترناه لهذه الدّراسة يكمن في تسليط الضّوء على مرحلة حاسمة من تاريخ الثّورة الجزائرية ويكشف عن دور أحد أبرز الشّخصيات السياسية الفرنسية في تلك الفترة، كما يساهم في فهم طبيعة السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال فترة حكومة "غي مولي" ,ويساعد على البحث عن توضيح التّناقض بين المبادئ المعلنة والسياسات المطبّقة، كما يساهم هذا الموضوع في كشف تأثير قرارات غي مولي على مجرى الثّورة وعلى العلاقات الجزائرية- الفرنسية.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع البحث الحامل لعنوان غي مولي والثّورة الجزائرية 1905- 1962م لم يكن وليد الصّدفة بل هو راجع إلى عدّة أسباب أهمها:

الأسباب الذّاتية:

1. الرّغبة في الكشف عن الحقائق الخافية حول الشّخصيات الفرنسية التي ساهمت في قمع الثّورة الجزائرية.
2. الاهتمام الشّخصي بفترة الاستعمار الفرنسي والثّورة التّحريرية.

الأسباب الموضوعية:

1. التعمّق أكثر حول هذه الشّخصية السياسية التي لم تكن محل اهتمام كبير في الكتابات الوطنية الجزائرية.

2. الرّغبة في معرفة هذه الشّخصية أي غي مولي خاصة وأنّ مختلف الدّراسات الأكاديمية تناولته كعنصر فرعي وليس كموضوع أساسي.

3. فهم المغزى من مختلف المشاريع الإصلاحية التي تقدّم بها غي مولي لاحتواء مشكل الجزائر.

إشكالية الموضوع:

ننطلق من خلال هذه الدّراسة التي تندرج ضمن ما يسمّى بالدّراسات البيوغرافية من إشكالية أساسية تتمثل في:

1. كيف تفاعل غي مولي مع القضية الجزائرية بصفته مناضلا اشتراكيا ثم بصفته رئيسا للحكومة الفرنسية ؟.

وتتمحور إشكالية الموضوع على مجموعة من التّساؤلات الفرعية لكي نتمكّن من الوصول إلى إجابات مقنعة وأكاديمية منها:

-كيف كان موقف غي مولي (ضمن الحزب الاشتراكي الفرنسي) من المسألة الكولونيالية؟.

- ماهي الظّروف التي تولّى فيها غي مولي رئاسة الحكومة الفرنسية ؟, وماهي أهم الإصلاحات التي اتبعها لتهدئة الوضع في الجزائر ؟.
- كيف كانت سياسة غي مولي في الجزائر ؟ ,وماهي أهم الوسائل والأساليب التي استعملها لطمس الثّورة والقضاء عليها ؟.
- كيف كان ردّ الثّورة التّحريرية سياسيا وعسكريا على سياسة غي مولي ؟.

خطة البحث:

إنّ الخطّة المنتهجة في بحثنا هذا صبّت في قالب تاريخي تضمن مقدّمة ومدخل للموضوع وثلاثة فصول وخاتمة، ومجموعة من الملاحق الخاصة بالموضوع، حيث تطرّقنا في المدخل إلى التّعريف بالجمهورية الفرنسية الرّابعة وذكر أهم الحكومات التي كانت في تلك الفترة، وقد كانت سابقة لحكومة غي مولي، أما الفصل الأول فقد تضمّن(غي مولي النّشأة ، التّكوين ، المسار السياسي) وقسمناه

إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول "النشأة والنّضال السياسي" والمبحث الثاني بعنوان "موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي من المسألة الكولونيالية" .وفي المبحث الثالث عالجنا "موقف غي مولي من القضية الجزائرية (ضمن الحزب الاشتراكي)".

أمّا فيما يخص الفصل الثّاني تناولنا فيه "غي مولي والثّورة الجزائرية" قسّمناه إلى ثلاثة مباحث اهتم المبحث الأول بحكومة غي مولي والثّورة الجزائرية ، والمبحث الثّاني تضمّن حكومة غي مولي و سياسة القمع، أما المبحث الثّالث تضمّن موقف غي مولي من الثّورة الجزائرية _ضمن الحزب الاشتراكي _.

أما الفصل الثّالث والأخير بعنوان "إستراتيجية ج.ت.و لمواجهة سياسة غي مولي" ,فقد تضمّن ثلاثة مباحث: الأول ناقشنا فيه الاستراتيجيات السياسية، والمبحث الثّاني تكلّم عن الاستراتيجيات العسكرية أما البحث الثّالث فقد اهتم بالمفاوضات والرّسائل المتبادلة في حكومة غي مولي .

وخاتمة تضمنت مجمل الاستنتاجات التي توصلنا إليها بعد دراستنا وتعمقنا حول هذا الموضوع.

المنهج المعتمد:

بما أنّ موضوع بحثنا حدث تاريخي فالضّرورة العلمية تفرض علينا العودة إلى الأحداث الماضية لتحليلها عن طريق استخدام المنهج التّاريخي الذي يعتمد على التّحليل فهو يستخدم لتحليل الأحداث والوقائع المرتبطة بفترة حكم غي مولي، كما يساعد على فهم تأثير تلك المواقف على مجرى الثّورة التّحريرية وتتبّع تسلسل الأحداث والقرارات السياسية والعسكرية التي اتخذها المناضل الاشتراكي اتجاه الثّورة الجزائرية بالاعتماد على تحليل المادة التّاريخية المتاحة والتّصريحات الرّسمية والخطابات السياسية.

أهم مصادر ومراجع البحث:

اعتمدنا في إنجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة منها:

-جريدة المجاهد، الجزء الأول، العدد الأول.
-محمّد تقية، الثورة الجزائرية، المصدر الرمز المال.

-رضا مالك، الجزائر في إيفيان, تاريخ المفاوضات السرية الذي عرض فيها المفاوضات والاتصالات في حكومة غي مولي.

أما عن المراجع فمتعددة ومتنوعة سنشير إلى البعض منها:

-عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية عالجت فيه أهم الإصلاحات التي قام بها غي مولي.

-عبد الله شريط، الصحافة الجزائرية في المحافل الدولية الذي رصدنا من خلاله سياسة القمع التي انتهجها غي مولي.

-مقلاتي عبد الله، الاستراتيجيات العسكرية لجيش التحرير مجلة التاريخية الجزائرية العدد 1، 2017.

-مصطفى عتيقة، التّنظيمات السياسية الفرنسية والثّورة الجزائرية, أحزاب اليمين نموذجا التي أفادتنا كثيرا في موقف غي مولي من القضايا الاستعمارية ضمن الحزب الاشتراكي الفرنسي.

الدراسات السابقة :

لقد كان تعاملنا في نقد المصادر والمراجع مع مجموعة من الكتب والمراجع المحسوبة على المدرسة الوطنية الجزائرية فمثلا جريدة "المجاهد" وهي لسان حال ج.ت.و و التي حاولت في أعدادها المختلفة فضح التّناقضات الموجودة بين وعود غي مولي وواقع سياسته في الجزائر وهي في معظمها تحمّل حكومة غي مولي مسؤولية العنف وقوة قمع الثّورة الجزائرية . في حين يحاول مؤرّخو المدرسة الفرنسية أن يدافعوا على فكرة أنّ غي مولي جاء بجملة من الإصلاحات واقترح بعض الحلول الممكنة لحل(المشكل الجزائري) فعلى سبيل المثال نجد كتاب شارل روبير أجيرون ، وهو محسوب على الحزب الاشتراكي الفرنسي حاول أن يثني على حكومة غي مولي وإصلاحاته بشأن الجزائر .

صعوبات البحث:

من الطّبيعي أن تصادف الباحث خلال مشوار بحثه بعض الصّعوبات التي يجب تخطيها والوصول إلى الأهداف المنشودة في البحث, ومن بين هذه الصّعوبات نذكر :

1. أغلب الدّراسات المتوفرة عن شخصية غي مولي مكتوبة بالفرنسية والانجليزية وهذا ما جعلنا نواجه صعوبة كبيرة في عملية التّرجمة.
2. ندرة المراجع والمصادر المتخصصّة التي تشير إلى شخصية غي مولي، فكانت معظمها عامة تكتفي بمجرد الإشارة إليه.
3. صعوبة الوصول إلى الوثائق الأرشيفية الأصلية مثل مذكّرات غي مولي وتقاريره العسكرية التي كانت غالبا محفوظة في الأرشيف الفرنسي.

مدخل

قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة

وسياسته في الجزائر (1946-1958).

عرفت فرنسا مع بدايات الحرب العالمية الثّانية أوضاعا داخلية وخارجية، مهّدت لميلاد مرحلة سياسية جديدة تمثّلت في الجمهورية الفرنسية الرّابعة(1946-1958)، التي كان من مهامها إعادة بناء فرنسا ومحو مخلّفات الحرب وآثارها إلى جانب الحفاظ على مستعمراتها. تكوّنت فكرة الجمهورية الفرنسية الرّابعة أثناء الاحتلال الألماني، وكان هدف رجال المقاومة خاصة المثّقفين والعمال هو إعطاء فرنسا مؤسسات جديدة تسمح بتفسير أوسع لمفهوم الدّيمقراطية.

مع أوائل 1944 قام المجلس الوطني للمقاومة بصياغة ميثاق المقاومة الذّي طالب بإعادة تأكيد حقوق الإنسان,كما أيضا دعا إلى تحقيق الدّيمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ,هذا المزيج بين مبادئ الجمهورية والمثل الثّوريةلم يكن مستغربا، فقد جعلت ديكتاتورية حكومة فيشي كل مفاهيم الحرية تبدو ثمينة.[1]

بدأت الجمهورية الفرنسية الرّابعة بعد نهاية الحرب العالمية الثّانية 1946، وهي معروفة بمستوى عالي من عدم الاستقرار الحكومي, حيث بلغ متوسط مدّة بقاء الحكومة الواحدة حوالي 06 أشهر فقط، فقد شهدت تلك حقبة حوالي24 حكومة مختلفة على مدار 12 سنة من عمر النّظام، كما واجه زعماء الأحزاب صعوبة في التعامل مع مشاكل فرنسا خاصة في مستعمراتها.[2]

لقد عرفت الجمهورية الفرنسية الرّابعة بعد فترة الحرب العالمية الثّانية ضعفا ملحوظا في نظام حكمها وذلك لعدة أسباب نذكر منها ظهور قوى عظمى على الساحة الدّولية تحرص على بسط هيمنتها وسيطرتها على فرنسا، وتنامي حركات التحرّر في المستعمرات في ظل ظهور فكرة حق الشّعوب في تقرير مصيرها، إلى جانب طبيعة النّظام الذّي أقامه دستور الجمهورية الرّابعة في أكتوبر 1946، وعدم الاستقرار السياسي طيلة فترة قيام الجمهورية الرّابعة ما بين 1946- 1958.

1- Charles A. Micaud, the launching of the fourth french republic, university of virginia, P 292.

2- John D. Huber andcecilia Martinez, Gallardo, cabinet instability and the Accumulation of expérience : the frenchfourth and fifthrepublics in comparative perspective Vol , No. 1 (jan, 2004), P 27.

وبسبب الأوضاع التي آلت إليها فرنسا والهزائم التي تسبّبت فيها الثّورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، هذا ما جعل رد فعل المستوطنين غير متوقع مع ظهور تمرّد 13 ماي 1958[1] ,وسرعان ما اتضح أنّ الوحدة الظّاهرية التي تشكّلت في المقاومة كانت سطحية، وأنّ النّخبة السياسية منقسمة بشدّة حول شكل الجمهورية الجديدة، فقد حثّ البعض على ضرورة تحقيق استقرار من قبل سلطة تنفيذية قوية، بينما فضّل الآخرون ولا سيما الشّيوعيون تركيز السّلطة في مجلس واحد (الهيئة التّشريعية) خاضعة لسيطرة شعبية من النّاخبين.[2] وبعد قيام الجمهورية الفرنسية الرّابعة كان لزاما عليها مواجهة حالة عدم الاستقرار السياسي الذّي كانت تعيشه فرنسا، في ظل المنافسة الحادّة بين التّشكيلات الحزبية الثّلاث التي كانت تنشط على السّاحة السياسية.

بسبب التطوّرات والانتصارات التي عرفتها الثّورة التّحريرية جعلت الإدارة الاستعمارية تسعى إلى تفعيل سياستها التي ارتكزت على الإستراتيجية العسكرية كخيار أول وضروري لتطويق الثّورة والقضاء عليها في مهدها, وبالتّالي شرعت في بتر الثّورة عن قواعدها، وقد تولّى هذه المهمّة رؤساء الجمهورية الفرنسية الرّابعة التي توالت عليها عدّة حكومات وذلك بعد فشل كل محاولات فرنسا للقضاء على الثّورة التي انطلقت بإمكاناتها البسيطة والمحدودة, إلا أنها تمكّنت من إحداث اضطراب داخل السّلطة الاستعمارية على مستوى هياكلها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، واستطاعت أن تسقط حكومات فرنسا السّبع الواحدة تلو الأخرى[3]، والبداية كانت بحكومة منداس فرانس[4] التي كانت مكلّفة بإنهاء حرب الهند الصّينية. لكن مشاكل خطيرة أخرى هاجمته على الفور، ومن بينها الاضطرابات في الجزائر التي قد تبدو وفي البداية ثانوية نسبيا وفقا لمنهجه في ترتيب الأولوية، لم يتخذ

1- صلاح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص28.

2- جون إي فلاور، يوجين وبير، الجمهورية الرابعة في فرنسا في التاريخ، موسوعة بريتانيكا، آخر تحديث 15 أفريل 2025، ص 02.

3- عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج2، دار البعث، الجزائر، 1991، ص137.

4- منداس فرانس: ولد في 11 جانفي 1907 متحصل على شهادة ليسانس في الدراسات القانونية مارس المحاماة واشتغل بالسياسة منذ الصغر، انتخب في 1932 نائب عن الحزب الراديكالي وهو في سن الخامسة وعشرين، كما أصبح أمينا عاما للجمهورية سنة 1932 قد عارض سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة، توفي عام 18 أكتوبر 1982. أنظر: لزهر جديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، ص295.

موقفا بشأن الجزائر طول فترة رئاسته، ولم يحدّد رؤيته إلا بعد سقوط حكومته وخاصة قبل المؤتمر الوطني للحزب الراديكالي سنة 1955[1], وأثناء عرض سياسته التي سيطبّقها في الجزائر صرّح فرانسوا ميتران يقول يجب قمع بدون رحمة ما أطلق عليه "الأعمال الإرهابية"، والفصل بالقوّة بين المتمردّين والأغلبية العامة للسّكان الجزائريين الذّين برهنوا على حضارتهم ووفائهم.[2]

قام منداس فرانس بإصلاحات على أمل أن تكون مقبولة بالنّسبة للمستوطنين في الجزائر وأن تكون قادرة على تهدئة الوضع وإخماد الثّورة من جهة أخرى[3],وقد تمحورت هذه الإصلاحات في النّقاط التالية: وهي الإسراع بدمج الجزائر بفرنسا وكذلك إلغاء نظام البلديات المختلطة, وقد بدأ منداس فرانس يبحث عن من يتحمّل مسؤولية مهام هذه الإصلاحات فاختار الحاكم العام جاك سوستال لذلك.

لقد تعرّضت هذه الإصلاحات إلى اختلافات شديدة بين مجموعات السياسة الفرنسية ,كما رفض المستوطنون لأي تغيير سياسي وإداري في الجزائر يمسّ بمصالحهم وبالتالي تم سحب الثّقة من منداس فرانس وبذلك سقطت حكومته[4]'وهذا ما أدّى إلى تعيين حاكم عام للجزائر بتاريخ 25 جانفي 1955 وهو جاك سوستال الذي تم تعيينه في حكومة إيدغارفور في 15 فيفري، في هذا الوقت تم اقتراح إصلاحات إدارية من طرف الحكومة.

لقد تم إمداد القوّات الفرنسية بالجزائر بأعداد معتبرة من الجنود وتكثيف العمل التّمشيطي والبوليسي من أجل القضاء عسكريا على "الفلاقة"، فبادر سوستيل إلى التّشاور مع القادة السياسيين حول مشروع الإصلاحات الشّكلية، والسّعي إلى إنشاء تجمّع معتدل لمجابهة جبهة التّحرير الوطني[5]

1- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة ، تر: عيسى عصفور ، منشورات عويدات ، بيروت باريس ، ط1 ، 1982، ص441.

2- محمّد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962 دار هومة، الجزائر، 2009، ص82.

3- محمّد العربي زبيري، الثورة في عامها الأول، دار البعث للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1984/1404، ص100.

4- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ص198-199.

5- عبد الله مقلاتي، طافر نجود، التاريخ السياسي لثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، الجزء الثاني، ص 356.

لكن الجبهة تفطنت لأبعاد هذه السياسة وسارعت لإجهاضها بكسب المعتدلين إلى جانبها، كذلك حاول سوستيل استقطاب القادة المركزيين لمشروعه الإصلاحي.

إنّ الإصلاحات التي قام بها جاك سوستيل كان الهدف منها إسكات الجزائريين وتحقيق الاندماج وإجراء انتخابات حرّة [1] ,ومن بين هذه الإصلاحات نذكر:

مكافحة التمرّد مع تفادي أي ضعف وإفراط في نفس الوقت، الحفاظ على الجزائر في إطارها الفرنسي بالإضافة إلى تنظيم الملكية العقارية وإصدار عقود ملكية، عصرنة القطاع الفلاحي وتحديثه تهيئة النّظام العقاري وتهيئة المؤسسّات الفلاحية، تعليم اللّغة الفرنسية والأجنبية معا وإقامة محتشدات ومبدأ المسؤولية الجماعية , وكل هذه الإصلاحات تهدف في باطنها إلى شيء واحد وهو القضاء على الثّورة وجبهة التّحرير الوطني.[2]

ويمكننا القول بأنّ إيدغارفور كان متحيّزا لأنه لم يكن قادرا على تحديد مراحل سياسته بوضوح، وقد كان هناك نقاش حول الجزائر على مستوى الجمعية الوطنية الفرنسية , وكان إيدغارفور يريد تحديد الرّوابط التي يجب إنشاؤها بين المتربول والجزائر بشكل أكثر وضوحا, وطلب من الجمعية الوطنية أن تقرّر السياسة التي يجب اتباعها بالجزائر. سعت حكومة إيدغارفور للقضاء على الثّورة، وراهنت على سوستيل لإنجاح هذه المهمّة, فقد كشفت لها حوادث 20 أوت 1955 بالشّمال القسنطيني حجم قوة الثّورة الجزائرية وانتشارها، واضطرت هذه الحكومة لمضاعفة عدد الجنود في الجزائر, وإعداد مشروع إصلاح لاحتواء الموقف.

نال المشروع مصادقة البرلمان الفرنسي يوم 19 أكتوبر 1955, وهو يقوم على المبادئ التّالية:تطبيق دستور عام 1947 الذّي كثير من بنوده معطّلة ,تشجيع مشروع الإصلاح الذّي شرع فيه سوستيل من أجل إسكات الجزائريين وتحقيق الإدماج ,إجراء انتخابات حرّة[3] ,وعلى الرّغم من

1- عبد الله مقلاتي، طافر نجود ، المرجع السابق، ص 357.

2- محمّد شبوب، محمّد بن موسى، سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة الجزائرية 1955- 1956، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، 2019، ص 231- 235.

3- يحي بو عزيز، ثورات الجزائر، الجزء2، القسم الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2005، ص 269.

تفاهة هذه الإصلاحات فقد وجدت معارضة جديدة من قبل المستوطنين, وبسبب ضغوطاتهم سقطت حكومة إيدغارفور وأدخلت كذلك فرنسا في أزمة سياسية لم تنته إلاّ بإجراء الانتخابات التي كانت يوم 2 جانفي 1956, وذلك لتحديد أعضاء المجلس الوطني الفرنسي[1], حيث نادت جبهة التحرير الوطني الجزائر لمقاطعة هذه الانتخابات التي نظمتها السّلطات الاستعمارية الفرنسية. ورغم ذلك كانت نتائج تلك الانتخابات مخيّبة لآمال إيدغارفور وسوستيل، وذلك بفوز الحزب الاشتراكي بقيادة غي مولي بحصوله على 52 مقعدا، والذّي ركّز كثيرا في حملته الانتخابية على حل مشكلة الجزائر سلميا.

من بين أسباب زوال الجمهورية الفرنسية الرّابعة نذكر بشكل بارز عجز الحكومات عن الحكم حيث لم يكن عدم استقرار الحكومة بحد ذاته هو التّهمة بل ربط شعبية رؤساء الوزراء في الجمعية بعدم ميلهم نحو الابتكارات السياسية الجريئة[2],ويمكننا القول بأنّ وجود استقرار نسبي للحكومات مثل حكومتي كوي وغي مولي والتي حافظت على التّوازن السياسي القائم أوحتى دافعت عن الجمعية ضد الابتكار استقرار السياسية أيضا.

كما قد استمرت حرب الهند الصّينية والحرب الجزائرية على سبيل المثال لفترة طويلة بعد أن كان من الممكن النّظر في تغيير السياسة، كما يمكن وراء هذا الاستقرار المصطنع أحيانا التّهديد بأن يجد رئيس الوزراء أووزير مبتكر نفسه قريبا عائدا إلى وضعية رئيس وزراء عادي. كما كانت النّتيجة التي حقّقتها حركة 13 ماي 1958 هي التّعجيل بسقوط الجمهورية الفرنسية الرّابعة ومجيء ديغول للحكم. وعموما لم تستطع حكومات الجمهورية الفرنسية الرّابعة المتعاقبة إيقاف زحف الثّورة والقضاء عليها، وعجزت هياكلها عن الصّمود أمام قوة الثّورة فأخذت تتساقط الواحدة تلو الأخرى معلنة عن فشلها الذّريع في الجزائر.[3]

1- عبد الله مقلاتي، طافر نجود ، المرجع السابق، ص 358.

2- الغالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية ، 1954- 1958 ، دار غرناطة ، الجزائر ، 2009 ص221 .

3- دهبية زايدي، صافية زادال، الجمهورية الفرنسية الرابعة في مواجهة الثورة الجزائرية 1954- 1958، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمصادر جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016- 2017، ص107.

الفصل الأول:

غي مولي (النّشأة، التّكوين،المسار السياسي).

المبحث الأول: النّشأة والنّضال السياسي.

المبحث الثاني: موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي من المسألة الكولونيالية.

المبحث الثالث: موقف غي مولي من القضية الجزائرية (ضمن الحزب الاشتراكي).

المبحث الأول: النّشأة والنّضال السياسي.

النّشأة والتّكوين :

ولد غي مولي (Guy Mollet) في ديسمبر 1905 في فلارز" Flers "في مقاطعة "LArne " حيث مع مطلع القرن العشرين تحوّلت مدينة فلارز الرّيفية إلى مدينة صناعية حضرية , وقد شهدت موجة من الاضطرابات التي اجتاحت المدينة من عام 1904 عام 1907.

وفي الواقع كان غي مولي قد ولد بتاريخ 2جانفي 1906 لكن القائم على تسجيل الأحوال المدنية اقترح على والده بيير مولي (pierre Molle) أن يعلن ميلاد ابنه في 31 ديسمبر 1905 وهذا من شأنه أن يمنحه سنة إضافية للخدمة العسكرية ، والأهم من ذلك أنّه سيكون قادرا على العمل في وقت مبكّر. عندما كان غي مولي طفلا كانت عيناه هشّتين للغاية[1],ولحماية بصره كانت والدته ماري ليليفر (Marie Lelievre) تقرأ له دروسه في شقتها.

لقد كانت عائلة غي مولي متواضعة للغاية، فقد كان أبوه موظّف مبيعات سابقا، ثم أصبح رئيسا لعمّال النّسيج، وكان اشتراكيا أما والدة غي مولي كانت خيّاطة وهي من حيث الدّيانة كاثوليكية مقتنعة وكانت تنتمي إلى الوسط الكاثوليكي[2],سنة 1917 حصل غي مولي على المركز الأول في مسابقة المنح الدّراسية القسمية ودخل الصف السادس في كلية فلارز، كما تم قبوله في التعليم المسيحي، ولقد رفض الكاهن ذلك بحجة أن الطفل يدرس في مدرسة علمانية.[3]

لقد تعرّضت عائلته لصدمة بسبب مصير والده بيير مولي، حيث توفي عام 1931 متأثّرا بجراحه بعد فترة طويلة من العذاب، وفي سن السّابعة عشر حصل على شهادة البكالوريا، ممّا سمح له بتولّي وظيفة مدير مدرسة داخلية في مدينة كان «Cannes»، وفي هذه المدينة انضم إلى الحزب الاشتراكي الفيدرالي4 المناضل بلودوفيك زورتي (IudovrèZoretti) [1] ,حيث انخرط الشّاب غي مولي في

1- J.Maitron, penntier, dictionnaire libraphique du mouvement ouvrier français- Quatrième partie : 1914- 1939, tome 36, les éditions ouvrières, 1990, P483.

2 - Français lafon, Mollet Guy, Mollet Alvide, version mis en ligne le 10 octobre 2008.

3– المدرسة العلمانية: تعنى بأنّ التعليم العلماني هو الذي يهدف إلى التّغيير والتّطوير دون تدخل الجوانب الدينية إلى أنّ العلمانية تعني أنها تفصل بين الدّين والدّولة ينظر:https:/ar.wikipedia.org .

4 - J. Maitron, C, pennetier, Op, cit- pp483

النّشاط النّقابي في وقت لم تكن فيه سوى جمعيات ودية في التّعليم الثّانوي، دون أي وظيفة احتجاجية.

لقد شارك غي مولي في تأسيس الاتحاد العام للتّربية والتّعليم، كما أنّه قد قام بتأسيس اتحاد وطني لمعلّمي المدارس الدّاخلية الذّي كان يضم أكثر من مائة وخمسين عضوا, وكان ينشر نشرة اتصال ودعاية على المستوى المحلّي. نجح غي مولي في جمع أربعة زملاء فقط حوله في سبتمبر 1925، واتبع القرار الذي اتخذه اجتماع اتحاد العمّال العام المحلي بإرسال بطاقة عمل إلى السّيناتور ورئيس البلدية أندريه شيرون (André Chèron) ووزير المالية آنذاك.

أعيد تعيينه في لوهافر، حيث ألغت السّلطات منصبه بعد يومين من تعيينه, وفي نفس الوقت عيّن مدرسا في كلية أراس(Aras)[2], ولا شكّ أنّ الإدارة كانت تنوي إسكاته حيث كان يطالب باستمرار ويقوم بتعبئة زملائه, وأصبح أحد قادة نقابة المعلّمين في بادو كاليه، كما انخرط أيضا في فرع الحزب الاشتراكي الفرنسي[3].

كان غي مولي ناشطا في فرع أراس، وكان مشاركا أيضا في اتحاد دوكاليه الاشتراكي الذّي كان يشكّل أقلية في هذا الاتحاد لأنّه كان مسالما, ثم أصبح مساعدا للأمين العام للشّباب الاشتراكي, وقد تحصّل على شهادة اللّيسانس في الأدب الإنجليزي من جامعة ليل الفرنسية[4],وقد مارس مهنة التّدريس بثانوية أراس, وكان شغوفا بعمله كمدرّس، ومهتما بكل التّقنيات التّعليمية، فكتب كتاب في القواعد بعنوان "من الفرنسية إلى الإنجليزية", وظلّ مهتما بالجانب التّربوي حتى النّهاية عمله.

1بلودوفيكزوريتي: هو فيدرالي الحي مثقفا وناشطا نقابيا واشتراكيا مسالما كان له دور حاسم في تدريب غي مولي، ينظر:

Https://maitron.fr/spiparticel notice Mollet Guy par François lafon 10 octobre 2008.

2-Denis lefebure, Guy Mollet, le citoyen engagé, l'homme politique et le franc. Maçon et le franc. Maçon Avrel 2016, P73.

3- الحزب الاشتراكي الفرنسي: هو أحد أهم التشكيلات السياسية الفرنسية ومن أبرز أحزاب اليسار الفرنسي التي ميزت التاريخ السياسي الفرنسي تركت بحصتها في مسار لحركات التحريرية ينظر: مصطفى عتيقة، موفقس محمّد، الحزب الاشتراكي الفرنسي والثورات الجزائرية 1954- 1962، عصور العدد 37 أكتوبر- ديسمبر 2017، ص330.

4- عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية، (1954- 1962)، تر: عالم مختار، دار قصبة للنشر، 2007، ص355.

وبعد أن أصبح مساعد للأمين العام للشباب الاشتراكي سنة 1928، هناك التقى "بأوديتفراينيو" (Odette Farineux)التي اصبحت زوجته في 23 أفريل 1930 وأنجب منها ابنتين دوللي وباكلين.

خلال الحرب العالمية الثّانية شارك غي مولي في المقاومة ضد الاحتلال النّازي في شمال فرنسا وقد لعب دورا كبيرا في الحرب ضد الجزائر ,بينما كان يعتبر في بادئ الأمر هذه الحرب عبثية وبدون مخرج[1] ثم وأصبح رئيس بلدية أراس (1945- 1975) فأمين عام للفرع الفرنسي للأممية العمّالية (1946- 1969), وقد شغل مناصب وزارية عديدة في الجمهورية الرّابعة متصلة على وجه الخصوص المرتبطة بأوروبا[2] ,تم تعيينه أستاذا عام 1938، وكان مسؤولا عن الأنشطة التّرفيهية التي يشرف عليها, وفي 26 أغسطس 1939 تم تجنيده وكان مجال نشاطه ضمن الخدمات الصحية.

بدأ غي مولي بعد ذلك نشاطا سياسيا مذهلا, حيث أثبت نفسه بجدارة في منتصف عام 1945 من خلال معارضة ليون بلوم[3] عندما طالب نيابة عن اتحاده برحيل الوزراء الاشتراكيين من الحكومة, إذ لم يحصل الحزب على الرّضا بشأن الإصلاح الانتخابي، لقد تعرّض للحزب ولكن لم يتم سحقه حيث فاز بما يقارب من ثلث التّفويضات، ومع ذلك يبدو أنّه من الصّعب التحدّث عن إستراتيجية معتمدة تهدف إلى السّيطرة على الحزب. ولقد ظهر غي مولي تدريجيا في نظر معارضي ليون بلوم ودانيال ماير باعتباره شخصية قادرة على توحيد المعارضات المتباينة للغاية, ويرجع ذلك إلى وجود تيار واسع من السّخط يسري في الحزب الاشتراكي[4].

أثبت غي مولي نفسه عندما تولّى بكفاءة رئاسة اللّجنة الدّستورية في فبراير 1946 بعد تعيين أندريه فليب وزيرا في الحكومة التي شكّلها فليكس جوين(Félix Guin) بعد رحيل الجنرال شارل

1- سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس، د ط، دار هومة، الجزائر، 2002، ص110.

2- رشيد أو عيسى، كرسات بارتموت,حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، دار القصبة، الجزائر، 2012، ص 184

3- ليون بلوم (1872- 1950) كاتب ومحامي اشتراكي من يهود فرنسا, تولى رئاسة مجلس الوزراء لثلاث فترات الأولى (1936- 1937) والثانية 1938، والثالثة ما بين (1946- 1947) ينظر: عبد الرزاق تومیات، الجزائريون وحكومة الجبهة الشعبية (1936- 1938)، مجلة الدراسات والأبحاث، المجلد 14، العدد01، جانفي 2022، ص183.

4- Français lafon, Op cit.S, P.

ديغول[1], كما أعيد انتخاب غي مولي نائبا في الجمعية التّأسيسية الثّانية، ثم فرض نفسه كزعيم لحركة المعارضة للبلوميين – نسبة لليون بلوم–.

صوّت الشّيوعيون في سبيل منح السّلطات الخاصة لغي مولي، كما شاركت حكومته في الحملة البريطانية الفرنسية والإسرائيلية ضد مصر تحت اسم العدوان الثّلاثي على مصر في نوفمبر 1956[2] وقد اقترح عدّة إصلاحات عندما كان رئيسا للحكومة الفرنسية في الجزائر يهدف السّلام والحرية واستقال غي مولي من منصب الأمين العام للحزب الاشتراكي سنة 1969[3].

توفي غي مولي الرّئيس السّابق للمجلس والأمين العام السّابق للاتحاد الفرنسي للعمّال في منزله بباريس 13 شارع ليزان فاليد قبل السّاعة العاشرة صباحا بقليل يوم الجمعة[4] ,وكان ذلك يوم 3 أكتوبر 1975 على إثر إصابته بنوبة قلبية[5],حيث أشاد عدد من زعماء الأحزاب اليسارية بنزاهته واستقامته وهو شأن روبرت فابر(Robert Febre) وجاستون ديفيري (Gaston Defere)الذّي سلط الضّوء على الدّور الذي لعبه غي مولي في البناء الأوروبي والبحث عن حل لمشكلة فرنسا في الخارج.

كما أعلن جورج مارتينيه (Georges Martin) الأمين العام للحزب الشّيوعي الفرنسي أنه يريد فقط الاحتفاظ بالنّهج الوحدوي الذي تبنّاه غي مولي في عام 1964، كما استذكر أندريه يورد الأمين العام لحزب الاتحاد من أجل الجمهورية والسيد شابان دلماس(Chaban Delmas) رئيس الوزراء الأسبق الدّور الذي لعبه الفقيد في المقاومة. كما قد بعث رئيس الوزراء جاك شيراك برقية تعزية إلى السيدة غي مولي، وأشار أنه من المقرّر أن يزور وفد من الحزب الاشتراكي والكتلة البرلمانية منزل

1- شارل ديغول(Charles de Gaulle): رجل دولة فرنسي من أبرز رجالاتها في القرن العشرين ولد في مدينة ليل بالشمال الفرنسي سنة 1890 في وسط عائلي محافظ، وهو ثالث طفل بين خمسة إخوة، وفي 1908 التحق بمدرسة سان سير العسكرية عمل ملازم أول، شارك في الحرب العالمية الأولى، سنة 1931 كان قائد للمكتب الثّاني والثالث لأركان الحرب, وقد كتب كتاب حول تجربته في منطقة الشرق الأوسط، ينظر: عبد القادر خليفي، محطّات في تاريخ الجزائر المجاهدة (1930- 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 128.

2- سعدي بنزيان، المرجع السابق، ص110

3-رشيد أو عيسى، المرجع السابق، ص184.

4- جريدة لوموند, عدد 04 أكتوبر 1975.

5- عاشور شرفي ،المرجع السابق، ص355.

غي مولي بعد الظّهر, ومن المتوقع أن يصدر بيان من السيد ميتران, وسيتم استبدال الرئيس السابق للمجلس في الجمعية الوطنية بالسيد أندريه ديلهيد الذي تم انتخابه بديلا له , وسوف يتعيّن إجراء انتخابات بلدية جزئية أيضا في مدينة أراس، حيث كان غي مولي عمدة المدينة.[1]

المبحث الثاني: موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي من المسألة الكولونيالية .

إنّ التّسمية الرّسمية للحزب الاشتراكي هي الفرع الفرنسي للأممية العمّالية، فهو حزب شعبي وجماهري، يعتمد على كسب جماهير الشّعب من فئات متوسطة، حيث تأسس هذا الحزب رسميا سنة 1904[2] ,وهو يقر بوجود النّظام الرّأسمالي في إطار النّظام الدّيمقراطي، وهو ما يعبّر عنه بالطريق العادل[3],كما يقوم هذا الحزب على المثل العليا للاشتراكية والاشتراكية الإنسانية، ويعترف بوجود النّظام الرّأسمالي في إطار النّظام الدّيمقراطي لتحقيق العدالة الاجتماعية.[4]

إنّ الطّابع الشّعبي لهذا الحزب يتجلّى في كونه يضم فئة العمّال والفلاّحين, وهي الفئة العريضة في المجتمع الفرنسي، وجزء من النّساء كما يلاحظ أنّ أغلب المنخرطين فيه تفوق أعمارهم سن 35 سنة، وهذا ما يدل على أنّ الحزب متكوّن من فئة عاقلة متّزنة في قرارها غير مندفعة في أحكامها ويتوجه الحزب إلى الفصل التّام للدّين عن السياسة والسّلطة باعتبار أنّ كل مشاكل أوروبا كان سببها الكنيسة في القرون الوسطى[5]. ومن خلال خطّ سير الحزب نلاحظ أنه يؤيّد السياسة الأوروبية أي التكتّل والتجمع والتّعاون، فكان من المتحمّسين لإنجاح التكتّلات الست وسياسة الدّفاع المشترك.

1- جريدة لومند ،المصدر السابق .

2- أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954/ 1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2009-2010، ص35.

3- ناصر رشاشي ,آقضي سليم، موقف اليسار الفرنسي من الثورة الجزائرية- فرانسوا ميتران نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي، تبسة،2019- 2020، ص13.

4- أحمد سويلم العمري، الرأي العام والدعاية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965ص53.

5- أحمد منغور، المرجع السابق، ص 36.

يركّز الحزب في خطابه على المسائل الاجتماعية مثل: حقوق العمّال،والعدالة الاجتماعية وتخفيض الضّرائب وأزمة السّكن وديمقراطية التّعليم وترقية والإصلاحات الشّاملة والدّائمة في الميدان الاجتماعي، وهو الخطاب الذي يجمع أكبر فئة في المجتمع أثناء المواعيد الانتخابية.[1]

سنة 1900 حلّت الأحزاب الاشتراكية محلّ الهياكل للجان المصغّرة المستقلة عن بعضها البعض ومجموعة من الخلايا المفتوحة, أما الأتباع فكانت الرّوابط متينة فيما بينهم. كانت اللّجان المحلية من الأحزاب الاشتراكية الأوروبية ذات طبيعة عقائدية قبل عام 1914،لكنّها أصبحت بين الحربين العالميتين وما بعد ذلك أكثر براغماتية هذا إن لن تكن انتهازية[2],في حين تقوم أحزاب اليسار المتطرفة على الاشتراكية العلمية والمنطق المادي للتاريخ، وتعتمد المناداة بدكتاتورية البروليتاريا.[3]

إنّ الضّغوط التي مارستها الاشتراكية الدّولية أدّت إلى توحيد الاشتراكيين الفرنسيين في عام 1905 في الفرع الفرنسي للحزب الاشتراكي الموحد المعروف باسمه في المؤتمر التّأسيسي[4] .لقد عمل 120 ألف آخرين في مصانع الأسلحة الفرنسية، حيث شاركوا في الحركة العمّالية وكانت الثّورة الرّوسية عام 1918 مصدر إلهام كبير، ومن اللاّفت للنّظر أنّ الحزب الاشتراكي في مؤتمر تور(Tours) عام 1920 للقسم الفرنسي للعمال الدوليين الديمقراطي شهد انشقاق أكثر من ثلثي المندوبين لتشكيل الحزب وكان الحزب الشّيوعي الفرنسي جزءا منه.

كان يهيمن على برنامج الحزب الفرنسي العمّالي الدّولي مفاهيم الماركسية, وكانت هياكل الحزب قريبة من هياكل الحزب الفرنسي العمّالي الفرنسي، ولقد شكّلت فترة ما بين الحربين منعرجا حاسما في تاريخ الحزب الاشتراكي الفرنسي, فخلال مؤتمر تور انقسم الحزب الفرنسي للأممية العمّالية الموحد منذ سنة 1905 إلى قسمين وأصبحت الأغلبية منظمة إلى الفرع الفرنسي للأممية الشّيوعية أي الحزب

1- نفسه، ص36.

2- وجيه قانصو، الأحزاب السياسية، ص 15-16.

3- أحمد سويلم العمري، المرجع السابق، ص54.

4- فرانسوا بروس، الفرع الفرنسي للأممية العمالية، تم تعديله، 29 جانفي 2025،

الشّيوعي الفرنسي (PCF)[1], بينما كانت الأقلية تنوي الاستمرار داخل الحزب الاشتراكي الفرنسي وهذا التّقسيم سينتج مفهومين مختلفين للاشتراكية ونموذجين للتّنظيم ونوعين من المناضلين.[2]

خلال مؤتمر تور انقسم الحزب الاشتراكي الفرنسي إلى التيارات الثّلاث : الأول يشكّل الأغلبية على اليسار ضم مجموعة مؤيّدي الانضمام إلى الدّولية الثّالثة الشّيوعية، والرّاغبين في أن يتولّوا تسيير حزب النّخب الاشتراكية المنتمية إلى الطبقة العمّالية , وجاء التيار الثّاني مؤيّد للمشاركة من خلال الأقلية يقودها جون لونغلي(Jean Longuet) وبول فور (Paul Faur) أما التيار الثّالث كان رافضا للانضمام[3].

لقد قرّر المؤتمر الوطني لليسار الاشتراكي المنعقد في شهر نوفمبر 1944 بخصوص مسألة المستعمرات إلى أنّ هدف الحزب هو تحرير الشّعوب الأصلية (الأهالي)، ويكون ذلك ليس بمنح الاستقلال لهم لكن عبر إقامة وحدة بين فرنسا الاشتراكية الدّيمقراطية وسكان الأهالي، وبهذا القرار المخزي أراد إظهار المهمّة الحضارية للجمهورية وهي ربط المستعمرات بفرنسا، كما حذّر المؤتمر الأخذ بعين الاعتبار الحركات الوطنية التي تحرّكها القوى الخارجية.[4]

1- الحزب الشيوعي الفرنسي PCF: تأسس سنة 1920 تحت اسم الفرع الفرنسي للعالمية الشيوعية SFIC , أصبح حزبا رسميا 1922، ظهر بعد أزمة الاشتراكية العالمية الناتجة عن انتصار البلاشفة في روسيا واستلامهم الحكم وإعلان لينين عن الأممية الثالثة، أثر ذلك في الاشتراكية الفرنسية، حيث أعلن SFIO الانسحاب من الأممية الثانية أثناء مؤتمر ستراسبورغ 1919، وفي مؤتمر تور 1920 أعن أغلب الممثلين عن انضمامهم إلى الأممية الثالثة والإعلان عن تأسيس الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية. ينظر: أحمد منغور، مرجع سابق، ص32.

2- رشيد طاعو، سعيد صافي، جهود النواب الاشتراكيون الفرنسيين في دعم القضية الجزائرية 1954- 1962 مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021- 2022، ص08.

3- عتيقة مصطفى، التّنظيمات السياسية الفرنسية والثّورة الجزائرية 1954- 1962, أحزاب اليمين نموذجا، أطروحة دكتوراه: تاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر،2018- 2019، ص03.

4- زبير رشيد، مواقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد09، 2013، ص143.

كما حضي الحزب الاشتراكي بنجاح مناضله شارل أندري جوليان (Charles- André Julien) كمحافظ عام بعمالة وهران في انتخابات 1919 لكن هذا النّجاح ما فتئ يتلاشى بسبب انعقاد مؤتمر تور الذي شكّل مرحلة صعبة بالنّسبة لمجموع فيدراليات الحزب بالجزائر, ذلك أنّ قسم هام من المناضلين صرّح بالانضمام إلى الدّولية الثالثة رغم أنّ اتحاديات عمالة الجزائر طلبت من موفديها إلى تور تنبيه المؤتمرين من مخاطر ثورات الأهالي والحركات الوطنية.[1]

لقد تعرّض الحزب لأزمة بعد التّصويت بالإجماع من قبل نوابه على اعتمادات الحرب عام 1939، ثم بسبب تصويت أغلبية أعضائه (90 من أصل 132) لصالح منح السّلطة الكاملة للمارشال بيتان عام 1940، بالإضافة إلى مشاركة اثنين من الاشتراكيين في حكومة فيشي[2]. لقد شكّل الاشتراكيون أحد أهم التيارات السياسية الممثّلة للمقاومة الفرنسية, وشغلوا مناصب هامة بالمجلس الوطني الفرنسي للمقاومة، ووحدها أقلية من المجموعة البرلمانية رفضت منح سلطات مطلقة للماريشال بيتان في جويلية 1940، كما تأسس الحزب في سرية تامة خلال 1941-1943 , ولكن حتى تلك المرحلة لم يستطع الحزب الإفلات من سياسة الإدماج التي طالما ميّزت مطالبه, هذا ما أكّده المؤتمر الذي دعي لإجراءات استعجاليه ذات طابع اجتماعي والمطالبة بإلغاء المفوّضيات المالية والقوانين الاستثنائية[3].

لكن بدأ الحزب إعادة بناء نفسه بعد الاحتلال بفضل قيادة دانيال مايير(Daniel Mayer) الذّي كان يريد لجنة العمل الاشتراكية (C.A.S)،كما انخرط الحزب الاشتراكي الفرنسي جزئيا في المقاومة

1- عتيقة مصطفى، المرجع السابق، ص 02.

2- حكومة فيشي(Vichy):هي حكومة فرنسية تأسست بعد سقوط فرنسا على يد ألمانيا النّازية,كما نلاحظ بأن في فترة حكومة فيشي انتشرت في الجزائر ما يسمى بالدعاية الألمانية، كما أبقت حكومة فيشي على 45 ألف جندي في الجزائر بحجّة الحفاظ على الأمن والنظام. ينظر: عبد الوهاب طيابي، عبد الرحمان بوسليماني: سياسة حكومة فيشي وانعكاساتها على الحركة الوطنية والشعب الجزائري 1940- 1943، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد01 (2024) ص 626-627.

3-محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء الثاني 1939- 1951 ، ترجمة امجد بن البار ، شركة الامة ، 2011، ص 912.

وبحلول عام 1943 أصبح الحزب الاشتراكي يتمتع بهياكل قوية تحت قيادة ماييز الأمر الذي منحه تأثيرا كبيرا في المقاومة.

لقد كان برنامج المجلس الوطني للمقاومة (C.N.R) يحمل بصفة واضحة أفكار الاشتراكيين وبفضل مساهمة لجنة العمل الاشتراكية في المقاومة بقيادة دنيال ماييز، بدأ الحزب عملية تطهير صارمة في صفوفه بشأن موقفه من التّعاون مع حكومة فيشي. لم يظهر على الحزب على أنه تأثّر بالأحداث بل اعتبر أنه سيلعب دورا حاسما في المستقبل[1], رغم ذلك جاءت نتائج الحزب في الانتخابات التّأسيسية الأولى بتاريخ 21 أكتوبر 1945 مخيّبة للآمال، وأصبح الحزب الشّيوعي الفرنسي على إثرها أول حزب في فرنسا بـ 28 % تليه الحركة الجمهورية الشّعبية(MRP) ,ثم الفرع الفرنسي للأممية العمّالية بـ 18 % من الأصوات أي 183 نائب من الحزب الشّيوعي، 167 من الحركة الجمهورية الشّعبية و105 من الفرع الفرنسي للأممية العمالية , وتشكلت الحكومة الفرنسية تحت اسم تجمّع اليسار, وانتخبت غرفتي الجمعية الوطنية في 16 جانفي 1947 وكان فانسنأريول(Vincent Auriol) رئيسا للجمهورية.[2]

أدّى هذا الفشل إلى التّشكيك في قيادة الحزب وأساليبه في 1946/9/4 خلال المؤتمر الوطني في باريس، تم استبدال دنيال ماييز بغي مولي الذي أصبح من بين الشّخصيات البارزة في الحزب باعتباره أمينه العام،وقد بدأ أعضاء الحزب في الانخفاض منذ عام 1948 حيث أصبحت مشاركته في السّلطة نادرة, ثم غاب تماما عن أروقة الحكم أومن خلال انضمامه إلى تحالفات حكومية لا تتبنى السياسة الاشتراكية.

لقد فقد الحزب مصداقيته على المستوى الانتخابي، ولم يغفر له النّاخبون ممارسته للمناورة بين التّحالفات الحكومية بدءا من الثّلاثية (مع الشّيوعيين وحركة الجمهوريين الشّعبيين) ثم القوّة الثّالثة (مع الاشتراكيين الرّاديكاليين وحزب الحركة الجمهورية الشّعبية)[3]. في جانفي 1946 وبعد رحيل الجنرال

1-Sandra Mériaudeau, Histoire d'une fédération du parti socialiste S F I O la fédèration socialiste de l'an 1944- 1969- N21, Avril 2001, P08.

2- كمال حمزي ، التّمثيل النيابي للجزائر في البرلمان الفرنسي بين 1946- 1954 مسالك ومواقف، مجلة آفاق للعلوم، العدد السادس، 2017، ص81.

3-Sandre Mériaudeau, Op. cit.P 09.

ديغول شارك الحزب في تشكيل الحكومات المعروفة بالحكم الثّلاثي ثم في حكومات القوى الثّالثة عام 1954.

ويمكن القول بأنّ موقف اليسار الاشتراكي لا يختلف عن موقف الحزب الشّيوعي الفرنسي من القضية الجزائرية من خلال مساندة سياسية العصا التي استخدمتها السّلطات الفرنسية في الجزائر والمناداة بضرورة بقاء الجزائر فرنسية.لقد كان الاشتراكيون في منافسة مباشرة مع الشّيوعيين، وكانت كل مظاهرة توفر لهم الفرصة لتعبئة قواتهم، ومحاولة دمج قوى أخرى فيها، كما حدث عام 1921 عندما أطلقت صحيفة الشّعب في باريس نداء إلى الاشتراكيين والطّبقة العامة، لكنّها كانت تنوي الذّهاب إلى أبعد من ذلك.[1]

لقد كان موقف الاشتراكيين من قضية التّجنيس والإدماج تندرج ضمن السياسة العامة للحزب الاشتراكي ونظرته إلى المشكل الكولونيالي، ونلاحظ بأنّ موقف الاشتراكيين كان خاصا، حيث رأوا بأنّ ذلك لا يكون دفعة واحدة لكل الأهالي المسلمين، وإنما لا بد من توفّر مجموعة من الشّروط حتى يتم إدماج أولئك بطريقة تدريجية، وبالتّالي فإنّ الوصول إلى الإدماج مرهون بتطبيق مجموعة من الإصلاحات تندرج ضمن حل للمشكلة الأهلية بالجزائر.[2]

كان الاشتراكيون يفضّلون النّخبة المثّقفة باللّغة الفرنسية على الفئة المعروفة بـ (بني وي وي) وعلى الوطنيين الذّين يعتبرونهم خطيرين, وفي مقابل ذلك رأوا بأنّ برنامج المنتخبين واعد ويحمل فكرة المصالحة, ويهدف إلى إيقاظ وتنوير الضّمير الجمعي الجزائري[3] .لقد اعتمد الاستعمار سياسة الإدماج والتّجنيس لغرض إذابة المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي، فكان للقوى السياسية الفرنسية نشاط سياسي مكثّف ممثل في مجموعة من أحزاب اليمين، الوسط وحتى اليسار الفرنسي الذي كان يحتل الصّدارة ممثلا في تلك المرحلة في الفرع الفرنسي للأممية العمّالية.[4]

1-Danis le febre, les socialistes français et l'anniversaire de la commune de paris, P270.

2- أحمد منغور، الإدماج والتجنيس في أدبيات فيدرالية قسنطينة الاشتراكية في ما بين الحربيين 1919- 1939, تجديد في المشروع أو تغريد خارج السرب، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 15- 2017، ص240

3- احمد منغور, المرجع السابق ص 242.

4- رشيدة طاهر، سعيد صافي، المرجع السابق، ص12.

فيما يخص موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي من سياسة الإدماج فلقد ساند الفرع الفرنسي للأممية العمّالية فكرة الإدماج وشهّر بتجاوزات الاستعمار, لكنه لم يدن أبدا الفعل الكولونيالي ذاته وبقي القادة الاشتراكيون مقتنعين بأنّ مساهمة الحضارة هي عمل إيجابي لتحرّر الشّعوب المستعمرة وتطوّرها , لقد فتحوا الباب أولا أمام العناصر المتعلّمة ليتم بعدها حل المجالس الجزائرية , وفي المرحلة الأخيرة يتم الالتحاق الإداري والسياسي لعمالات الجزائر بالمتربول.[1]

لقد برز نواب الحزب الاشتراكي الفرنسي بمواقفهم الواضحة من سياسة الإدماج, كما نجد جول فيري (Jul Ferry) الذي دعّم فكرة حفاظ فرنسا على مستعمراتها , وصرّح بعبارات جارحة عن أسفه لمساوئ الدّمج الإداري وسياسة طرد العرب وقسوة النّظام وسياسة الاحتلال, حيث أدان عقلية المستوطن إزاء الشّعب المغلوب، ومن هنا كان البرنامج الإصلاحي الذّي أوضحه لزملائه في اللّجنة المبعوثة إلى الجزائر بأنه لا يجوز أن تسلّم في أية حال مصالح شعب البلاد للعنصر الأوروبي.[2]

كان الاشتراكيون مثلهم مثل غالبية المتعاطفين مع الأهالي يريدون مساندة المثّقفين ذوي التّكوين الفرنسي وإدماج الأهالي لم يكن هناك إلا طريقة واحدة للتّجنيس، فقد فتح الاشتراكيون الذّين كانوا دائما معارضين للقانون الشّخصي تجنيس كل الأهالي الحاصلين على شهادة نهاية الدّراسة بقرار تشريعي.

من جهة ثانية تميّز اليسار الفرنسي بتأييد فكرة التّجنيس في المستعمرات الفرنسية والجزائر خاصة إذ أنّ نواب الحزب الاشتراكي كانوا متعاطفين مع الأهالي, ونلمس ذلك في العديد من مواقفهم أمثال غولي(Gaulier) وميشلان (Michlin) الذّي نادى بمنح الجنسية الفرنسية للجزائريين، واستمرت ذات المواقف لنواب الحزب الاشتراكي في جلسة لمجلس الشّيوخ في 01 مارس 1918 أين قدّم موريس موتى وأصدقائه الاشتراكيين طلبا يقضي إلى منح حق المواطنة الفرنسية للجزائريين. ولعلّ تصريح سينا فراتي في مقال صحفي عن القضية الأهلية له دلالته عندما يقول "إننا نعترف بوجود تجاوزات ترتكب في حق الأهالي بل ومازالت بعض الحالات، ولم تبلغ الأمور إلى الحد الذي يرضينا

1- أحمد منغور, المرجع السابق ص 241.

2- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، دار منشورات عويدات، ط1، باريس، 1982، ص84

بخصوص الأهالي بحسب ما تقتضيه مبادئ المساواة والأخوّة والعدالة ولذلك فما زلنا نعمل ولن ندخر جهدا من أجل تكريس هذه المبادئ في مختلف القوانين".[1]

المبحث الثّالث: موقف غي مولي من القضية الجزائرية(ضمن الحزب الاشتراكي).

يمكن تقييم موقف غي مولي من القضية الجزائرية قبل توليه رئاسة الحكومة الفرنسية سنة 1956 من خلال موقفه كمناضل اشتراكي وكأمين ل (S.F.I.O) منذ 1946, فلقد اتسم موقف الاشتراكيين الفرنسيين من الاستعمار بعد الوضوح فهو مليء بالتّناقضات حيث سادت قبل الحرب العالمية الأولى رؤية تدعو إلى أنّ استقلال الشّعوب المستعمرة يجب أن يكون تدريجيا وليس عنيفا بواسطة منح حريات سياسية بشكل متزايد , لكن في الوقت نفسه كانت هناك تيارات داخل الحزب الاشتراكي الفرنسي تؤيّد الاستعمار سواء بدافع التّحديث أوبدافع المصلحة الاقتصادية.[2]

سنة 1914 كانت مواقف الاشتراكيين متباينة حول القضية الاستعمارية من خلال مواقف مناهضة للاستعمار يدافع عنها بول لويس(Paul Louis) ومن ناحية أخرى كان هناك بعض الاشتراكيين والذين قدّموا تبريرات للاستعمار, أما جون جوريس(Jean Jaurés)[2] فقد تبنّى موقفا جديدا3 ,فهناك من يدعّم نضال الشّعوب المستعمرة، في حين أنّ جزء آخر من اليسار كان يميل إلى الوسطية، بينما عزّزت التيارات اليمينية مواقفها المؤيّدة للاستعمار وأصبح التيار المعادي للاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى أكثر بروزا داخل SFIO لكنّه ظلّ غير موحّد مما أدى إلى انقسامات كبيرة.[4]

1-Emmanuel Sivan, Communisme et nationalisme en Algérie;1920-1962;Presses de Sciences Po,1976,p85 .

2-Manuela Samedei, Les socialistes français et le problème colonial entre les deux guerres (1919- 1939) Volarae XVIII _N° 6 _ Dècmbre 1968, P 1125.

3- جان جوريس (1859- 1914)، من رجالات فرنسا الأحرار الأوائل الذين واجهوا الحزب الاستعماري الفرنسي مواجهة عنيفة، معارضين السياسة الاستعمارية والتوسعية، أصدر سنة 1904 جريدة L'humanité وفي سنة 1905 أسس الحزب الاشتراكي الفرنسي، تم اغتياله في 31 جويلية 1914 ينظر: زكي مبارك الفرنسيون الأحرار واستقلال المغرب، أفكار وآفاق، مارس 2011، العدد 01، ص94.

4 -Manuela Semedei, Op. cit. P 1125

عموما كان هناك اتجاهان رئيسيان فيما يتعلق بالقضية الاستعمارية :الاتجاه الأول كان يميل إلى مواقف أكثر تحفظا ويدافع عن الممارسات الاستعمارية تحت ذريعة نشر الحضارة وتحقيق التّنمية ,أما الاتجاه الثّاني فهو أكثر انفتاحا على تطلّعات الشّعوب المستعمرة ويدعو إلى ضرورة إعادة النّظر في السياسات الاستعمارية.[1]

في أعقاب الحرب الكبرى كانت مناهضة الاستعمار داخل الحزب الاشتراكي لدى المناضلين الذّين ضلّوا معادين لفكرة الاستعمار، وانضم معظمهم إلى الحزب الشّيوعي وعلى الرّغم من أنّ القضايا الاستعمارية لم تكن في قلب النّقاشات حول الانضمام إلى الأممية الثّالثة، إلى أنها لعبت دور مهم في نقاشات مؤتمر تور , حيث تم تقديم عدّة مقترحات في هذا المؤتمر تناولت القضايا الاستعمارية ,تمثل الموقف الأول في اتخاذ موقف نشط لصالح الشّعوب المستعمرة,أما المواقف الثاني فأعلن أنه يقف أمام الشّعوب المضطهدة , وكان الموقف الثالث أكثر تحفظ اتجاه المستعمرات.ويمكننا القول بشكل عام أنّ الاشتراكيين لديهم وجهة نظر استشرافية. وقد أكّد المؤرّخ الأمريكي كيفن أندرسون مبينا أنه لا يمكن الخلط بين نصوص المرحلة الأولى مثل بيان الحزب الشّيوعي الذي تم فيه تصوير الاستعمار على أنه حركة تقدّمية، وهذا ما يدفعنا إلى إصدار أحكام نهائية بشأن العلاقة بين الاشتراكية والاستعمار, وإلاّ أخذ المسافة اللاّزمة عند التّفكير في الماضي الاشتراكي، فعند النّظر إلى جذور الاشتراكية نجد أنّ بعض الاشتراكيين في القرن الماضي قد أبدوا أنفسهم مستعمرين متحمّسين، إذ لم يروا مانعا في أن تعرض الاشتراكية على جميع الشّعوب إمكانية تطوير حضارتهم بشكل كامل.[2]

منذ 1936وإلى غاية منح الجزائر دستورا خاصا سنة 1947 طرحت الأحزاب السياسية الفرنسية مجموعة من المشاريع الإصلاحية, ومن بين تلك المشاريع نجد المشروع الذّي طرحه الاشتراكيون والذي يلحّ على إبقاء الوحدة العضوية بين الجزائر وفرنسا، كما أنّ الاشتراكيين حافظوا في مشروعهم على ازدواجية المجموعة الانتخابية، وعلى ضرورة تعيين وزير للجزائر. ويأتي وراء مشروع الاشتراكيين من حيث التّطبيق مع قانون الجزائر مشروع الشّيوعيين الذي يدعو إلى منح الجزائر

1 -Manuela Semedei ,Op.cit. P1128.

2-Jean Numa-Ducange, Jaurès ; les socialistes européens et la question impériale ,Marion Fontaine ,Fayard ; 2014 ; P 27-27.

الاستقلال الذّاتي ويعارض بشدّة فكرة الانفصال التي صارت هي الشّعار الذي تحمله سائر الفئات الوطنية.[1]

لقد أدان الحزب الاشتراكي الفرنسي عملية التّزوير الانتخابي طيلة فترة 1946- 1953 , ثم انضم إلى اللّجنة التّوجيهية سنة 1950 ثم إلى لجنة الاتحاد الفرنسي للحزب في عام 1951 ,ويمكن اعتبار المواقف التي دافع عنها آنذاك ليبرالية إلى حد كبير مستنكرا كمية التّزوير الهائلة في نطاق الانتخابات بأمر من الحاكم العام نيجلان، وهو من بين الذين طالبوا بفتح لجنة التّحقيق عام 1953.[2]

وقد تم إدراج القضايا الاستعمارية في نقاشات مؤتمر تور، وكانت هناك آراء مختلفة حول ذلك حيث تحدّث ممثّل الهند الصّينية نغويين أي كوط الذّي سيعرف لاحقا باسم هوشي منه لصالح المستعمرين المضطهدين, وعن الجرائم البشعة التي ارتكبها الرّأسماليون الفرنسيون، كما تبنّى الحزب الاشتراكي موقفا أكثر نشاط في الدّفاع عن الشّعوب المستعمرة، كما أبدى لونغي شكوكه اتجاه الثّورات التي تحدث خارج أوروبا رافضا فكرة أنّ الثّورة يمكن أن تعتمد على الحركة.[3]

كان للحزب الاشتراكي حضورا في المغرب وتونس والجزائر من خلال فروعه في المدن الكبرى مثل قسنطينة والجزائر ووهران,قواعده كانت تتكوّن أساسا من الفرنسيين الصّغار مثل الموظّفين وعمّال السكّك الحديدية والمعلّمين، رغم أنه كان تقليديا مهتما بشؤون شمال إفريقيا إلا أنّ موقفه لم يكن واضحا دائما، ولم يكن العنصر المحلي يمثل نسبة كبيرة داخل الحزب مما يعكس ضعف تمثيله للوطنيين في تلك المستعمرات.

1- مُحَمَّد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول , دار البحث , ط1 , الجزائر , 1984,ص29.

2-Claire Marynower, Joseph Begarra un leader socialiste en Algérie ? parcours et réseaux politique dans la France coloniale ,Parlent (S).Revue d histoire politique 2011/3n °H S7 .P109.

3- هوشي منه: ولد سنة 1830 في قرية كيم لين من مقاطعة نغي آن، كان أبوه رجل علم فقير، نشأ في عائلة وطنية ومقاطعة ذات تقاليد معروفة. كان له حياة سياسية حافلة توفي الزعيم الفتنامي في 2 سبتمبر 1969 في هاني عن عمر 79 سنة إثر سكتة قلبية، ينظر: هوشي منه، حرب التحرير الفيتنامية، دار طليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص3.

أما بالنّسبة لفرع تونس والجزائر,كان الحزب الاشتراكي أكثر نشاطا لمناهضة الاستعمار مقارنة بباقي الفروع[1], لقد كان الاشتراكيون في شمال إفريقيا ينكرون الاستعمار لكونه مجرّد مظهر خاص من مظاهر الرّأسمالية كما يدعّي البعض بقولهم:"نحن نقول أنّ الاستعمار سابق للرّأسمالية".كما يعبّر سينغاريني سكرتير الحزب في قسنطينة عن فكرة أنّ الاستعمار هو واجب على الشّعوب المتحضرة اتجاه الشّعوب الغير متحضّرة.[2]

كان هناك تيار داخل الحزب الاشتراكي الفرنسي يرفض الاستعمار ويعتبره شكلا من أشكال النّهب البدائي الذّي يتواصل بأشكال مختلفة ,كما نشرت الصّحف الاشتراكية مقالات تدين فيها الاستعمار وتعتبره سلسلة من الإساءات المتكرّرة التي تخدم فقط مصالح فرنسا بينما يتم استخدام التحضّر كذريعة.كما أنّ الاستعمار في النّظام البرجوازي كان مرتبط بالاستغلال والقمع، وقد يرفض الاشتراكيون أي محاولة للتّسوية مع الاستعمار كما هو الحال مع الحرب أو اضطهاد الإنسان.[3]

وقد بيّنت صحيفة (le populaire)[4] أنّ الضرائب الباهظة والاستغلال الاقتصادي في المستعمرات ناتج عن حاجة الدّول الاستعمارية لسداد ديونها، وليس لتحقيق التّنمية الحقيقية,كما أكّد (Jean Lyromski) أنّ الاستعمار يكرّس نهب الموارد الطبيعية لصالح القوى الرّأسمالية ويعتبر أنّ الحدّ من حق الشّعوب المستعمرة في تقرير مصيرها مناقض للقيّم الاشتراكية.

وقبل التحاق غي مولي بالأمانة العامة كان الحزب الاشتراكي قد تبنّى موقفا لصالح الإصلاحات بالجزائر حيث ظلّ وفيا لمشروع بلوم فيوليت لسنة 1936, كما ساهم في سياسة جزائرية ضمن لجنة الإصلاحات الإسلامية التي ظهرت في ديسمبر 1943[5] ,إذ كان موضوع الجزائر يحتل مكانة ضئيلة

1-Mohammed lotfi chaibi, les socialistes français et la décolonisation du Maghreb (1945-1962) Correspondances n° 52,septembre 1998 ; P04

2Manuela Semiedi,Op,cit , P1130

3- ibid P1133- 1134.

4- صحيفة le populaire تأسست هذه الصحيفة عام 1918، سيطر الشيوعيون على صحيفة الاشتراكية لوماتينيه، بينما احتفظ الاشتراكيون بسيطة على صحيفة لوبوبيولير، التي أصبحت المنشور الرسمي للحركة العمالية الفرنسية الدولية، وفي عام 1927 بصدور يوميا. ينظرر: مارتن مارك، وسائل الإعلام والصحفيين في الجمهورية. تاريخ- رجال- مؤسسات- باريس 1997، ص162.

5-Pierre Bloch, Algérie, Terre des occasions perdues, Deux rives 1961 Paris . P53.

في نقاشات الحزب الاشتراكي قبل سبتمبر 1946 بسبب ضعف الاتصال بين إدارة الحزب في المتربول وفيدراليات الحزب الاشتراكي في شمال إفريقيا , حيث لم تتحدّث اللّجنة المديرة عن الجزائر في ماي 1945, كذلك لم تذكر اللّجنة شيئا بشأن التّصريح المهم الذّي قدّمه وزير الدّاخلية بتاريخ 18جويلية 1945 على مستوى الجمعية الاستشارية أين قدّم مشروع إصلاحات خاص بالجزائر .

بالنّسبة لموقف الحزب من أحداث 8 ماي 1945, هو ذلك اليوم الذّي احتفلت به جميع القوى الدّيمقراطية في العالم بانتصارها على النّازية والفاشية متطلّعة إلى غد أفضل، سمته العدل والحرية لجميع الشّعوب.وفي مثل هذا اليوم نكب الشّعب الجزائري بمأساة أودت بحياة عشرات الآلاف من أبنائه على يد جلاّديه المستعمرين[1] .لقد اتبع الفرنسيون ثلاثة إجراءات لمواجهة هذه الانتفاضة : الأول: يتمثل في تدخل الجيش بأسلحته الثّلاث، ذلك أنّ اتساع الحركة في شمال قسنطينة استلزم تدخّل الطّيران والبحرية, والثّاني شمل انتقام ميليشيا المستوطنين دون رقيب وثالثا اعتقال عدّة آلاف من المواطنين المعروفين وتقديمهم للمحاكمة، وإصدار أحكام قاسية عليهم.

كان موقف الأحزاب السياسية الفرنسية عامة والحزب الاشتراكي خاصة متواضعا اتجاه أحكام هذا الحدث الشّنيع في حق الجزائريين[2] ,ولقد برّرت جريدة الأخوة (Fraternité) –لسان حال الحزب الاشتراكي في الجزائر– هذه الأحداث بعدم النّضج السياسي لدى الجماهير والنّخبة السياسية المسلمة[3]. لم تكن المواقف بارزة خاصة لدى نواب عمالة قسنطينة الذّين كانوا أقرب للأحداث, فقد اعتبروا المظاهرات عمل نازي قام بها الخارجون عن القانون، الدّمويين الذين يحرّكون الرّغبة في القتل والنّهب،وفي الذّكرى السّنوية لهذه الأحداث أرسل راؤول بورا (Raul Bora) الأمين العام لفيدرالية قسنطينة تقريرا إلى هيئة المديرية العامة للحزب في باريس17 ماي 1946 كتب فيه: (إنّ العصابات رعناء نزلت من الجبال، قتلت وعذّبت في غالب الأحيان الفرنسيين الذّين تصادفهم في طريقها ونهبت الضّيعات والقرى وأضرمت النّيران في المنازل).

1- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر, 1994, ص189.

2- صالح العقاد، الجزائر المعاصرة (محاضرات ألقاها الدكتور صالح العقاد على طلبة قسم الدراسة التاريخية والجغرافية)، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العليا، 1964، ص51.

3-Fratemit, 17mai 1945

وفي مناسبات كثيرة كان راؤول بورا يردّد نفس الأفكار والقناعة في تفسير الأسباب التي جعلت السكان الجزائريين يصابون بحالة هستيرية ,ويقصد بذلك تلك الأطراف التي كان الحزب الاشتراكي الفرنسي يحذّر منها[1] والدّعاية الهتلرية المدعومة من أنصار فيشي. وفي ظل غياب الوثائق والتّصريحات حول الحادث فإنه من المؤكّد أنّ الأعضاء والمناضلين الاشتراكيين قد أصيبوا بالدّهشة حول المظاهرات ولم يقبل أحد بأن الأحداث كانت موجّهة ضد الاستعمار والاستغلال.

كان أول نقاش حول المشكل الجزائري بعد انتخاب المجلس التّأسيسي بتاريخ 18ديسمبر 1945بعد عرض قدّمه أندري فيليب (André Philip) والذي تساءل من خلاله عن مكانة الجزائر ضمن المجموعة الفرنسية, وفي الأخير تمنّت اللّجنة المديرة أن تحضي الجزائر بنظام مماثل لباقي المقاطعات الفرنسية وبالتّالي لا يخرج الاقتراح عن فكرة الإلحاق[2].

بعد التحاق أندري فيليب بحكومة غوين (Felix Gouin) تولىّ مكانه غي مولي رئاسة اللّجنة الدّستورية، هذا الرّجل الذّي جاء من الشّمال ترأس مجموع النّقاش حول قانون الاتحاد الفرنسي حيث لخص المقترحات الاشتراكية في تقرير 30مارس 1946[3]. لقد تولىّ غي مولي منصب الأمين العام للحزب الاشتراكي منذ 04سبتمبر 1946 فإلي غاية هذا التّاريخ لم يلعب أي دور هام في صياغة سياسة خاصة بالجزائر.

في شهر جويلية 1946 وبمناسبة انعقاد المؤتمر الفيديرالي للحزب بشمال إفريقيا بعد نجاح أحباب البيان والحرية(AML) في انتخابات جوان في الهيئة النّاخبة الجزائرية اعتبر المجتمعون أنّ فكرة الإدماج تجاوزها الزّمن. لقد كانت أولى مداخلات غي مولي حول الجزائر ذات طابع سياسي, ففي 18سبتمبر1946عبّر عن قلقه أن يكون المشروع الذّي أودعه فرحات عبّاس[4] حول الاتحاد الفرنسي وتهديده بالتّغيب حتى يتم التّصويت على المشروع قد يؤثّر على الأغلبية التي قد تكون لصالح

1Manuel semidei, Op, cit, P 1135.

2_Guy Pervillè, La SFIO ; Guy Mollet et L'Algérie de 1945 à 1955 , Colloque Guy Mollet un camarade en République . organisée à Lille en octobre 1986 p448.

3 _ Roger Quilliot , La SFIO a l' épreuve du pouvoir , Fayard , 1972 , p148 .

4 _فرحات عباس : ولد في 24اكتوبر 1899 في دوار شحنة بقرب طهير يجيجل متخصص في الصيدلة ، أسس الاتحاد للبيان الجزائري ، عضوا في المجلس الوطني لثورة ابتداء من 20أوت 1956 ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ, ترأس الحكومة الجزائرية المؤقتة .ينظر : عاشور شرفي ، المرجع السابق ، ص23

الدّستور. وبتاريخ 09 أكتوبر قدّم غي مولي قراءة لرسالة محمّد عاشور الذّي طالب بإنشاء قوائم مشتركة مع الدّيمقراطيين دون الحزب ضمن الهيئة الانتخابية الثّانية .

بتاريخ 17مارس1947 قدّم غي مولي لدى اللّجنة المديرة للحزب الاشتراكي تقريرا حول السياسة الكولونيالية تحضيرا للمجلس الوطني الذّي سينعقد بتاريخ 19مارس, وكان الغرض تحديد عقيدة الحزب في هذا المجال, حيث ذكّر بالخطوط العريضة للحزب منذ مرحلة التّحرير والتي تندرج ضمن سياسة شراكة الشّعوب والتّرقية الاجتماعية والاقتصادية لشعوب ما وراء البحر، كما تلقّى غي مولي الأمر بتنظيم اجتماع مع رئيس اللّجنة البرلمانية الاشتراكية شارل ليسي (Charles Lussy) ووزير الدّاخلية في حكومة رمادييه (Ramadier) وإدوارد ديبرو حول موضوع دستور الجزائر، ونظرا للدّور الذي لعبه الحزب الاشتراكي الفرنسي في الحياة السياسية الفرنسية، دفعت الأحداث الحزب تدريجيا إلى توضيح موقفه من القضايا الاستعمارية وصياغة عقيدة استعمارية حقيقية[1]، وكان من الواضح أنّ غي مولي كان متخصّصا في الأفكار الخاصة بالسياسة الكولونيالية الاشتراكية.

كانت نتائج الحزب الاشتراكي مخيّبة للآمال في الانتخابات التّشريعية بتاريخ 07 جوان 1951حيث مرّ الحزب للمعارضة وبالتالي فقد وسائل مراقبة السياسة الجزائرية , في حين أصبحت الجزائر تحت رقابة الرّاديكاليين. قبيل اندلاع الثّورة التّحريرية انعقد مؤتمر الحزب الاشتراكي في شهر جويلية 1954 أين اعترف بحق الشّعوب في تقرير مصيرها ولكن دون تعداد الجزائر. شتراكي لرئاسة المجلس برنامجا اعتمد فيه على تعزيز فكرة الإلحاق[2], وتحقيق التطور الاقتصادي وتطبيق[3] وطيلة سنة 1955 شهدت مواقف الحزب الاشتراكي تطوّرا ملحوظا بشأن المسألة الكولونيالية، فبعد سقوط حكومة منداس فرانس قدّم كريستيان بينو(Christian Pineau) [4] بصفته مرشّح الحزب الا دستور 1947, وفي نفس الوقت ظلّت فيه آراء المناضلين معزولة خاصة شارل أندري جوليان.

---

1 -R. Thomas : la politique Socialiste et le Problème colonial de 1905 a 1920, Outre-mer, Revue d'histoire/Année/1960/167/p216.

2- عتيقة مصطفى ، التنظيمات السياسية الفرنسية والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص43

3- رشيد زبيري، المرجع السابق، ص146.

4- كريستيان بينو: هو جندي ومؤرخ وكانت له مسيرة مهنية في الجيش حيث انتهى برتبة مقدم، انضم إلى الخدمة في الجيش، تولى مسؤولية قسم الرمزية والتقاليد، وهو مؤلف العديد من الأعمال في التاريخ العسكري. ينظر:
Https://fr.wikipedia.org/wiki/christianBenait

ورغم كل ذلك استمر الاشتراكيون يعتبرون الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ضرورية، ومن جهة ثانية لم يصوّت الحزب الاشتراكي لصالح حكومة الرّاديكالي إيدغارفور بحجّة تفاقم الوضع في الجزائر,حيث أدان المؤتمر الفيدرالي بالجزائر قانون حالة الطوارئ, وجاء موقف دانيال مايير مؤيّدا لموقف الحزب بهذا الشّأن كونه يحتوي على بعض الإجراءات القمعية عندما نص على إنشاء مناطق أمنية لاعتقال المواطنين وتحديد إقامة الأشخاص.[1]

بمناسبة انعقاد مؤتمر أسنيار "Asnières" تم التّصويت على توصية تدعو لتغيير عميق للسياسة القائمة بخصوص الجزائر من خلال التّحاور مع الممثّلين المؤهّلين لتحديد سبل الشّراكة, وإذا كان غي مولي قد نعت حرب الجزائر بمناسبة الحملة الانتخابية 1956 بالحرب الغبية (Guerre imbécile) لكنّه في مؤتمر بيتو (Puteau) عبّر عن حذر بشأن القضية الجزائرية عندما قال: "ليس هناك صيغة سحرية, لا يمكن تقديم سوى مقترحات".[2]

عموما أكّد الاشتراكيون الدّاعمون للاستعمار على ضرورة محاربة الحركات الوطنية في المستعمرات باعتبارها رجعية تهدّد الاستقرار وتغذّي الكراهية العرقية، ورأوا أنّ الحل لا يكمن في إنهاء الاستعمار بل في تحويل الصّراعات العرقية إلى صراعات طبقية، أي تحرير الفرد من خلال النّضال ضد الطّبقات المستغلة، بدل من مقاومة الحكم الاستعماري.[3]

1- نفسه، ص 50.

2 -E.Depreux, Souvenir d'un militant, Fayard, 1972 ; p442

3- Claire Marynower, la politique algérienne d'une politique coloniale socialiste, vingtiémeSiécle, Revue d'histoire 2016/3 n131..

الفصل الثاني:

غي مولي والثورة الجزائرية

المبحث الأول: حكومة غي مولي والثّورة الجزائرية.

المبحث الثاني: حكومة غي مولي وسياسة القمع.

المبحث الثالث: موقف غي مولي من الثورة الجزائرية– ضمن الحزب الاشتراكي–.

المبحث الأول: حكومة غي مولي والثّورة الجزائرية .

ظروف تولي غي مولي لرئاسة الحكومة :

لقد قرّر إيدغافور[1] في ديسمبر 1956 موعد إجراء الانتخابات التّشريعية وذلك لتحديد أعضاء المجلس الوطني الفرنسي، حيث نادت ج.ت.و إلى مقاطعة هذه الانتخابات التي نظمتها السّلطات الاستعمارية الفرنسية[2], فكانت نتائج تلك الانتخابات فوز الحزب الاشتراكي بقيادة غي مولي، وذلك بحصوله على 52 مقعد , وفي يوم 26 جانفي 1956 تم تعيين غي مولي لجاك سوستال[3] الذي سوف ينتهج سياسة مصالحة بين الأوروبيين والمسلمين في الجزائر.وبتاريخ 31 جانفي 1956 تم ترقية غي مولي من طرف المجلس الوطني الفرنسي ومن ثم تكليفه بتشكيل حكومة جديدة.[4]

لقد نجح غي مولي في توظيف حرب الجزائر كورقة رابحة في حملته الانتخابية ونجح الحزب في الانتخابات التّشريعية لسنة 1956، ولكن بمجرد ما قبض على زمام الأمور تخلّى عن تصريحاته التي كانت مجرّد شعارات في الحملة الانتخابية. ونهج نهجا مخالفا لما طرحه الحزب خلال الانتخابات ولمبادئه المناهضة للاستعمار وحق الشّعوب في تقرير مصيرها، عندما اتبع سياسة العصا والتّنكيل[5]

1- إيدغارفور: 1908- 1988، نائب بالجمعية الوطنية ما بين 1946- 1958 عن الحزب الراديكالي, وزيرا ثم رئيسا للمجلس، أبعد من الحزب فالتحق بديغول، فكلفه بقيادة حركة الإصلاح التربوي سنة 1968، كلف برئاسة الجمعية الوطنية ما بين 1947- 1954. ينظر: أحمد منغور، المرجع السابق، ص 41.

2- جمال قنان، المرجع السابق، ص 270.

3_جال سوستيل : ولد سنة 1912 بمونبولي بفرنسا , وهو من عائلة عاملة تحصل على جائزة في الفلسفة في سن العشرين ، واشتغل أستاذ في علم الاجتماع , عرف بشدة انجذابه إلى البحث وخاصة في علم السلالات ، عين مديرا فرعيا بمتحف الإنسان سنة1937 ، التحق سنة 1940 بصفوف المقاومة إلي جانب ديغول بلندن ، عين مديرا للمصالح السرية والجوسسة سنة 1943 تولى منصب الأمين العام للحزب .ينظر: جمال قندل ، إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954 _ 1956 ، ج2 ، ص 389 .

4- عمار بوحوش، ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة نوفمبر 1954، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية . المجلد 02 , العدد 01 , 1994 .ص 13.

5- زبير رشيد، موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية، المرجع السابق، ص147.

وعرض قانون السّلطات الخاصة الذي كان في 12 مارس 1956 [1].كان من أهم النّقاط التي ركّز عليها هذا القانون تعبئة الطّاقات من المجنّدين وذلك في إطار الخدمة العسكرية, واستدعاء الاحتياطي وجميع الإجراءات الاستثنائية بهدف إعادة النّظام، فقام برفع مدّة الخدمة الوطنية لـ 26 شهرا[2],وقد صوّت على هذا القانون البرلمان المكوّن آنذاك من أغلبية من اليسار في مارس 1956.

بعد نجاح غي مولي في الانتخابات التّشريعية في فيفري 1956 والتي نال من خلالها ثقة البرلمان فكان يردّد دائما لا أدع أحد يزعجني[3] ,فكان أول إجراء بعد استلام المهام تعيين الجنرال كاترو(Catroux)[4] كحاكم عام للجزائر خلفا لجاك سوستال, لكن بالنسبة للمعمّرين كان هذا التّعيين يعني بداية الحوار مع ممثّلي الثّورة الجزائرية, وبسبب ذلك ستنطلق المظاهرات لقدماء المحاربين بالجزائر في يوم 28 جانفي 1956.[5]

وعند وصول غي مولي في 6 فيفري 1956 إلى الجزائر لكي ينصّب الوزير المقيم الجديد الجنرال كاترو فقابله المتطرفون الاستعماريين بالشّتائم والإهانات[6], حيث استقبل بمظاهرات عنيفة من قبل المستوطنين, فقاموا برميه بالطّماطم والبيض الفاسد وذلك في أول زيارة له لمدينة الجزائر أين طالب فيها المتظاهرون بإقالة كاترو ووجّهوا نداء إلى الأمّة الفرنسية لرفض هذا الاختيار, ولم يجد غي مولي مخرجا لتهدئة المشاعر العدائية للمستوطنين وخاصة أنّ ولاة المحافظات الثّلاث كانوا قد ألحوا على غي مولي أن يعدل ويتراجع عن مشروعه في تعيين كاترو، كما حذّر كاترو من أن دخوله إلى الجزائر سيولد

1-جمال قنان، المرجع السابق، ص 274.

2- محمّد عباس، نداء الحق، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 127.

3- نور الدين عسال، جنود الرفض أثناء الثورة الجزائرية 1954- 1962، من العصيان إلى التمرد، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، المجلد4، العدد الأول، جانفي 2021، ص 128.

4- الجنرال كاترو:1877- 1969, كان وزيرا مقيما في الجزائر, ولد في بلبونج حيث كان بين 1943- 1944 حاكما عام للجزائر ومحافظ دولة ومكلّف بشؤون المسلمين وبلجنة التّحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول، خلف جاك سوستيل ثم استقال بعد 11 شهر . ينظر : عاشور شرفي، المرجع السابق، ص280.

5- نور الدين عسال، جرائم فرنسا إبان الثورة التحريرية بين مسؤولية الدولة والفعل المعزول، المرجع السابق ,ص169.

6- يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنيين التاسع عشر والعشرين ، جزء3 ، القسم الاول ، دار الغرب لنشر والتوزيع ، 2010، ص60

الانفجار, ومن الممكن اغتياله إن هو أصرّ على موقفه، فرضخ للأمر الواقع وتراجع عن تعيين كاترو وتم استقالته في 7 فيفري من نفس السنة.[1]

بعد التخليّ عن فكرة تعيين كاترو الذي يعتبر شخصية مرموقة في فرنسا، قام بتعيين روبير لاكوست (Robert Lacoste)[2] كحاكم عام للجزائر الذي صرحّ فور تعيينه قائلا: "إنّ فرنسا ستحارب من أجل البقاء في الجزائر وسيبقى هناك", كما عيّن رئيس للشّؤون الاقتصادية وفوّضت له مهمّة التّأمين كصناعة الزيوت، مصانع رونو،الطّيران الجوي ولكنه كان لا يظهر حماس لهذا النّهج.[3]

لقد قرّرت حكومة غي مولي عن طريق وزيرها المقيم لاكوست توزيع الأراضي، وحدّدت الملكية الفردية الخاصة بـ 50 هكتار مع إمكانية زيادة على 20 هكتار لكل فرد وريث من العائلة، وتم إنشاء لذلك صندوق الحصول على الملكية والاشتغال الزّراعي، حيث قام بشراء الأراضي من ملاكها الأوربيين، ثم تقسيمها إلى عدّة قطع وتجهيزها بالتّجهيزات الضّرورية.

في وقت قصير صار لاكوست هو المتكلّم باسم الأوروبيين في الجزائر والمدافع عن مصالحهم إلى درجة أنه قام بطرد اليساريين الفرنسيين الذّين يتعاطفون مع الثّورة الجزائرية[4],كذلك بعد توليه منصب وزير مقيم بالجزائر قام بإحداث إصلاحات سياسية إدارية لصالح المسلمين الجزائريين قصد خلق قوّة ثالثة في الجزائر تساعد على إخماد نار الثّورة وتمكّنه من إبقاء الجزائر تابعة لفرنسا.[5]

1- غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية، 1954- 1958، دار غرناطة، الجزائر، 2009، ص 222.

2- روبير لاكوست، ولد بمدينة azerat في مقاطعة Dordogne الفرنسية، درس الثانوية ب Brive-de-gaillard وكلية الحقوق بجامعة باريس، مناضل نشط في النقابة الفرنسية للعمال، وخلال الاحتلال النّازي لفرنسا، أسس حركة تحرير شمال فرنسا، عيّن وزيرا للإنتاج الحربي في الحكومة المؤقتة، عيّن نائب للحزب الاشتراكي عن مقاطعة Dordogne من 1949- 1968 ,وفي 09 فيفري 1958، توفي في 09 مارس 1989. ينظر : سعدي بزيان، المرجع السابق، ص 110.

3- شمس الدين بوقنش،حسينة حماميز، اليسار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دراسة في قانون السلطات الخاصة (1956-1958) ،مجلة العلوم السياسية , المجلد 22 , العدد 01 , 2022 , ص641.

4- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 110

5Robert Agéron, Histoire de l'Algérie contemporaine, collection que je 7eme Edition Paris Universitaire de France 1982- P 100.

الإصلاحات في عهد حكومة غي مولي:

لقد شهدت الفترة التّاريخية الممتدة من 1956 إلى سنة 1958 من الاحتلال الفرنسي للجزائر إصلاحات سياسية وإدارية تهدف بصفة خاصة إلى تقوية الإدارة الفرنسية حتى تتحكم في مصير الشّعب الجزائري, وتتمكّن من سحق وخنق كل القوى الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.[1]

كان أهم شيء قد ميّز حكومة غي مولي الاشتراكية عند تسليمها السّلطة في جانفي 1956 هو الاختلاف الحاد بين المسؤولين الفرنسيين مما نتج عنه انقسام الحكومة الجديدة على نفسها إلى تيارين رئيسين وهما:تيار قوي يرغب في إبقاء الجزائر فرنسية، ويدعو إلى تعزيز القوّات العسكرية الفرنسية بكل الوسائل القمعية، ويتزعم هذا التيار روبير لاكوست وبورجيس مونوري(Bourges Maunoury)[2] وماكس لوجون (Max Lejeune)[3] وغي مولي. في حين التيار الثاني كان ضعيفا مرتبط بفكرة التّفاوض مع قادة جيش وج.ت.و، ويدعو إلى إنهاء الحرب التي أصبحت منهكة للاقتصاد الفرنسي,ويتزعم هذا التيار كل من منداس فرانس(Mendes France) وقاستوف ديفر(Gustave Defferre).ومن الإصلاحات التي كانت في عهد غي مولي نذكر:

1.الإصلاحات السياسية والإدارية:

إنّ الملاحظة التي يمكن أخذها بعين الاعتبار هنا أنّ " غي مولي" رئيس الحكومة الفرنسية قد اعتمد على روبير لاكوست في إعداد برنامجه الخاص بالإصلاحات السياسية والإدارية، ذلك لأنّ

1- صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالمية، 1964، ص95.

2- بوروجيس مونوري، ولد في Louisent الفرنسية، التحق بالمدرسة المتعددة التقنيات وتخرج منها مهندسا خلال الحرب العالمية الثانية ,التحق بالمدرسة الفرنسية للتحرير الوطني وعين مسؤولا عسكريا على منطقة الخيول، عين خمسة عشر مرة وزيرا في ثلاث عشر حكومة، منها وزير الداخلية في حكومة إيدغارفور، وعين وزيرا للدفاع في حكومة غي مولي 13/ 06/ 1957 ينظر: الغالي الغربي، المرجع السابق، ص 247.

3- ماكس لوجون: ولد في فيفري 1909 بمدينة Flesselles الفرنسية ,انخرط في ا لجمعية الوطنية منذ 1936، عين مندوبا للجمعية الاستشارية المؤقتة أثناء الحرب العالمية الثانية، ليتولى سنة 1947 منصب وزير المجاهدين القدماء، تم تعيينه رئيسا للجنة الدفاع الوطنية الفرنسية، ثم وزير للصحراء. ينظر: الغالي الغربي, المرجع نفسه، ص255.

منصبه كوزير عام مقيم مكلّف بالشّؤون الجزائرية يمنحه صلاحيات تمكّنه من اتخاذ الإجراءات الضّرورية لتهدئة الوضع وإدخال إصلاحات سياسية وإدارية لامتصاص غضب الشّعب الجزائري الثّائر.[1] وبعد تصويت البرلمان الفرنسي في 12 مارس 1956 على قانون السّلطات الخاصة بأغلبية مطلقة بنسبة 455 صوت ضد 76 صوت على تلك النّصوص التّشريعية التي تمنح لرئيس الحكومة الفرنسية غي مولي حق تسيير الجرائم بمراسيم.[2]

لقد كان أول إجراء قامت به حكومة غي مولي وهو إصدار مرسوم 12 أفريل1956، الذي بموجبه تم حل المجلس الجزائري ونقل كافة صلاحياته واختصاصاته للوزير المقيم، الذي أصبح يتمتع بكل السّلطات الجمهورية باستثناء ميادين التّعليم والعدالة.إلاّ أنّ أهم تشريع قانوني مرتبط بحكومة غي مولي كان مرسوم 641- 56 المؤرخ في 28 جوان 1956 والذي تضمن مجموعة من التعديلات والتي مست التّنظيم السياسي والإداري في الجزائر.[3]

وكان العامل الأساسي والجوهري الذي دفع بحكومة غي مولي الفرنسية إلى إصدار هذا المرسوم هو تعاظم الثّورة الجزائرية وزحفها المتواصل عبر كل أنحاء القطر الجزائري, كما أنه كان يهدف أساسا إلى تقوية الإدارة الفرنسية في الجزائر حتى تتحكم في مصير الشّعب الجزائري ,وتتمكن من خنق الثّورة والحد من اتساع نطاقها وسحق كل القوى السياسية والإدارية والاجتماعية التي تدعمها.[4]

أما فيما يخص الإصلاح الإداري المتعلّق بالعمالات الذي جاء به المرسوم 641- 56 المؤرّخ في 28 جوان 1956 فقد نص على رفع عدد العمالات إلى 13 عمالة ليصل فيما بعد إلى 15 وذلك في 15 نوفمبر 1959 ,وقسمت الجزائر إلى ثلاث مناطق إدارية تشمل: المنطقة الشّمالية ومنطقة الهضاب العليا ومنطقة الصّحراء، كما استحدثت خمسة دوائر هي: تنس- بوغار- برج منايل- ثنية الحد- بسكرة. وكان أهم تعديل هو حل المجالس العمومية وتعويضها بلجان إدارية مؤقتة.[5]

1- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 263.

2- نور الدين عسال، جنود الرفض أثناء الثورة الجزائرية، 1954- 1962، المرجع السابق، ص 139.

3- أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة: مُحَّد عرب حاحيلة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 131.

4- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 264.

5- الغالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 227-228.

أما التّنظيم البلدي فقد تناول أيضا الإصلاح الإقليمي في 28 جوان 1956 الذي نصّ على إلغاء البلديات المختلطة ,وأقام في كل أنحاء البلاد بلديات ذات الصّلاحيات الكاملة وبهذا الإجراء تم إلغاء 78 بلدية ذات الصّلاحيات الكاملة وفق للقانون البلدي لعام 1884.[1]

ب_الإصلاحات الاقتصادية:

حدّد روبير لاكوست الملامح الاقتصادية والاجتماعية والأهداف المرجوة من وراءها في مجموعة من المراسيم والتّعليمات المكتوبة, ففي الميدان الزّراعي قام بتأسيس صندوق حيازة الملكية الرّيفية مهمّته توزيع الأراضي التّابعة لأملاك الدّولة أولبعض الشّركات الفلاحية الفرنسية والأوربية على أن يمكّن هذا الصندوق 10 آلاف عائلة جزائرية من الاستفادة من 150 ألف هكتار، كما نص مرسوم 17 مارس 1957 على سلسلة من الإجراءات تمثّلت في:رفع الحد الأدنى من أجرة العامل الفلاحي وتأميم صناعة الحلفاء,إعادة تنظيم القروض الفلاحية بواسطة تأسيس التّعاونيات الفلاحية والصّندوق الجزائري للقرض الفلاحي ,فضلا من إلغاء نظام الخماسة وتعويضه بنظام الاستئجار الذي يعتمد على اقتسام غلّة الأرض بين المستأجر والمأجّر, وقد مسّ هذا الإجراء حوالي 15.5000 خماس يشتغلون في حوالي 1100.00 ملكية زراعية.[2]

ج_الإصلاحات العسكرية:

لقد تم إقامة سلسلة من الأسلاك الشّائكة المكهربة على الحدود الجزائرية – المغربية والحدود الجزائرية –التّونسية لمنع وصول أي دعم يأتي للثّورة من الخارج بهدف عزلها وخنقها. كذلك منح السّلطة المختلفة للمؤسسة العسكرية لوضع حد للثّورة الجزائرية، وتمثل ذلك في تخلّي والى العاصمة عن جميع صلاحيات الشّرطة للجيش للوقوف في وجه العمليات الفدائية في المدن ومنها مدينة الجزائر,كما تم ترحيل سكان المناطق الجبلية وجمعهم في محتشدات.[3]

1- أحمد محيو، المرجع السابق، ص 133.

2- الغالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 229.

3- جريدة المجاهد 1958/1/1- العدد15، ص7.

ومع بداية 1956 تمتّع غي مولي بصفته رئيس الحكومة الفرنسية بأغلبية برلمانية واسعة، فبدأ واثقا من قدرته على حل المشكلة الجزائرية بما يحفظ مصالح فرنسا, حيث صرّح أنّ حل المعضلة الجزائرية يستند على ثلاثة مبادئ وهي: وقف إطلاق النّار ,الانتخابات والمفاوضات.[1]

شاركت حكومة غي مولي في العدوان الثّلاثي الذي كان في مصر في 1956/10/29 إلى جانب إسرائيل وإنجلترا وذلك لإعادة فتح قناة السّويس,حيث كانت حكومة غي مولي تعتقد أنّ إسقاط نظام جمال عبد النّاصر سيكون بمثابة الضّربة القاضية على ج.ت.و، ولكن تدخّل الاتحاد السّوفياتي وهدّدهم بسحب قوّاتهم من مصر، وبهذا فشل هذا العدوان وخرج عبد النّاصر أقوى من أي وقت مضى.[2]

1 – رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958– 1962) الطبعة الأولى، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012، ص 178.

2– رمضان بورغدة , المرجع السابق، ص 125– 127

المبحث الثاني: حكومة غي مولي وسياسة القمع .

لخّصت حكومة غي مولي سياستها اتجاه الجزائر في المعادلة التّالية: "القضاء على (التمرد) قبل أي إصلاح" والتأكيد علي أولوية الاختيار العسكري الذي ازداد وضوحا في ربيع 1956 بعد اكتشاف البترول في الصّحراء الجزائرية، كما يتجلى ذلك في مصادقة البرلمان بأغلبية عريضة على قانون السّلطات الخاصة في 12 مارس.[1] وهذا الاختيار قد عبّر عنه لاكوست بعد حلوله بالجزائر عندما صرّح أمام وفد لجنة الهدنة المدنية: "إنما بعثت للجزائر لأحارب وأنتصر".

لقد ذهب غي مولي إلى موسكو سنة 1956 وشعر بعدم الاستقرار والاضطراب, حيث كان إلى حد ما مربوط بفكرتين سياسيتين :فالفكرة الأولى يقول فيها كلما كان عدد الجنود أكثر كان عدد التعرض للحرب أقل[2] , والفكرة الثّانية يقول فيها أننا لا نستطيع أن نحارب علي جبهتين : أي ضد الثّوار والأوروبيين معا، وقام غي مولي بهذه الرّحلة إلى موسكو قبل أن يقوم بأخرى إلى واشنطن وذهب ليستنجد بالصّديقين كوربيشاف وبولغانين ونجح فعلا في ذلك، ووعد الرّفيقين غي مولي بأنّ الحكومة الرّوسية مستعدة بأن تعطي لفرنسا كل ما يحصل عليه العلماء الرّوس من نتائج في بحوثهم الزّراعية.[3]

لقد كانت سياسة غي مولي في الجزائر تتطلب إجراء مناقشة واسعة في البرلمان، وهذا ما جعله يفضّل طريقة أخرى لذلك وهي استدعاء أسلافه من رؤساء الحكومات السّابقين، هذا الأسلوب الذي انتهجه غي مولي مريب ومشكوك فيه, والواقع أننا لا نعرف بالضّبط هل أنّ رئيس الحكومة قد اختار هذا الأسلوب ليعزّز موقف فرنسا أمام الأمم المتّحدة أم ليعزّز موقف حكومته أمام البرلمان.[4]

لقد كان الهدف من القمع هو إبادة الشّعب، بل كل قادر على حمل السّلاح بدون تمييز وبلغ القمع أحيانا درجة الهستيريا ,وشملت موجة استهتار الرّسميين في أعلى المستويات مثل تشكيل الوزير

1 – مُحَمَّد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية، (1954– 1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 261.

2 – عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1956، دار هومة، الجزائر, د .ط، 2010,ص 286.

3 –نفسه , ص 329.

4– نفسه، ص 69– 70.

الأول غي مولي لجنة تحقيق حول تجاوزات جيش الاستعمار الفرنسي وإسناد رئاستها إلى أحد الجنرالات المتطرّفين أندري زيلر والذي أصبح فيما بعد من قادة منظّمة الجيش السري.[1]

خلال رحلته إلى أمريكا طلب رئيس الحكومة أن تضغط هذه الأخيرة على ج.ت.و ويبرّر مفاوضته معها، فقد هيأ له قبل يوم الكاتب العام المساعد للحزب الاشتراكي الذّي حاول أن يقنع موظّفي وزارة الخارجية الأمريكية بالسياسية الفرنسية في الجزائر، وبالرّغم من كل هذا فإنّ غي مولي أعلن لأمريكا عن حسن نيّته بأنّ فرنسا ستوقف وحدها القتال في الجزائر، ولكن روبير لاكوست عارض بشدّة ذلك، واعتبر النّجاح في غلق الحدود التّونسية والمغربية سيساعد على إنهاء الثّورة، وتظاهر غي مولي بالموافقة على أفكار لاكوست، ومن ناحية أخرى أرسل رسلا شبه رسميين لمفاوضة جبهة التّحرير.[2]

لقد تقدّم غي مولي بصفته الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي وليس كرئيس للحكومة في حديثه مع الفرنسيين وذلك في 14 أفريل 1957 وتحدّث بوضوح عن أعمال العنف النّادرة للغاية التي حصلت، وأكّد أنّ هذه المعارك هي من فعل الإرهابيين, وصرّح بأنّ أعمال التّعذيب المتعمدة بنية مسبقة، فلو حصل هذا لكان الأمر لا يطاق. وقد ركّز غي مولي على ثلاث نقاط أساسية وهي:أنّ وقوع حالات من العنف من جانب القوّات الفرنسية يمثل دفاعا عن النّفس, ثانيا أنّ الممارسة المنظمة للتّعذيب أمر غير ثابت, وثالثا أنّ تشبيه الجيش الوطني الفرنسي بالجيش النّازي، وسياسة الرّعامة الاستهلاكية الفرنسية.[3]

ومن أشهر وسائل القمع التي كانت في الجزائر إقامة معسكرات لتجميع أهالي منطقة معينة تحت رقابة السّلطة المباشرة دون اتصال جبهة التّحرير بهم، وقد قدّر الذين وضعوا في المعسكرات بمليون وسبعمائة ألف نسمة، ومن النّاحية العسكرية استمر إرسال التّعزيزات حتى قرّرت حكومة غي مولي سنة

1 – مُحَّد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 428.

2 – عبد الله شريط, المرجع السابق , ص 141-143.

3– جعفر رمضان، التعذيب إبان الثورة التحريرية 1954– 1962 مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، ص 244.

1956 دعوة الاحتياطيين ، ووصل عدد القوّات الفرنسية في الجزائر إلى نحو نصف مليون جندي , وتعرّضت الثّورة الجزائرية للكثير من الأزمات من جرّاء ذلك. وقد خرجت منها منتصرة[1].

وقد ألقى رئيس المجلس غي مولي بتاريخ 27 مارس 1957 خطابا أمام أعضاء البرلمان, وأنكر ممارسة التّعذيب في الجزائر بهذه العبارات "أنا متأكد سيداتي سادتي أنه ولا واحد منكم وصل به التّفكير في أنه يمكن للحكومة والجيش والإدارة أن تكون لها الإدارة في ممارسة التّعذيب"[2], إلاّ أنّ هذا التّصريح لا يخلو من النّفاق لأنّ أصدقاء غي مولي الاشتراكيين في الفرع الفرنسي للأممية العمالية لاكوست، ماكس لوجان، كانوا في مكانة تسمح لهم بأن يكونوا أكثر النّاس علما بالجرائم المرتكبة في الجزائر العاصمة[3] ,حيث صرّح ماكس لوجان في 03 أفريل 1957 " أنه في كل شهر تجتاز الحدود التّونسية والجزائرية حوالي1000 قطعة من السّلاح تقريبا في طريقها إلى الثّوار".

وقد كان هناك بيان من مجلس الأساقفة والكرادلة الفرنسيين ليعبّر عن حيرة المجلس أمام مواجهة التّعذيب والقمع في الجزائر، وبعد كل الشّهادات المذكورة عن التّعذيب حاول غي مولي تغطية الموقف، فعمل على تعيين لجنة إنقاذ الحقوق والحريات الفردية[4],والتي تسمح له بأن يقول يوما كما قال فعلا أنّ فرنسا هي الدّولة الوحيدة التي تبحث عن الحقيقة بنفسها، وماذا ارتكب أبناءها من الجرائم، وذلك لكي ينقض سمعة فرنسا من وسخ مقارنتها بألمانيا[5] ,وما قام به جنودها من فضائع ضد الشّعوب الأوروبية، والحقيقة أنّ ألمانيا كانت لها على الأقل فضيلة الصّراحة، إذ كان النّظام النّازي لا يحاول أن يخادع العالم بتغطية جرائمه بهذا النّفاق الذي تستعمله فرنسا لتخفي جرائمها البائسة.

اجتمعت اللّجنة في أول الأمر في 10 ماي حيث أطلق لها الوعود في أنها ستكون حرّة في تعيين رئيسها، وأنها ستتمتّع بكل ما تحتاج إليه من نفوذ، وقد شرعت اللّجنة التي تتكوّن من اثني عشر عضوا في أسفارها بصورة فردية إلى الجزائر لتقوم بتحرير تقاريرها[6] .لقد انتهت اللّجنة من تحرير تقرير

1- صالح العقاد، المرجع السابق، ص 88..

2 – محمّد تقية، الثورة الجزائرية، المصدر الرمز والمال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 350.

3- المرجع نفسه، ص 349.

4- مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط1، مكتبة طلاس للدراسات والترجمة، الجزائر 2010، ص 343.

5 -جريدة المجاهد، الجزء الأول، العدد 1، ص 229.

6- نفسه، ص 229.

مفصّل عن الأوضاع في الجزائر، ورفعته للحكومة الفرنسية في 14/ 1957/09 على أمل أن يطلع عليه الرّأي العام الفرنسي إلى حكومة غي مولي، راحت تماطل متذرّعة بالعديد من الحجج الواهمة. وبتاريخ 13 ديسمبر 1957 اعترف أعضاء اللّجنة في تقريرهم أنهم سجّلوا الحوادث فقط دون تمكنهم من معرفة أسبابها[1]. هذه هي الأهداف التي كان يرمي لها غي مولي ويسعى إلى تحقيقها وراء تأليف هذه اللّجنة.[2]

لقد عرفت الحياة البرلمانية الفرنسية في مارس 1956 جدلا كبيرا حول المشروع المعروف بمعركة السّلطات الخاصة مما زاد الوضع تعقيدا ،وأمام هذا الوضع المتأزّم تم وضع قانون السّلطات الخاصة على مكتب المجلس الوطني في 01 مارس, فبدأت مناقشته يوم 09- 10 مارس فكان من بينهما تسهيل أكثر من 20 تدخل لنواب مجلس في جلسات علنية ومحاولة إقناع نواب المجلس بتدخل روبير لاكوست, وفي 02 مارس ينشر مشروع القانون تحت عنوان "هل يمكن للحكومة أن تطبّق حالة الحصار بالجزائر",وبداية من 06 مارس التقى غي مولي بكل رؤساء المجموعات البرلمانية لإقناعهم بضرورة تأييد المشروع, وقد علّق أحد أعضاء الحزب الاشتراكي لومبار(Lambert) بالاعتقاد أنّ تطبيق حالة الحصار سيكون وسيلة فعّالة، وحالة الحصار هي انتقال السّلطة المدنية إلى العسكريين وهذا لا يمنح لهم أي سلطة جديدة، زيادة على عدم تنفيذ أحكام الإعدام، لهذا اعتبر قانون السّلطات الخاصة ضرورة.[3]

كانت السّلطات الفرنسية منذ بداية الثّورة التّحريية تلجأ لتصرفات غير إنسانية وغير قانونية متجاهلة القانون الدّولي لحقوق الإنسان، فكانت تقوم باختطاف المواطنين وتعذيبهم وقتلهم وإخفاء جثثهم، زيادة على الأضرار التي تلحقها بالمساكن من خلال هدمها وإحراقها، وهذا ما أثار انتباه الصّحافة الفرنسية والعالمية, فأخذت تنشر وقائع التّعذيب, وكتبت العديد من الجرائد مقالات مطوّلة

1- الغالي الغربي، التّعذيب خلال الثورة التحريرية، دراسة في الممارسات والمؤسسات، مجلة الحقوق والعلوم السياسية, المجلد 01 , العدد 01, 2008 , ص 205.

2- جريدة المجاهد، المصدر السابق، ص 229.

3- نور الدين عسال، جرائم فرنسا إبان الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 170.

حول الموضوع تروي أوجه التّعذيب التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي في الجزائر أمثال جريدة لوموند وكريتيان وليكسبريس.[1]

ظهرت اتجاهات مختلفة تتفق كلها على شنّ الحرب المضّادة لثورة الجزائر، وهذا تعبير عن طبيعة المرحلة التي كانت تمر بها فرنسا وهي تتمسك بمدرستها الاستعمارية, وهذا ما أكّده اللّقاء بين غي مولي الاشتراكي ومنداس فرانس الموصوف بالاتجاه الرّاديكالي، والمعروف أنّ غي مولي هو الذّي دفعه إلى الحكم لإصلاح رداء الاستعمار المتهرئ.[2]

لقد كانت القضية التي أثارت اشمئزاز الرّأي العام العالمي هي قضية جميلة بوحيرد[3] وهي الفدائية ألقى القبض عليها وعذّبت وحكم عليها بالإعدام, وعلى أثر ذلك قامت موجة من الاستنكار في فرنسا وفي العالم العربي ووقعت عدّة احتجاجات على إثر ذلك[4].

تصريحات غي مولي خلال الثّورة التّحريرية :

اتسمت مرحلة حكم غي مولي بعدة لقاءات وتصريحات حول الثّورة الجزائرية والتي كان من بينها تصريحه بصفته رئيس الوزراء أمام الجمعية الوطنية الفرنسية, حيث اعتبر أنّ فرنسا تواجه مجموعة من المشاكل, وقضية الجزائر هي أكثر تلك المشاكل استعجالا وإلحاحا ولذلك فيجب لهذه القضية أن تحتل المكانة الأولى من اهتمامات الحكومة.[5]

1- زوهير إحديدان، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954- 1962،مؤسسة إحدادن للنشر واالتوزيع، ط1، 2007، ص 41.

2 - مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص 312.

3جميلة بوحيرد: ولدت جميلة بوحيرد في عام 1935، في حي القصبة الشهير في الجزائر العاصمة، وكانت البنت الوحيدة بين أفراد أسرتها، تلقت جميلة تعليمها في مدرسة الابتدائية بمدرسة فرنسية، وهو حال أفراد أسرتها. تلقت جميلة تعليمها في مدرسة الابتدائية بمدرسة فرنسية، وهو حال بقية الجزائر، وكانت من بين النساء اللواتي لعبن دورا كبيرا في الثورة الجزائر. ينظر: زهراء بوعلاق، الدور العسكري للمرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية 1954- 1962، المجلد 7، العدد1، مجلة النوازل الفقهية والقانونية، 2023، ص 177-178.

4- زوهير إحديدان، المرجع السابق، ص 41.

5- بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة، دار النفاس بيروت، ط1، 1984، ط2، ص 46.

وجاءت التّنظيمات النّقابية والعمّالية لتساهم بدورها في حشد الطّاقات كلها من أجل دعم الاستعمار تحت شعارات وذرائع مختلفة، فقد تضمن بيان اللّجنة التّنفيذية لقوّات العمل أي الاتحاد العمل المرتبط بالحزب الاشتراكي الذي كان يحكم تحت رئاسة غي مولي، وأهم ما جاء فيه أنّ اتحاد قوّة العمل لاحظ بأن القوى الاستعمارية والرّجعية تحاول باسم تحرّر الشّعوب وحقّها في تقرير مصيرها أن تلغى الوصاية والإدارة الفرنسية في الجزائر.[1]

كما صرّح غي مولي لمراسل شركة إذاعة كولومبيا الأمريكية فيما يتعلّق بملاحظات بعض المعلّقين السياسيين حول إمكانية إضعاف فرنسا لمنطقة الميثاق الأصلي بسحبها قسما مهما من جيوشها في أوروبا لساحات المعارك في شمال إفريقيا[2].كما ألقى غي مولي خطابا من حطة إذاعة باريس، تكلّم فيه وقال بأننا يجب حماية بلدان شمال إفريقيا، وأنّ من واجبنا حمايتها، لا بصفتنا فرنسيين فقط، بل بصفتها أعضاء في منطقة الأطلسي. وكذلك قال بأنّ الشّباب الفرنسي المدعو للخدمة في الجزائر ليست مهمّته خوض الحرب بل إعادة الصّداقة الفرنسية الجزائرية لوضعها الطّبيعي.[3]

كان لغي مولي خطاب آخر تضمّن إقراره على الالتزام بسياسة إصلاحية هدفها الإبقاء على الوجود الاستعماري في الجزائر، ومن بين ما جاء فيه: "لا تزال الحكومة الفرنسية تؤيّد مبدأ وحدة الكتلة الانتخابية في نظام الانتخاب الجزائري تطبيقا لمبدأ المساواة"[4] .إلاّ أنّ غي مولي كان له تصور مخالف للحرية، فهو يريد تحويل الحرية لكل جزائري ويتظاهر بتجاهل أنّ حرية الأشخاص تكون عديمة مجرّدة من كل اعتبار.[5]

كان غي مولي في بعض الأحيان ينادي بالسّلام رغم أنّ القوّات الاستعمارية الفرنسية تمارس أبشع أنواع القهر وأقذر أشكال القمع الوحشي حتى أنه في فترة كانت أكثر ثقلا على المجاهدين الجزائريين من فترة كانت حكم الاشتراكيين. وللقضاء على الثّورة قام غي مولي بتصريح شهير لمقاومة

---

1 – نفسه، ص38.

2 – بسام العسلي، المرجع السابق، ص .52

3– مصطفي طلاس، المرجع السابق، ص319.

4 – نفسه، ص 315.

5– جريدة المقاومة الجزائرية، ط2، العدد 16.

هذا التطرّف بأن قدم البرنامج الوحيد الموافق لقانون الدّيمقراطية الذي ينحصر في إيقاف القتال وإجراء انتخابات حرّة، والمشاركة في نقاش حر.[1]

إلاّ أنّ ديمقراطية الاشتراكي غي مولي الاستعمارية ظالمة هي أيضا كالدّيمقراطية الأرستقراطية القديمة، إنها تمارس عدم المساواة وإنها تمنح الفرنسيين الجدد هيمنة سياسية واقتصادية[2],وهذا ما يجب أن نقوله عن سياسية غي مولي في الجزائر وعن مشاريعه التي أرادها، وأنّه يريد التّضحية بالشّباب الفرنسي وذلك ليفتح طريق إفريقيا للاستعمار .[3]

1- بسام العسيلي، المرجع السابق، ص 64.

2 - نفسه , ص73

3 - عبد الله شريط، 1956، المرجع السابق، ص 979.

المبحث الثالث: موقف غي مولي من الثّورة الجزائرية _ضمن الحزب الاشتراكي _.

لقد كان في إمكان غي مولي أن يعطي بكل بساطة قيمة حقيقية ملموسة لفكرة إيقاف القتال وفكرة إجراء الانتخابات, وهو أن يجعل مسألة الانتخابات موضوع المحادثات التي تجري بشأن إيقاف القتال[1], ولكن هذا ما لم يفعله غي مولي, ومن المحتمل أن يكون هذا الأخير قد أقنع زملاءه أعضاء الحزب الاشتراكي بحسن نيّته، ولكن في الحقيقة من كان يجب إقناعهم في الأصل هم قادة الثّورة الجزائرية وجنودها المقاومين.

استمر المشكل الجزائري يستولي على اهتمام الحزب الاشتراكي الفرنسي، وهو الأمر الذي تجلّى من خلال أهم المؤتمرات التي عقدها الحزب في تلك الفترة، وهنا يبقى السّؤال المطروح حول أهم القرارات المتخذة، ومدى تطور الحزب في المجالات السياسية الجزائرية ثم التّصادم الذي أحدثته والأهم في كل ذلك مدى تقييم دور غي مولي بصفته الأمين العام للحزب في صياغة قرارات الحزب بخصوص الجزائر.

بمناسبة انعقاد مؤتمر" ليل" للحزب الاشتراكي الفرنسي(29جوان- 03جويلية 1956) والمبادرة التي قامت بها الدّول المساندة لحرب التّحرير الجزائرية وذلك في جوان 1956 من أجل طرح القضية الجزائرية على مستوى مجلس الأمن الدّولي[2],ورغم أنّ المجلس لم يصدر أي قرار بشأن القضية الجزائرية بسبب هيمنة الدّول الكبرى بل كان طرحها مجرّد اعتراف بحضور ووجود مسألة دولية. ففي أول أيّام انعقاد المؤتمر دافع بعض الوزراء الاشتراكيين خاصة بينو وديفار ولاكوست عن نشاطهم الحكومي رغم أنّ كل من دانيال مايير وروبير فاردي تمنّوا توجّه آخر للسياسة الفرنسية في الجزائر يعترف بالكفاءة الوطنية للجزائريين[3].ورغم أنّ التّوصية الخاصة بالجزائر أفرج عنها بعد مفاوضات غي مولي، ولكن ضد

1 _ عبد الله شريط , المرجع السابق, ص 384.

2_نفسه , ص285 .

3 _إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954- 1962 دار النشر: هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 37.

سياسة روبير لاكوست، ولقد عبّر فرحات عباس باسم ج.ت.وومصالي الحاج باسم حركته عن الرضا بالانفراج الذي حققه المؤتمر.[1]

عند اندلاع الثورة التحريرية تلاشت فكر الاصلاحات التي تجسدت منذ حكومة الجبهة الشعبية وخاصة بعد التحاق الوطنيين المعتدلين للثورة ، والذي تميز بكفاحه السياسي في اطار القوانيين الفرنسية ، رغم ذلك استمر الحزب الاشتراكي ضمن خطابه الاصلاحي رافضا فكرة الاستقلال ، لقد جاء اندلاع ثورة اول نوفمبر مفاجئا ورغم الانظمام الشعبي الى ج ت و كممثل شرعي رفض الحزب الاشتراكي الفرنسي هذه الثورة ، واعتبرها مؤامرة خارجية .

لقد حاول غي مولي رئيس الحكومة الفرنسية من فيفري 1956 إلى غاية جوان 1957 أن ينتهج سياسة العنف ضد الثّوار الجزائريين والتّفاوض معهم في آن واحد, وهذا ما يعكس الانقسام الموجود في الحزب الاشتراكي، حيث تبيّن في مؤتمر الحزب المنعقد بمدينة ليل الفرنسية أنّ الجناح اليساري في الحزب كان يطالب بإنهاء الحرب في الجزائر عن طريق التّفاوض مع ج.ت.و في حين كان الجناح اليميني يطالب باستعمال القمع والاضطهاد للقضاء على الثّورة الجزائرية، واستجاب المؤتمر لرغبات اليساريين في الحزب الاشتراكي[2] .لقد كان من نتائج المؤتمر صدور لائحة مطالب تؤكد انتصار تيار الأغلبية على حساب الأقلية، 3308 مع مقابل 363 وحوالي 44 من الممتنعين.

فالحكومة دون شك تطالب بتدعيمها لكن مع المطالبة بالتصرّف بسرعة، وهذا ضد رأي لاكوست، الأمر الذي دلّت عليه بعض الأقوال الواردة في المؤتمر التي جاءت بالعبارة التّالية: "على الحكومة الفرنسية أن تحارب في الجزائر على جهتين: ضد الثّوار الجزائريين وضد المتطرّفين الاستعماريين، الذين يناقضون التّوفيق الفرنسي- الإسلامي". وأشارت توصيات المؤتمر أنّ عدم تطبيق دستور الجزائر دليل على عدم فهم لتطور الوضع في الجزائر، فحلّ الجمعية الوطنية من طرف إيدغافور تسبّب منذ 2 ديسمبر في زوال كل تمثيل جزائري داخل الجمعية التّشريعية الفرنسية[3].كما أكّد المؤتمر

1- عتيقة مصطفى ، مقس مُحَمَّد، الحزب الاشتراكي الفرنسي، المرجع السابق، ص 337.

2عمار بوحوش، المرجع السابق ص18.

3 - عتيقة مصطفى ، التنظيمات السياسة الفرنسية،المرجع السابق، ص 61.

أنّ الإجراءات العسكرية التي قامت بها الحكومة تزامنا مع الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية تندرج ضمن مهمّة السّلام, وأنّ تلك الإجراءات كانت من أجل علاقات جديدة بين الجزائر وفرنسا.[1]

فالمطلب الذي قدّمه مؤتمر ليل الاشتراكي، والوعود التي قطعت في يوم 2 جانفي من طرف غي مولي نفسه، كل هذا يقابله غي مولي بالتحدّي والنّكران والتّهديد وهذا التصرّف من جانبه لا يمكن إلا أن يتسبب في تشديد موقف المقاومين الجزائريين وفي تمديد الحرب والزّيادة من خطورتها وعنف معاركها.[2]

لقد نظّمت جامعة ليل ندوة والتي كانت تهدف إلى الإجابة على عدّة أسئلة ومن بينها: هل كان غي مولي رجل سياسيا بارزا في الجمهورية الرّابعة؟, وهل كانت له تأثيرات انتخابية ومسؤوليات سياسية كبيرة؟ . في الحقيقة هل كان غي مولي لغزا؟ وقد كانت هناك عدّة مداخلات في هذه النّدوة ركّزت على نوع من الهوية المزدوجة بين غي مولي والحزب الاشتراكي في ذلك الوقت, وكان عميقا للجذور الشّعبية وحسّاسا للإصلاحات الاجتماعية.[3]

ويبدو أنّ قوة الحزب الشّيوعي وثقل المشاكل الدّولية قد جعل هذا التّوازن أكثر صعوبة، كما أنّ عدم فهم رفاق غي مولي السّابقين واستمرار بعض الانتقادات له ليس سوى دليل على تعقيد دوره وتكيفه في تلك الفترة. وقد كتب أحد المتدخلين أنه لا يمكن شرح غي مولي إلاّ من خلال مسيرته الشّخصية, ومهما قيل عن شخصيته أوحياته الخاصة لا يمكن إهمال هذا البعد.[4]

خلال المؤتمر الوطني 49 للحزب الاشتراكي تواجهت ثلاث تيارات:التيار الأول مواقف على سياسة غي مولي وروبير لاكوست, والثّاني تيار الأقلية بقيادة فارديه أما الثّالث فقد تجسّد في دور الوساطة التي تولاّه السيد ديفار والذي عارض سياسة لاكوست اتجاه الجزائر.

لقد شارك غي مولي برفقة الوزير المقيم في أشغال اللجنة المديرة للحزب الاشتراكي التي تمّت في 10 و11 أكتوبر 1956 التي كرّست أشغالها للمسألة الجزائرية بطلب من الأعضاء الذين انتظروا

1 – نفسه، ص 62

2 – عبد الله شريط،المرجع السابق، 1956، ص 978.

3- Becker Jean, Jacques, Molle Guy, Un camarade en république vingtième siècle, Revue d'histoire, Année 1988, P 156.

4– Ibid, p156.

طيلة شهر أكتوبر للحكم على النّتائج والتي أكّد فيها غي مولي أنه ليس بإمكانه تحديد قانون خاص بالجزائر, والاكتفاء بتحديد الحدود التي لا يمكن لفرنسا تجاوزها[1].وبمناسبة انعقاد المؤتمر 50 للحزب الاشتراكي 11/ 14 سبتمبر 1958 انتقد "ديبرو" باسم الأقلية المعارضة نشاط غي مولي وحضور وزراء اشتراكين في حكومة ديغول.[2]

1 –عتيقة مصطفى، التنظيمات السياسية الفرنسية والثورة الجزائرية المرجع السابق، ص 338

2 – نفسه ، ص 339.

الفصل الثالث :

إستراتيجية جبهة التّحرير الوطني لمواجهة سياسة غي مولي .

المبحث الأول : الاستراتيجيات السياسية .

المبحث الثاني : الاستراتيجيات العسكرية .

المبحث الثالث : المفاوضات والرسائل المتبادلة في حكومة غي مولي .

المبحث الأول: الاستراتيجيات السياسية .

تندرج إستراتيجية ج.ت.و اتجاه غي مولي ضمن الإستراتيجية العامة اتجاه ما يسمّى بالجمهورية الفرنسية الرّابعة، حيث عرفت الثّورة جملة من الأحداث والتطورات التي يمكن اعتبارها كردود فعل مباشرة أو غير مباشرة على سياسة غي مولي في شقّها السياسي والعسكري.

لقد أثارت سياسة غي مولي جملة من مواقف بما فيها جمعية العلماء المسلمين والتى صدر عنها بيان على لسان الشيخ العربي التّبسي[1] ذكر فيه بأن ليس للحكومة الفرنسية والسّلطات الفرنسية في الجزائر أدنى اتصال بالشّعب بل تقتصر في اتصالاتها على بعض الأفراد البعيدة كل البعد عنه, مثال على ذلك أنّ رئيس الوزارة الفرنسية غي مولي عند زيارته إلى الجزائر لم يجتمع بأي شخصية لها صفة تمثيلية حقيقية بل اجتمع ببضعة أفراد مشكوك في مركزهم وسمعتهم.

فجمعية العلماء المسلمين لم تدع من قبل السّلطات الفرنسية وكانت تقابل الدّعوة بالرّفض المطلق لأنها كانت تعتقد بأنّ أي اتصال بينها وبين فرنسا لا يمكن أن يحصل إلاّ بعد إعلان الجزائر جمهورية ديمقراطية برلمانية يشارك في إدارة شؤونها جميع ممثّلي الشّعب الجزائري. إلاّ أنّ موقف ج.ع.م.ج كان معروف من قبل الحكومة الفرنسية ومن قبل الوزير المقيم في الجزائر لاكوست, حيث كانت تعتبر نفسها المعبّرة عن تطلّعات عشرة ملايين نسمة من أبناء الجزائر من الوجهة الدّينية والثّقافية.[2]

لقد واجهت القيادة الثّورية سياسة الجمهورية الرّابعة من خلال تعزيز النّظام الثّوري وتزويده بهياكل جديدة بإمكانها إفشال المخطّطات الفرنسية ,إذ يعد مؤتمر الصّومام من أبرز الانجازات فهو يعتبر منعرجا حاسما في تاريخ الثّورة الجزائرية ، حيث قام بتحديد الأهداف السياسية والمبادئ التي

1- العربي التبسي: هو العربي بن بلقاسم، المولود في تبسة 1891م/ 1308هـ كان يعرف في سجلات الإدارية الفرنسية بلقب جدري وفرحات واشتهر بلقب العربي التبسي، عندما ولد كان قد مضى على آخر ثورة شعبية مسلحة في الجزائر حوالي ربع قرن، وكان قد انتهى عهد الثورات المسلحة والانتفاضات الكبرى، كتب مجموعة من المقالات نشرها في الصحف المصرية عن الأوضاع في الجزائر. ينظر: أحمد محمود عيساوي، البعد العالمي لشخصية الشيخ العربي التبسي، 1891- 1957م /1308- 1377هـ مجلة المنهل، العدد 02، السنة1، ديسمبر 2015، ص 08-09.

2- مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص 303.

تسير عليها، كما أنه تمكّن من هيكلة وتنظيم الثّورة تنظيما دقيقا ومحكما[1].وقد قامت قيادة الثّورة الجزائرية بوضع الأسس التّنظيمية للدّولة الجزائرية، وذلك عن طريق جمع قادة الكفاح المسلّح ووضع خطط سياسية مضّادة للدّعاية الاستعمارية[2] .ومن بين الظّروف والعوامل التي أدّت إلى عقد المؤتمر أنّ الثّورة الجزائرية استطاعت أن تحقّق عدّة انتصارات من يوم اندلاعها في أول نوفمبر 1954إلى تاريخ انعقاد المؤتمر.[3]

لقد قطعت الثّورة شوطا معتبرا من الكفاح ضد العدو, واستطاعت أن توحّد صفوف الشّعب خلفها، بعدما ثبت عجز الأحزاب السياسية عن تحقيق شيء يذكر على السّاحة الوطنية, وأخذت الثّورة تتوسع وتطور من وسائلها وإمكانيتها[4]. وهذا ما أدى بلاكوست إلى الطّمع في القضاء على المقاومة بالوسائل العسكرية، كما أراد غي مولي إيقافها بالوسائل السياسية الخادعة، حيث أعلن عن القيام باتصالات محلية مع الثّوار، وكان يرمي من وراء ذلك إلى تمزيق المقاومة, وإثارة بذور الخلاف بين القادة.[5]

لقد بينت أرضية الصّومام الشّروط السياسية لتوقيف القتال وهو اعتراف الحكومة الفرنسية بالأمّة الجزائرية الموحدة وبالاستقلال التّام للجزائر وإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين، في المقابل ستكون ج.ت.و ضامنة لتطبيق توقيف القتال، وكان غي مولي قد نادى بتوقيف القتال يوم 28 فيفري 1956 وهذا القتال سوف يكون متبوع بانتخابات حرّة لتعيين الممثّلين في ظرف ثلاث أشهر[6]. وقد

1- إبراهيم لونيسي ، الصراع داخل جبهة التحرير من خلال الثورة التحريرية 1954- 1962، دار هومه لطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 34.

2 - أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954- 1956 منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 332.

3 - أزغيدي محمّد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962، دار هومه للطباعة ونشر، الجزائر، 2009، ص131.

4- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الأول، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون، مطبعة وحدة الرعاية الجزائر العاصمة، 2013، ص 406.

5- أزغيدي محمّد لحسن، المرجع السابق، ص 132

6- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012، ص 270.

أكد المؤتمر على مبادئ الثورة والاعتراف باستقلال الجزائر كشرط أساسي لوقف الحرب كما أكّد على جملة من القرارات وهي الاعتراف بج.ت.و كممثل شرعي للشعب الجزائري, الاعتراف بوحدة الشّعب الجزائري ووحدة ترابه والإفراج عن جميع الأسرى الجزائريين مع التّأكيد على مبدأ القيّادة الجماعية والعمل العسكري والسياسي على المستوى الدّاخلي والخارجي.[1]

يمكننا القول بأنه إذ كانت حكومة غي مولي قد شرعت منذ 1956 إلى انتهاج سياسة القمع ودفن التمرّد، فإنّ مؤتمر الصّومام قد جاء بأفكار قيادة جديدة مستعدة للتصدّي واستعمال القوّة لانتزاع حرية الجزائر واستقلالها، وقد اتضح في المؤتمر أنّ ج.ت.و هي القوة السياسية الوطنية الوحيدة التي التف الشّعب حولها, وأصبحت ممثّلة لآمال وطموحات الشّعب الجزائري[2].

تعبئة الفئات الاجتماعية:

اعتبرت ج.ت.و أنه من الضّروري تعبئة مختلف الفئات الشّعبية لدعم الثّورة التّحريرية, وكانت فئة الطّلبة من الفئات التي تم التّركيز عليها , حيث كان من نتائج حكومة غي مولي عدم الاستجابة لمطالب الطّلبة السّلمية التي سبقها محاولات عديدة للاتصال بأوساط ثقافية وعلمية فرنسية, وكذلك تعرّض التّنظيم الطّلابي في مدينة الجزائر للقمع من طرف السّلطات الاستعمارية[3] هذا ما جعل الطّلبة الجزائريين في 20 جانفي 1956 ينظّمون يوما للإضراب عن الطّعام والدّراسة احتجاجا على تدابير القمع الاستعمارية، حيث طالبوا بإطلاق سراح زملائهم المعتقلين وبدأت تتصاعد الاحتكاكات مع الطّلبة الأوروبيين. وقد تم تنظيم مظاهرات في قلب العاصمة الفرنسية باريس, وكانت مظاهرات حاشدة وذلك بتاريخ 03 فيفري 1956 بغرض لفت أنظار

1- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر، 1912- 1962، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ديوان المطبوعات جامعية، قلمة 2011، ص 145.

2 – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، الطبعة الثالثة، البصائر للنشر والتوزيع، 2015، ص388.

3 – سميحة دري، الإضراب الطلابي، 19 ماي 1956 من خلال شهادة بعض الفاعلين، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة ص 108.

الرّأي العام الفرنسي والدّولي, والتّأكيد على تضامن الطّلاب مع شعبهم رفعوا خلالها العلم الجزائري وشعارات التّأييد للثّورة الجزائرية.[1]

رغم سياسة الإغراء وسياسة الإصلاحات التي انتهجها غي مولي لكن الثّورة نجحت في استقطاب كل الفئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما فيها الاتحاد العام للعمّال الجزائريين(UGTA) الذي تأسّس في 24 فيفري 1956 تحت إشراف ج.ت.و لإعطاء نفس جديد للثّورة وتدعيم صفوفها عن طريق جمع شمل الأسرة العمّالية الجزائرية في إطار واحد يكون سندا وعونا للثّورة على مواصلة مشوارها الكفاحي[2],كما كان الشّأن لإضراب 25اوت 1956 ، وذلك من أجل إطلاق سراح المساجين النّقابيين .

لقد كان النّشاط التّحضيري لج.ت.و مرتبطا في الكثير من الأحيان بنشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين , ويعتبر هو المنظّمة الأكثر كفاءة في تعبئة العمّال الجزائريين وتلبية الدّعوة للإضراب، كما كان لهذه السياسة الاستعمارية تأثير شديد على مسار الاتحاد العام للعمّال الجزائريين[3] وقد ركّزت أهداف الاتحاد على التّعبير عن طموحات العمّال الشّرعية وإعطاء الكفاح العمالي توجيها مطابقا لآمالها , القضاء التام على كافة أشكال التمييز العنصري وتوحيد النضال العام للحصول على ظروف عمل أحسن مع تحقيق الوحدة العمّالية لشمال إفريقيا.[4]

1- عبد القادر خليفي، إضراب الطلبة الجزائريين وأثره على ثورة أول نوفمبر 1954، رصد للمواقف والأصداء من خلال كتبات الفاعلين والمعاصرين، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 7، العدد 3، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021، ص13.

2 - عمار قليل، المرجع السابق، ص 146.

3- عبد الكريم طهير، الاتحاد العام للعمال الجزائريين ودوره في دفع بإضراب 08 أيام 28 جانفي – 04 فيفري 1957م، مجلة قرطاس للدراسات الحضارية والفكرية، مجلد 12، العدد 02، 2024، ص26.

4- نوال قيصار, تاريخ الحركة النقابية الجزائرية أثناء الثورة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956- 1962 أنموذجا جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، ص04.

إضراب الثّمانية أيام:

لقد اتخذ قرار الإضراب في النّصف الأول من شهر نوفمبر 1956 بالمقر السري للجنة التّنسيق والتّنفيذ والتي حدّدت مدّته بثمانية أيّام، أي من 28 جانفي 1957 إلى غاية 4 فيفري 1957[1] وقد تزامن الإضراب وفشل حكومة غي مولي الاشتراكية التي سعت لإخماد الثّورة عن طريق جملة من الإصلاحات, كما تصاعدت عمليات القمع بهدف القضاء على الثّورة الجزائرية, هذا ما أدّى إلى القيام بإضراب الثّمانية أيام[2]. يعد الإضراب من بين الأحداث البارزة التي مرّت بها الثّورة الجزائرية في مواجهة الاستعمار الفرنسي[3], جاء تزامنا مع حكومة غي مولي وخاصة بعد فشل اللّقاءات السرية بين وفدي حكومة غي مولي ووفد ج.ت.و طيلة السّداسي الأول من 1956, وتزامنا مع اختطاف الطّائرة التي كانت تقلّ قادة الثورة وهم في طريقهم إلى تونس بتاريخ 22-10-1956 لمناقشة أفاق السّلام في منطقة المغرب العربي, فضلا عن العدوان الثلاثي على مصر, كما أنّ الفكرة الكامنة وراء هذا القرار هي تنظيم مظاهرات احتجاجية للفت أنظار الرّأي العام الدّولي إلى القضية الجزائرية بمناسبة مناقشتها في الدّورة 11 للجمعية العامة للأمم المتحدة[4]. وعموما جاء هذا الإضراب تدعيما وتنفيذا لقرارات مؤتمر الصّومام التي أرادت تصعيد الكفاح العسكري والسياسي، مع ضرورة إشراك كافة الشّعب الجزائري[5], وإثبات للعالم أنّ الجزائر ليست فرنسا وأنّ ج.ت.و الممثل الوحيد للشّعب الجزائري[6].

1_عبد الكريم طهير , المرجع السابق , ص26 .

2 _عمار عموره ، الجزائر بوابة التاريخ ، الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962، الجزء الثاني ، دار المعرفة ، الجزائر 2009، ص326 .

3 _ أحمد منغور ، المرجع السابق ص 71 .

4- نبيلة لرياس، إضراب ثمانية أيام والقمع الاستعماري في المنطقة المستلقة للجزائر، 28جانفي- فيفري، مجلة قضايا تاريخية، مجلد 6،العدد 2، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر، 2024،ص 04

5 _ المركز الوطني للدراسات والبحوث الحركة الوطنية والثورة ، نوفمبر 1954.

6 _ نبيلة ارياس ، المرجع السابق ، ص5.

أما نتائج الإضراب فقد كانت إيجابية على المستويين : فعلى المستوى الوطني برهن الشعب الجزائري على تضامنه مع ج.ت .و، وعلى المستوى العالمي فقد ناقشت هيئة الأمم المتحدة القضية الجزائرية في 15 فبراير 1957 يعني 11 يوما بعد الإضراب[1].

1 _ زوهير إحديدان ، المرجع السابق ، ص40.

المبحث الثاني : الاستراتيجيات العسكرية .

عرفت الإستراتيجية العسكرية للثّورة الجزائرية خلال فترة حكومة غي مولي تحوّلا هاما خاصة بعد مؤتمر الصّومام، حيث جمعت بين العمل الفدائي في المدن وحرب العصابات في الأرياف، وذلك مما سمح لها بمواجهة العدو بأكثر فعّالية وبخصوص الأساليب العسكرية التي اتبعتها الثورة نذكر حرب العصابات[1], التي قامت في الأرياف والمزارع[2]، وهي تنطلق من مفهوم الحرب المتحركة التي تعتمد على عنصر مباغتة العدو بهجمات خاطفة وتشتيت قوّاته وتبديد فاعلية لجوئه للأسلحة الثّقيلة، وكذلك تفادي المواجهات المباشرة، وهذا التّكتيك مفيد وفعّال جدا لجيش التّحرير الوطني، فهو يقلّل من خسائره ويلحق أضرار بالغة بالعدو، كونه يجد نفسه في معركة مفاجئة لم يكن مستعدا لها .

إنّ حرب العصابات هي من أبسط المخطّطات العسكرية وأسهلها، فهي طريقة مجربة سابقا في حروب المقاومات الشّعبية منها مقاومة الأمير عبد القادر، ومقاومة منطقة القبائل, وقد اعتمدت هذا الأسلوب على الاشتباكات والهجمات الخاطفة على المراكز العسكرية الفرنسية وعلى أعمال التّخريب المتنوعة[3] لخطوط الاتصالات والمواصلات كالهاتف وأعمدة الكهرباء والجسور والسّكك الحديدية، وكذلك نصب الكمائن للقوافل العسكرية المتنقلة في أماكن مدروسة، والقيام باشتباكات خاطفة، وكانت الأماكن والاشتباكات تدرس بدقة بعد أن تجمع جميع المعلومات والمعطيات، وتخضع لضوابط حارسة تقوم على عنصر المباغتة، وكثافة النّيران وسرعة التّنفيذ وجمع غنائم السلاح والانسحاب.[4]

تتحدّث المصادر الفرنسية أنّ ج.ت.و سجلت في ديسمبر 1955 (1933) عملية حربية ليرتفع العدد في جانفي 1957 إلى 4000 عملية، وأنّ ج.ت.و نصب خلال الفترة الممتدة من

---

1 – حرب العصابات: هي حرب غير تقليدية بين مجموعات قتالية يجمعها هدف واحد وجيش تقليدي حيث تتكون هذه المجموعات من وحدات قتالية صغيرة نسبيا مدعمة بتسليح أقل عدد ونوعية من تسليح الجيوش: ينظر: مقلاتي عبد الله، الاستراتيجيات العسكرية للثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى من 1954 –1956، ص68.

2– عبد الله مقلاتي ، الاستراتيجيات العسكرية لجيش التحرير الوطني بين العمل الفدائي وحرب العصابات 1956– 1957، المجلة التاريخية الجزائرية العدد1، 2017، ص 29.

3 _ عبد الله مقلاتي، الاستراتيجيات العسكرية للثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 إلى 1956, مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد18، العدد 3، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، ص 69.

4 – عبد الله مقلاتي، الاستراتيجيات العسكرية للثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 69.

بداية ديسمبر 1955 إلى بداية ديسمبر 1956، 286 كمينا، غنم من خلالها 3705 قطعة حربية , كل هذه الأرقام جاءت لتؤكّد على حيوية ومردودية ج.ت.و، خاصة خلال عام 1956 حيث ارتفعت المعنويات، وانتظمت شؤون الثّورة وتفوّقت بالسّلاح.[1]

1 _معركة الجزائر:

توسع نطاق العمليات العسكرية لجيش التّحرير الوطني من الريف إلى المدن، مركّزا على العمليات الفدائية في العاصمة، وذلك ردّا على حملات العدو، وإعدامه للأسرى وإرهاب سكان القصبة بالقنابل منذ أوت 1956. ويمكننا القول بأنّ معركة الجزائر التي استمرت أكثر من سنة تعد منعرجا حاسما في مسار حرب التّحرير, حيث فكر قادة ج.ت.و في إشراك سكان المدينة في الكفاح المسلّح بهدف تخفيف الضّغط الذي تعانيه قوّات جيش التّحرير الوطني المتواجدة في الأرياف [2].

إنّ عملية إعدام أحمد زبانة وعبد القادر فراج شنقا تعتبر من بين الأسباب التي دفعت قادة الثورة في المنطقة المستقلة للجزائر إلى تكثيف العمل الفدائي بقوة، وتعميمه حتى يتمكن سكان مدينة الجزائر والمدن بصفة عامة من القيام بواجبهم الوطني في إطار العمل المسلّح.[3]

لقد كان أول عمل فدائي في 30 سبتمبر 1956 بانفجار قنبلتين واحدة في مقهى "الملك بار" والثانية في مقهى "كافتيريا" حيث كلّفت زهرة ظريف بوضع قنبلة في مقهى "الملك بار"، أما سامية لفخاري التي كانت رفقة والدها وضعت قنبلة "كافتيريا" , أما القنبلة الثالثة كلّفت بوضعها "جميلة بوحيرد" بمقر مؤسسة الخطوط الجوية الفرنسية بساحة "الموريتانيا" لكنّها لم تنفجر, وقد تم استهداف الرجال ما بين سن 18 إلى 54 سنة مستبعدين بذلك النّساء والأطفال والشّيوخ.[4]وقد تمخض عن معركة الجزائر عدّة نتائج نذكر منها انهيار الحالة الاقتصادية لفرنسا ووقوعها على حافة الإفلاس

---

1 – عبد الله مقلاتي، الإستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني بين العمل الفدائي وحرب العصابات 1956– 1957، المرجع السابق، ص 42..

2-Yacef Saadi; souvenirs de la bataille d'Alger, décembre 1956à septembre1957;rêne Julliard, paris;1962.

3 – نبيلة لرياس، المنطقة المستقلة خلال "معركة الجزائر" أوت 1956 –أكتوبر 1957– دفاتر البحوث الجامعية، المجلد 9، العدد 01, المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر 2021، ص 136–137.

4– نفسه ، ص 138.

بسبب المبالغ الضّخمة التي أنفقتها في محاولتها لإخماد الثّورة الجزائرية[1],وخضوع رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي لمطالب المتطرّفين الفرنسيين في الجزائر، قاضية باستعمال مختلف وسائل العنف والقتل.

لقد كانت الاستراتيجيات التي اتبعتها الثّورة في هذه المرحلة لمواجهة الاستعمار عاملا مهما في تحقيق العمل المسلح، بحيث كان طابع الشّمولية أنجح طريقة ضد الاستعمار الاستيطاني، وكان للنّشاط الفدائي دور كبير في تحقيق هذه الشّمولية ودفع سكان المدن للمشاركة في المعركة إلى جانب إخوانهم في الريف. وفي هذا الإطار كان لمدينة الجزائر دورا كبيرا في مسار الثّورة التّحريرية حيث كانت من بين المناطق التي شهدت أولى العمليات العسكرية ليلة أول نوفمبر 1954 , وكان لنشاط مدينة الجزائر آثار هامة علي مسار الثّورة الجزائرية عامة والنّشاط الثّوري بمدينة الجزائر على وجه الخصوص.[2]

ويمكننا القول بأنه كانت هناك العديد من الاستراتيجيات العسكرية التي تبنّاها قادة الثّورة رغم أنهم لم يدخلوا الكليات الحربية, ولم يكن لديهم الدّعم اللّوجستيكي اللاّزم عند قيام الثّورة[3] وهذا راجع إلى التّدريب العسكري المستمر الذي كان له أهمية كبيرة خلال مراحل الكفاح العسكري، كل ذلك أدّى إلى تطور العمليات القتالية وتحقيق نتائج كبيرة على أثر ذلك.

وكان من نتائج هذه الاستراتيجيات إعلان غي مولي عن رفضه لسياسة دمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي، والاعتراف بالشّخصية الجزائرية, وذلك لإعادة الأمن في الجزائر وإقامة سياسة ديمقراطية فيها. وبما أنّ الحزب الاشتراكي قد أيّد وقف إطلاق النار شرع غي مولي في إجراء اتصالات مع ج.ت.و , وبعد ذلك انقطعت هذه المفاوضات على إثر اختطاف طائرة الزّعماء الخمس، وعلى

1 – سميرة بوطي، تطور جيش التحرير الوطني ما بين 1956– 1958 مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة المسيلة، 2013–2014، ص 32.

2 – رانيا مخلوف، معركة الجزائريين الإستراتيجية الثورة الجزائرية وجرائم الاستعمار الفرنسي، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ديسمبر 2023، ص 214.

3– سعيدي مزيان، جيش التحرير الوطني، تطوره ومعالم من الإستراتيجية العسكرية، 1954– 1958، المدرسة العليا للإعلام والاتصال، سيدي فرج ، الجزائر، ص 6.

الرّغم من تأكيدات غي مولي من أنّ توطيد السّلام مضمون اليوم، وما من أحد يستطيع الاعتقاد بانتصار الثّوار، فإن سكان الجزائر كانوا يتخلصون شيئا فشيئا من السيطرة الفرنسية.[1]

وقد جاء روبير لاكوست على إثر ذلك بإصلاحات بعد السياسة القمعية التي انتهجتها الحكومة الفرنسية ضد الجزائريين , ويمكننا القول بأن سياسة روبير لاكوست في الجزائر لم تخرج كثيرا عن سياسة جاك سوستال في الإدماج، فقد شرع في سياسته الاستعمارية، وكانت له عدّة تصريحات في خطاباته.[2]

واصل روبير لاكوست عمله على خطى سلفه جاك سوستال في سياسته الإصلاحية التي تمنح العنصر الإسلامي الثّقة واليقين بأنه عازم حقا على الاستجابة لرغبته في التحرر، وهذه الإصلاحات كانت ظاهرية فقط لطمس الجزائر والاستيلاء عليها[3]في الجزائر. كل هذه المحاولات والاستراتيجيات التي اعتمدها وربير لاكوست في سياسته باءت بالفشل، حيث كانت تعتمد على الأوروبيين في إدارة الجزائر بالدّرجة الأولى، الذين لا يهمّهم سوى مصالحهم كل هذه الاضطرابات الكبيرة أدّت إلى تفكيك الإدارة الاستعمارية، حيث حاول روبير لاكوست تداركها من خلال تعيين الجنود في وظائف في البلديات، ولم يأت ذلك بأي جديد بالنسبة للنّظام الإداري الاستعماري.[4]

1 - مُحَّد بن موسى ، سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956-1958 , المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة ، مجلة القضايا التاريخية ، المجلد 01، العدد 2، الجزائر 2016، ص 178.

2- بن موسى مُحَّد، سياسة روبير لاكوست للقضاء على لثورة التحريرية 1956- 1958، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، مجلة القضايا التاريخية، العدد2، الجزائر 2016، ص 178.

3-ا لمرجع نفسه، ص 179.

4 - جريدة المجاهد ,تفكك الإدارة الاستعمارية بالجزائر، العدد:13، 1 ديسمبر 1957، ص3.

المبحث الثالث: المفاوضات والرسائل المتبادلة في حكومة غي مولي .

كانت حكومة غي مولي أول حكومة على الإطلاق تضع ضمن جدول أعمالها الالتقاء بالطرف الخصم، لكن هذه المرة بعيدا عن ساحات المعارك والقتال، خاصة محاولة تزاوج مستحيلة ما بين الحرب والإصلاحات والمفاوضات، ولم يمض أكثر من 40 يوم على التوالي على قيام الحكومة الاشتراكية الجديدة حتى بدأت تبحث عن طريق الاتصال بج.ت.و. ومحاولات الاتصال ببعض رجال الثورة1, وعلى إثر تشكيل حكومة في شهر جانفي 1956 اتصل أندري ماندوز (Andre Mandoze)[2] أستاذ الآداب بجامعة الجزائر بعبّان رمضان للإطلاع على مطالب ج.ت.و، ثم بعد ذلك توجّه إلى باريس حيث نقل الساسة الفرنسيين استعداد الجزائريين للتّفاوض على أساس الاعتراف بحق الشّعب الجزائري في الحرية والاستقلال ثم بعد ذلك المفاوضات[3].

المفاوضات والاتصالات الغير رسمية:

أخذت الاتصالات الأولى طابع السرية، سعت من خلالها السّلطة الفرنسية إلى التعرف على مطالب الثّوار، وكانت بداية التّفاوض بين الطرفين صعبة للغاية رغم توفر ظروف استعداد حكومة غي مولي لإجرائها, فقد كان رئيس الحكومة مستعدا للذّهاب بعيدا من أجل ضمان السّلم في الجزائر، فبدأ النّشاط سريا في جانفي 1956 بإرسال مبعوثين إلى الجزائر والقاهرة، وذلك لرغبته في مباشرة المفاوضات مع الثّوار.

---

1 – عبد الوهاب أوسليم, الاتصالات السرية لممثلي رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي بجبهة التحرير الوطني، أفريل سبتمبر 1956، مجلة المغاربة للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول، ص 181.

2 – أندري ماندوز: 1916– 2006 جامعي وصحفي مناهض للاستعمار، تولى مهام التدريس في جامعة الجزائر منذ 1946، ناضل من أجل الاستقلال، بعد اندلاع الثورة التحريرية ساند ج ت و ألقي عليه القبض عام 1955. عمل مدرس في الجزائر المستقلة. ينظر: زياني فاتح، مساهمة فيدرالية ج ت و بفرنسا في الثورة التحريرية 1954– 1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1، الجزائر، ص 72.

3– مبروك غريس، إلياس نايب قاسي، المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956– 1962م من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الأرشيفية، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد5، العدد2، ص788.

وقد شجّع خطوة الاتصال بمسؤولي الثّوار في مدينة الجزائر ومنهم عبّان رمضان وبناء على ذلك اجتمع بعض رجال اليسار بعبان رمضان وبن خدّة [1] وأكّد لهم هذا الأخير استعداد جبهة التّحرير للتّفاوض على قاعدة الاستقلال, وقد نقلت هذه الشّروط إلى غي مولي وقابلها بالرّفض لأنه لم يكن مستعدا للدّخول في مفاوضات جدية ومعلنة.[2]

يتم الاتصال الأول في 21 أفريل 1956 بالقاهرة عندما اجتمع جوزيف بيغار النّائب الاشتراكي في مجلس الاتحاد الفرنسي بمحمّد خيضر[3] من ج.ت.و وعرض عليه ثلاثية غي مولي المعروفة بـ: إيقاف القتال ثم إجراء الانتخابات ثم المفاوضات مع النواب المنتخبين حول دستور الجزائر المقبل، أما محمّد خيضر فقد اقترح تكوين دولة جزائرية مرتبطة برباط فيدرالي مع تونس والمغرب الأقصى[4] ,كما أكد محمّد خيضر خلال هذا الاجتماع على عدم صلاحية فكرة الانتخابات وأنّ الأهم هو الاتفاق عن الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية للدّستور الجديد وذلك مع جيش التحرير مباشرة، وبعدها الاطمئنان من هذه الناحية يمكن إيقاف القتال .[5]

1 – بن يوسف بن خدة: ولد في البليدة عام 1922، والتحق بحزب الشعب خلال ح ع 2، ثم أصبح سكرتيره بعد مؤتمر أفريل 1953، كان من أبرز الشخصيات المركزيين، التحق بجبهة التحرير عام 1955، ويصبح عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956- 1962 وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ 1956- 1957، ثم وزير الشؤون الاجتماعية في سبتمبر 1958 أخيرا رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. ينظر: مُحَمَّد حربي، الثورة سنوات المخاض، تر: نجيب عياد صالح المثلوثي، موفم للنشر 1994، ص183.

2 – عبد الله مقلاتي، أضافر نجود، المرجع السابق، ص 440.

3 – مُحَمَّد خيضر: ولد سنة 1912 بمدينة الجزائر، كان عضوا في اللجنة المديرة لحزب الشعب سنة 1939، أعتقل عدة مرات ترشح في انتخابات 1946 عن حركة الانتصار بمدينة الجزائر، التحق بج ت و بعد أول نوفمبر، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة، شارك في المحادثات السرية مع فرنسا، اعتقل في أكتوبر 1956. ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 160-161.

4-يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، المرجع السابق، ص32.

5- فتحي ديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1990، ص 195.

وفي بلغراد جرى اتصال آخر وذلك في 21 جويلية 1956بين أمُحَّد يزيد والدّكتور أحمد فرانسيس[1] من ج.ت .و وكوهين نائب غي مولي في أمانة الحزب الاشتراكي,فعاد الوفد الفرنسي لعرض مثلّث غي مولي السّابق, ولكن الوفد الجزائري أكّد أنّ وقف إطلاق النّار لا يمكن أن يتم إلا بعد الوصول إلى اتفاق سياسي.أما لقاء روما فكان يوم 02 و03 سبتمبر 1956، وقد حضره كل من محمّد خيضر ومحمّد يزيد[2]وعبد الرّحمان كيوان[3]عن الطرف الجزائري وبيير هيربون وبيير كوهين[4].وقد اقترح الوفد الفرنسي مخطّطا عاما لوضع دستور جديد للجزائر يتضمن انتخاب مجلس تشريعي ثم تكوين هيئة تنفيذية جزائرية تستند إليها كل صلاحيات الشّؤون الدّاخلية للجزائرما عدا المتصلة بقانون الأحوال الشّخصية للأوربيين.[5]

وكانت المراسلات بين الطّرفين تتم في سرية تامة، حيث كان أحد مراسلي ج.ت.و في روما الملقب ب قدور الجزائري يقوم بدور الوساطة لنقل مراسلات الطّرفين لبعضها البعض[6] ,وفي بلغراد جرى اتصال آخر يوم 22 سبتمبر 1956 جمع بين محمّد خيضر والأمين دبّاغين عن الجبهة وبيير

1- فرانسيس أحمد: ولد في نوفمبر 1910، درس في ثانوية أرديون بوهران، سنة 1938، مناضل ناشط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا عاد إلى الوطن عام 1939، أحباب البيان والحرية 1946، كان أحد مؤسسي اتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 259.

2- أمُحَّد يزيد: كان عضوا في حزب الشعب 1945، مسؤول عن الفرع الجامعي في باريس عام 1947، كاتب عام لجمعية طلبة شمال إفريقيا عام 1948، عضوا للجنة المركزية لحزب الشعب، اعتقل في مارس 1948، لمدة سنتين سجن، أصبح أبرز شخصيات جناح اللجنة المركزية، وزير للإعلام في الحكومة المؤقتة (1958- 1962) أنظر: مُحَّد حربي، مرجع سابق، ص 184.

3- عبد الرحمان كيوان: من مواليد القصبة بالجزائر العاصمة، كان محاميا وعضوا في حزب الشعب، مناضل داخل حزب الشعب، مسؤول عن فرع الطلبة الجامعيين، وجمعية الطلبة المسلمين بشمال إفريقيا، شارك في مؤتمر الطلبة المغاربة 1951- اعتقل في نوفمبر 1954 وأطلق سراحه في مارس 1955، ينظر: باتريك إفينو، جون بلانشايس حرب الجزائر، ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، ج1، دار الفرعي، ص 68-69

4- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر، تع: لحسن زغدار، مصل ألفن جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص .14

5- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 303.

6- عبد القادر بلجة، المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة، للجمهورية الجزائرية من السرية إلى العلنية 1956-1962، مجلة متون، المجلد العاشر، العدد الثاني، 01 ديسمبر 2018، ص 182.

هيرنون عن الجانب الفرنسي, فقد جدّدت الجبهة خلاله الموقف الذي عبّرت عنه والمتمثل في اشتراط الاعتراف باستقلال الجزائر قبل البدء في المفاوضات، وهو ما اعتبره بيير هاريو خط أحمر لا تجرؤ أي حكومة على الاقتراب منه، لأنّ مصيرها سيكون السّقوط فورا, وأنّ أقصى ما يمكن أن تقدّمه الحكومة الفرنسية والاستقلال الإداري.[1]

لقد اقترح الوفد الجزائري أن تكون المسائل المشتركة بين الصّلاحيات الفرنسية والجزائرية موضع اتفاقيات ثنائية فطلب المفاوض الفرنسي هيربوت أجلا لاطلاع حكومته على هذا الاقتراح في انتظار مقابلة أخرى، غير أنّ محمّد خيضر اختطف مع بعض رفقائه في حادثة الطائرة في 22 أكتوبر.[2]

لقد كانت كل هذه اللّقاءات السرية بالنسبة للحكومة الفرنسية مع ممثل ج.ت.و عبارة عن جس النّبض أومناورات تهدف إلى ربح الوقت واجتياز مرحلة صعبة وكانت المواقف متباعدة جدا بين الطرفين، ففي القاهرة مثلا تحدّث خيضر عن تكوين مجلس تأسيسي جزائري بينما يؤكّد عبّان رمضان في الجزائر أنه لا مفاوضات قبل الاعتراف باستقلال الجزائر. ولم تحدّد شروط وقف إطلاق النّار والمفاوضات إلا من خلال أرضية مؤتمر الصّومام التي نصّت على أنّ الاعتراف بالأمة الجزائرية الموحدة وسيادة الجزائر، وأن ج.ت.و هي الممثّل الوحيد للشعب الجزائري, ورفضت فكرة المائدة المستديرة أي جمع كل التيارات حول مائدة المفاوضات.[3]

1- رضا مالك، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962 فارس غصوب، دار القرابي الجزائر، 2003، ص 38.

2 -يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 304.

3- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 15-16.

خاتمة

الخاتمة:

لقد أتاحت لنا هذه الدّراسة الموسومة بـ"غي مولي والثّورة الجزائرية 1905- 1962" فرصة استخلاص جملة من النّتائج التي من شأنها أن تقرّب الدارس من فهم بعض المؤشرات المرتبطة بشخصية غي مولي وتأثيره على مسار الثّورة الجزائرية, ومن أهم ما توصلنا إليه:

1. لقد كان غي مولي أحد الرّموز السياسية الهامة التي ساهمت في زيادة مشاعر الكره والاستياء لدى الجزائريين اتجاه الاستعمار الفرنسي، كما أنّ موقفه المتناقض سواء في البرلمان الفرنسي أوفي المحافل الدّولية كشفت عن أزمة عميقة تعاني منها النّخبة السياسية الفرنسية في تلك الفترة، حيث لم تكن قادرة على الاعتراف بحق الشّعوب المستعمرة في تقرير مصيرها.
2. شهدت الجزائر خلال حكومة غي مولي تصعيدا خطيرا في الأعمال العسكرية وتم إرسال مئات الآلاف من الجنود الفرنسيين لقمع الثّورة, وهو ما أدّى إلى انتشار أعمال التّعذيب والاعتقالات العشوائية وانتهاك أبسط حقوق الإنسان.
3. إنّ الممارسات القمعية في عهد غي مولي لم تفلح في كسر إرادة الشّعب الجزائري، بل زادته عزيمة وإصرار على مواصلة الكفاح، وقد بقيت الثّورة الجزائرية، بل زادته عزيمة وإصرار على مواصلة الكفاح، وقد بقيت الثّورة الجزائرية شوكة في حلق الاستعمار وأصبحت رمز للصمود في وجه الطّغيان، وقد ظل اسم غي مولي مرتبط بصفحة سوداء في تاريخ العلاقة بين الجزائر وفرنسا.
4. إنّ دراسة شخصية غي مولي، وفهم سياساته خلال الثّورة الجزائرية، ليست مجرّد نظرة إلى الماضي، بل هي أيضا دعوة لتأمّل في دروس التّاريخ حتى لا تتكرر أخطاء الأمس، حتى يتجلى المستقبل على أسس العدل والحرية واحترام إرادة الشّعوب.
5. إنّ موقف غي مولي من الثّورة الجزائرية لم يكن فقط انعكاس لمحدودية الرؤية الاستعمارية، بل كانت أيضا تجسيد لفشل المنظومة السياسية الفرنسية في التعامل مع تطلّعات الشّعوب

المستعمرة، وقد واجه غي مولي ضغوطا متناقضة, فمن جهة كان يرغب في الحفاظ على الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، ومن جهة أخرى واجه الضّغط الدّاخلي من القوة اليسارية التي تنادي بتحرير الشّعوب.

6. لقد تأثرت سياسة غي مولي في الجزائر بمؤشّرين أساسين هما: ضغط الحزب الاشتراكي وتأثير المعمّرين في الجزائر.
7. إنّ اليسار الفرنسي ممثلا بحكومة الاشتراكي غي مولي ووزريه المقيم روبير لاكوست أكّد عزمه القضاء على الثورة بجميع الوسائل.
8. إنّ تجربة غي مولي في الجزائر ليست فقط قصة رجل سياسي خذل المبادئ التي كان يدعّي الدّفاع عنها، بل هي أيضا مرآة عاكسة لصراع أكبر بين مناطق الاستعمار ومناطق التحرّر وبين القمع والمقاومة، وبين الإنكار والاعتراف, وإن كان التّاريخ قد حكم على مشروع غي مولي، فإن الثّورة الجزائرية نجحت في أن تفرض نفسها كحقيقة لا يمكن إنكارها.

وفي ختام هذا العمل المتواضع نتمنّى أن يكون هذا الموضوع نافعا ومحقّقا لأهدافه العلمية, وأن يكون كفاتحة ونموذج يفتح للطلبة والباحثين أفق البحث حول هذه الشّخصية وغيرها من الشّخصيات الفرنسية وعلاقتها بالثّورة الجزائرية.

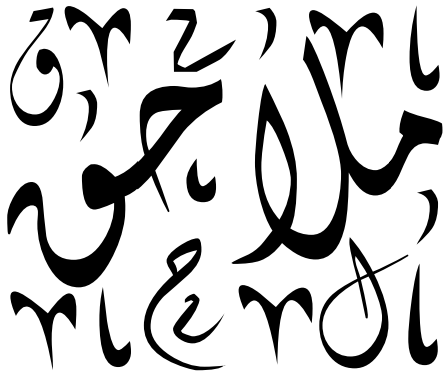

الملحق رقم (1): صورة تمثل غي مولي.

المرجع: https://www.marefa.org

ملحق رقم (3) رسالة روبرت بارا لي غي مولي .

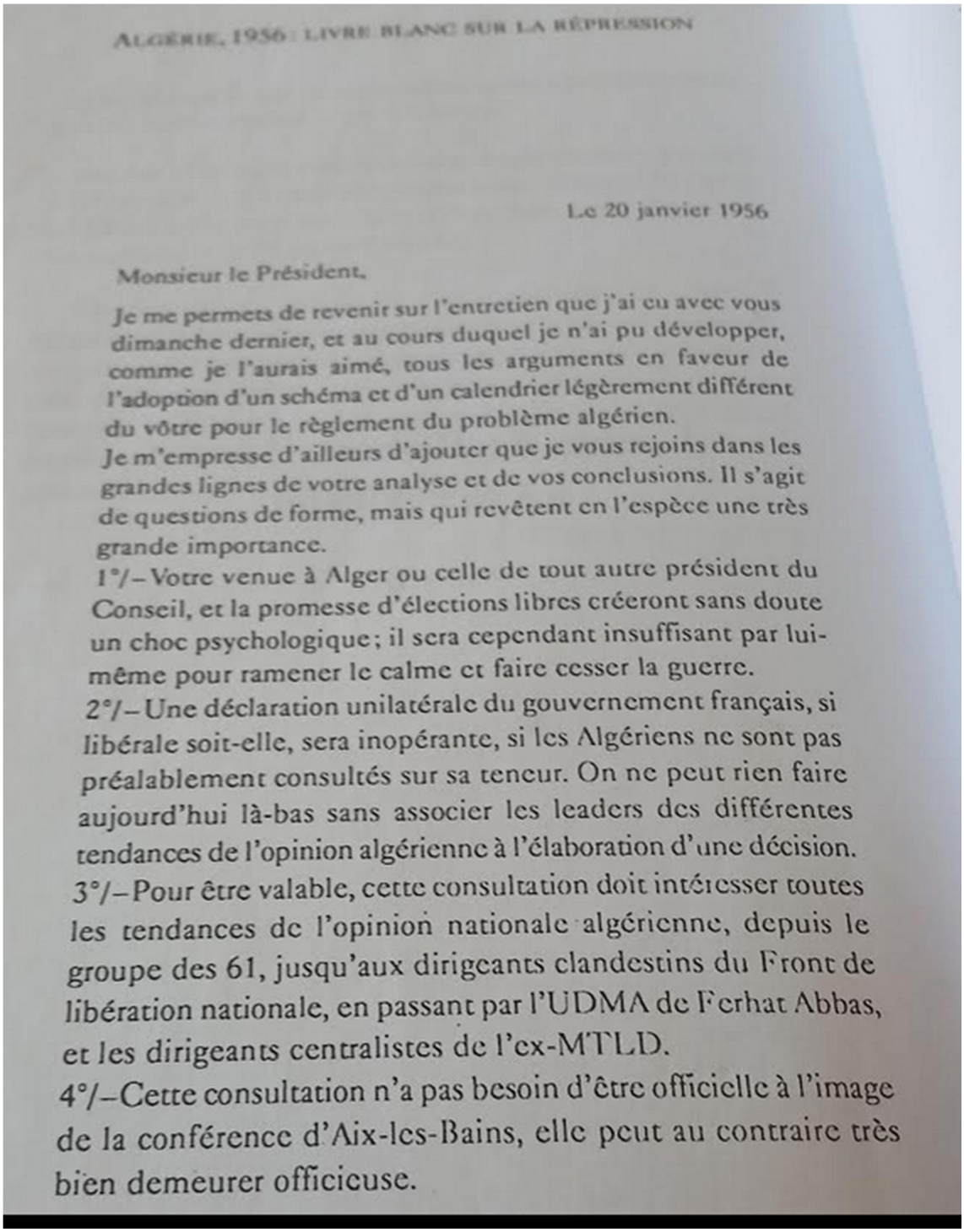

ALGÉRIE, 1956 : LIVRE BLANC SUR LA RÉPRESSION

Le 20 janvier 1956

Monsieur le Président,

Je me permets de revenir sur l'entretien que j'ai eu avec vous dimanche dernier, et au cours duquel je n'ai pu développer, comme je l'aurais aimé, tous les arguments en faveur de l'adoption d'un schéma et d'un calendrier légèrement différent du vôtre pour le règlement du problème algérien.

Je m'empresse d'ailleurs d'ajouter que je vous rejoins dans les grandes lignes de votre analyse et de vos conclusions. Il s'agit de questions de forme, mais qui revêtent en l'espèce une très grande importance.

1°/– Votre venue à Alger ou celle de tout autre président du Conseil, et la promesse d'élections libres créeront sans doute un choc psychologique ; il sera cependant insuffisant par lui-même pour ramener le calme et faire cesser la guerre.

2°/– Une déclaration unilatérale du gouvernement français, si libérale soit-elle, sera inopérante, si les Algériens ne sont pas préalablement consultés sur sa teneur. On ne peut rien faire aujourd'hui là-bas sans associer les leaders des différentes tendances de l'opinion algérienne à l'élaboration d'une décision.

3°/– Pour être valable, cette consultation doit intéresser toutes les tendances de l'opinion nationale algérienne, depuis le groupe des 61, jusqu'aux dirigeants clandestins du Front de libération nationale, en passant par l'UDMA de Ferhat Abbas, et les dirigeants centralistes de l'ex-MTLD.

4°/– Cette consultation n'a pas besoin d'être officielle à l'image de la conférence d'Aix-les-Bains, elle peut au contraire très bien demeurer officieuse.

المصدر: **Denise et Robert Barrat, Algérie 1956 Livre blanc sur la répression, P330.**

الملحق رقم (5) : رسالة غي مولي مع الجنرال كاترو

Mardi 7 février 19

Journée agitée à Alger

y Mollet conspué - Catroux démission

foule déchaînée

des légumes pourris
ontre le président

, 7. – United Press. – Des
de résidents français
és ont rompu, lundi, les
de la police dans les
'Alger et ont bombardé
s légumes pourris le pré-
du Conseil, M. Guy Mol-
u en Algérie pour rendre
la paix et la tranquillité.

éral Catroux renonce

ues minutes après avoir
la révolte, le général G.
, ministre-résident fran-
Algérie, a présenté à

NS TREVE NI REPOS, OU
OIENT, QUELLE QUE SOIT
ATION QU'ILS OCCUPENT,
LER A OBTENIR LE DESAR-
ATOMIQUE, LA CESSATION
ERIENCES, LA FIN DE LA
E INSCRITE DANS LE MON-
GRAND CONSEIL NEUCHA-
LE CAMP DE LA SAGNE,
TE QUI, ONT LEUR ROLE A
ANS CETTE MORTELLE AF-
O. N. U., LA COMMISSION
E L'ENERGIE ATOMIQUE —
RENDRE DES ORGANISMES
QUANT A LEUR IMPOR-
T LEUR INFLUENCE — SE
DE DEPECHER PARTOUT
ATEURS ATTIRANT L'ATTEN-
S PEUPLES SUR LA GRA-
LA SITUATION. QUAND
S HOMMES DE CE PAYS, DE
TINENT, ENFIN DE L'OCCI-
RONT PERSUADES QUE LA
MONDE EST PROCHE SI LA
A LA GUERRE ATOMIQUE
E, LA PARTIE SERA BIEN
TRE GAGNEE !

J. M. NUSSBAUM.

nouveau sa démission que M. Mollet, après l'avoir refusée la semaine dernière, a acceptée cette fois.

Devant le monument aux morts

Fleurs piétinées et cris hostiles

Des centaines de policiers et soldats avaient formé une haie du monument du Soldat inconnu au Palais gouvernemental pour permettre au président du Conseil d'échapper à la foule vociférante, après avoir déposé une couronne.

Complètement déchaînée, la foule rompit, cependant, les cordons de police, piétina et déchira la couronne ornée des couleurs françaises et réussi à mettre en berne le drapeau tricolore flottant au mât près du monument.

Le maire d'Alger, M. Jacques Chevallier, essaya de tranquilliser la foule, mais en vain. Il ne fit que s'attirer la haine de la foule qui cria « Chevallier au poteau ».

Les troubles ont commencé à 15 h. 30 (heure suisse) lorsque le président du Conseil, accompagné de plusieurs hauts fonctionnaires gouvernementaux et municipaux arriva à Alger de l'aéroport de la Maison Blanche, à 20 km. de la ville.

On estime à plusieurs milliers les personnes assemblées dans les rues près du Palais gouvernemental lors de l'arrivée de M. Mollet. Criant des slogans comme « Mollet rentre à Paris » « Soustelle Alger » et chantant la Marseillaise. Les manifestants faisaient tant de bruit que l'on n'entendit même pas l'air joué par une fanfare militaire.

Se rendant compte que l'effectif détaché à la sécurité du Palais allait être submergé, les autorités firent immédiatement appel à des renforts.

Faisant irruption dans les jardins avoisinants, la foule arracha tout ce qui pouvait servir de projectile et commença à bombarder la suite du président du Conseil. Ignorant les vociféra-

Voici un récent portrai M. Catroux.

Spécialiste des problèmes cains, lieutenant de Lyautey le général Catroux a 79 ans gouverneur général de l'. haut-commissaire de France vant, ministre d'Etat et gouv néral de l'Algérie dans le ment d'Alger pendant la guerre mondiale. Ambass France à Moscou au lendema mistice. En septembre dern chargé de négocier avec le Maroc Mohammed Ben You en exil à Madagascar, les d'un retour en France du chérifien. Sa participation ment du problème marocai nombre des reproches que lu adversaires en Algérie qui c que le général Catroux ne c Alger une politique préjudi maintien de la présence fra

tions et les objets lancés cont Guy Mollet, extrêmement p calme, déposa la couronne, dans la voiture officielle et fu au Palais.

Le palais assié

Criant « Au Palais, au P foule quitta le monument a Un autre groupement de ma portant un drapeau tricolo entre temps, rassemblé dans près du Palais et criait de antigouvernementaux.

Bagarre à cou de grenades

Bien que la police réussit le gros des manifestants à q mètres du Palais, plusieurs pavinrent néanmoins à se fau les jardins près du bâtimen nemental.

A 17 heures, des étudiants grimpés sur les toits de villa du Palais, lancèrent des gren mitives sur les forces de séc gagées contre les manifest

Un veau à cinq pieds...

المصدر: L'impartial, Mardi 7 fevrier 1956.

الملحق رقم (6) : جريدة توضح موقف غي مولي من العدوان الثلاثي على مصر.

تقرير مثير بمجلة فرنسية عن العدوان الثلاثي على مصر :

...وراءه اتخذ ترتيبات لتنصيب محمد نجيب رئيسا لمصر بدلا من عبد الناصر

■ رئيس وزراء فرنسا كان يأمل في احتلال القاهرة واعتقال قادة الثورة الجزائرية

■ ايزنهاور: عارض العدوان خوفا من سقوطه في الانتخابات!

المرجع: https// ar.wikipidia. org .

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر.

1. باللغة العربية:

1. الجرائد:

1. جريدة المجاهد 1958/1/1- العدد15.

2. جريدة المجاهد تفكك الإدارة الاستعمارية بالجزائر، العدد:13، بتاريخ 1 ديسمبر 1957،

3. جريدة المجاهد، الجزء الأول، العدد 1.

4. جريدة المقاومة الجزائرية، ط2، العدد 16..

2- الكتب :

1. بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر، تع: لحسن زغدار، مصل ألفن جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

2. شارل روبير موفد أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، دار منشورات عويدات، ط1، باريس، 1982 .

3. فتحي ديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1990.

4. محفوظ قداش : تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء الثاني 1939- 1951 ، ترجمة امجد بن البار ، شركة الامة ، 2011.

5. مُحَّد تقية، الثورة الجزائرية، المصدر الرمز والمال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

6.هوشي منه، حرب التحرير الفيتنامية، دار طليعة للطباعة والنشر، بيروت.

7. باللغة الفرنسية:

1. Fratemitè. 17mai 1945.

2. Emmanuel Sivan, Communisme et nationalisme en Algérie;1920-1962;Presses de Sciences Po,1976,p85

ثانيا: المراجع

1. باللغة العربية:

1. إحديدان زوهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954- 1962، مؤسسة إحدادن لنشر واالتوزيع، ط1، 2007.

2. أزغيدي مُحَّد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962، دار هومه للطباعة ونشر، الجزائر، 2009.

3. إفينو باتريك، جون بلانشايس حرب الجزائر، ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، ج1، دار الفرعي.

4. أو عيسى رشيد، كرساتبارتموت حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، دار القصبة، الجزائر، 2012.

5. بزيان سعدي، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس، د ط، دار هومة، الجزائر، 2002.

6. بلحاج صلاح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

7. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012.

8. بو عزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنيين التاسع عشر والعشرين ، جزء3 ، القسم الاول ، دار الغرب لنشر والتوزيع ، 2010، .

9. بو عزيز يحي، ثورات الجزائر، الجزء2، القسم الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2005.

10. بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958- 1962) الطبعة الأولى، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012.

11. بومالي أحسن، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954- 1956 منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

12. حربي مُحَّد ، الثورة سنوات المخاض ، تر: نجيب عياد صالح المثلوثي، موفم لنشر 1994.

13. خليفي عبد القادر، محطات في تاريخ الجزائر المجاهدة (1930- 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

14. دبش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954- 1962 دار النشر: هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

15. الزبيري مُحَّد العربي، الثورة في عامها الأول، دار البعث للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1984/1404.

16. زغيدي مُحَّد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962 دار هومة، الجزائر، 2009.

17. شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، دار هومه، الجزائر.

18. شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1957، دار هومة، د ط.

19. ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة، الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013..

20. طلاس مصطفى، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط1، مكتبة طلاس للدراسات والترجمة، الجزائر 2010.

21. عباس مُحَّد، نداء الحق، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 127.

22. عباس مُحَّد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية، (1954- 1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

23. عمار قليل ، ملحمة الجزائر الجديدة ، الجزء الاول ، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون ، مطبعة وحدة الرعاية الجزائر العاصمة ، 2013 .

24. العسلي بسام، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة، دار النفاس بيروت، ط1، 1984 ، ط2.

25. العقاد صالح، الجزائر المعاصرة (محاضرات ألقاها الدكتور صالح العقاد على طلبة قسم الدراسة التاريخية والجغرافية)، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العليا، 1964.

26. العمري أحمد سويلم، الرأي العام والدعاية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965

27. عموره عمار، الجزائر بوابة التاريخ ، الجزائر خاصة ماقبل التاريخ الى 1962، الجزء الثاني ، دار المعرفة ، الجزائر 2009.

28. الغربي غالي، فرنسا والثورة الجزائرية، 1954- 1958، دار غرناطة، الجزائر، 2009.

29. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994.

30. قندل جمال، اشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954 _ 1956 ، ج2 .

31. لونيسي إبراهيم، الصراع داخل جبهة التحرير من خلال الثورة التحريرية 1954- 1962، دار هومه لطباعة والنشر، الجزائر، 2007.

32. مالك رضا، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962 فارس غصوب، دار القرابي الجزائر، 2003.

33. محيو أحمد، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة: مُحَمَّد عرب حاحيلة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 131.

34. مقلاتي عبد الله، طافر نجود، التاريخ السياسي لثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، الجزء الثاني.

33.مارتن مارك، وسائل الإعلام والصحفيين في الجمهورية. تاريخ- رجال- مؤسسات- باريس 1997.

ب- باللغة الأجنبية:

1. Charles A. Micaud, the launching of the fourth french republic, university of virginia.
2. Danis le febre, les socialistes français et l'anniversaire de la commune de paris.
3. Denis le febure, Guy Mollet, le citoyen engagé, l'homme politique et le franc. Maçon et le franc. Maçon Avrel 2016.

4. E.Depreux, Souvenir d'un militant, Fayard, 1972 .
5. J.Maitron, penntier, dictionnaire libraphique du mouvement ouvrier français- Qutriéme partie : 1914- 1939, tome 36, les éditions ouvrières, 1990.
6. Jean Numa ducange, Jaures les socialistes européens et la question impériale ,Marion Fontaine ,Fayard. 2014 .
7. John D. Huber and cecilia Martinez, Gallardo, cabinet instability and the Accumulation of experience : the french fourth and fifthrepublics in comparative perspectiv , vol .34 , No.1(jan., 2004).
8. Pierre Bloch, Algérie, Terre des occasions perdues, Deux rives 1961 Paris.
9. Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, collection que je 7eme Edition Paris Universitaire de France 1982.
10. Roger Quilliot , La SFIO a l' épreuve du pouvoir , Fayard , 1972 .
11. Sandra Mériaudeau, Histoire d'une fédération du parti socialiste S F I O la federation socialiste de l'an 1944- 1969- N21, Avril 2001.
12. Yacef Saadi; souvenirs de la bataille d'Alger, décembre 1956à septembre1957;rêne Julliard, paris;1962.

ثالثا: المقالات (الدوريات):

1. باللغة العربية:

1. اوسليم عبد الوهاب، الاتصالات السرية لممثلي رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي بجبهة التحرير الوطني، أفريل سبتمبر 1956، مجلة المغاربة للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول.
2. بروس فرانسوا، الفرع الفرنسي للأممية العمالية، تم تعديله، 29 جانفي 2025.

3. بلجة عبد القادر، المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة، للجمهورية الجزائرية من السرية إلى العلنية 1956- 1962، مجلة متون، المجلد العاشر، العدد الثاني، 01 ديسمبر 2018.

4. بن موسى مُحَمَّد، سياسة روبير لاكوست للقضاء على لثورة التحريرية 1956- 1958، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، مجلة لقضايا التاريخية، العدد2، الجزائر 2016.

5. بوحوش عمار، ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة نوفمبر 1954، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية . المجلد 02 , العدد 01 , 1994.

6. بوعلاق زهراء، الدور العسكري للمرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية 1954- 1962، المجلد 7، العدد1، مجلة النوازل الفقهية والقانونية، 2023

7. بوقنش شمس الدين، حسينة حماميز، اليسار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دراسة في قانون السلطات الخاصة (1956- 1958) ،مجلة العلوم السياسية , المجلد 22 , العدد 01, 2022 .

8. تشارلز روبرت أجيرون، حكومة بير مندس فرانس والثورة الجزائرية.

9. توميات عبد الرزاق، الجزائريون وحكومة الجبهة الشعبية (1936- 1938)، مجلة الدراسات والأبحاث، المجلد 14، العدد01، جانفي 2022.

10. جديدة لزهر، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة.

11. جون إي فلاور، يوجين ويبر، الجمهورية الرابعة في فرنسا في التاريخ، موسوعة بريتانيكا، آخر تحديث 15 أفريل 2025.

12. جريدة لموند , عدد04 أكتوبر 1975 .

13. حمزي كمال، التمثيل النيابي للجزائر في البرلمان الفرنسي بين 1946- 1954 مسالك ومواقف، مجلة آفاق للعلوم، العدد السادس، 2017.

14. خليفي عبد القادر، إضراب الطلبة الجزائريين وأثره على ثورة أول نوفمبر 1954، رصد للمواقف والأصداء من خلال كتابات الفاعلين والمعاصرين، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 7، العدد 3، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021.

15. دري سميحة، الإضراب الطلابي، 19 ماي 1956 من خلال شهادة بعض الفاعلين، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة.

16. رشيد زبير، مواقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد09، 2013.

17. رمضان جعفر، التعذيب إبان الثورة التحريرية 1954- 1962 مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12.

18. زكي مبارك، الفرنسيون الأحرار واستقلال المغرب، أفكار وآفاق، مارس 2011، العدد 01.

19. طهير عبد الكريم، الاتحاد العام للعمال الجزائريين ودوره في دفع بإضراب 08 أيام.

20. طيابي عبد الوهاب، عبد الرحمان بوسليماني: سياسة حكومة فيشي وانعكاساتها على الحركة الوطنية والشعب الجزائري 1940- 1943، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد01 (2024) .

21. عتيقة مصطفى، موفقس مُحَّد، الحزب الاشتراكي الفرنسي والثورة الجزائرية 1954- 1962، عصور العدد 37 أكتوبر- ديسمبر 2017.

22. عسال نور الدين، جرائم فرنسا إبان الثورة التحريرية بين مسؤولية الدولة والفعل المعزو

23. عسال نور الدين، جنود الرفض أثناء الثورة الجزائرية 1954- 1962، من العصيان إلى التمرد، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، المجلد4، العدد الأول، جانفي 2021.

24. عيساوي أحمد محمود، البعد العالمي لشخصية الشيخ العربي التبسي، 1891- 1957م /1308- 1377هـ مجلة المنهل، العدد 02، السنة1، ديسمبر 2015

25. الغربي الغالي، التعذيب خلال الثورة التحريرية، دراسة في الممارسات والمؤسسات، مجلة الحقوق والعلوم السياسية , المجلد 01 , العدد 01, 2008 .

26. غريس مبروك، إلياس نايت قاسي، المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956- 1962 من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الأرشيفية، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 5، العدد 02.

27. لرياس نبيلة، المنطقة المستقلة خلال "معركة الجزائر" أوت 1956 -أكتوبر 1957- دفاتر البحوث الجامعية، المجلد 9، العدد 1، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر 2021.

28. مُحَّد شبوب، مُحَّد بن موسى، سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة الجزائرية 1955- 1956، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، 2019.

29. مُحَمَّدي مُحَمَّد، عبان رمضان ودوره في تجسيد التضامن الإنساني للمثقفين والأحرار الفرنسيين مع القضية الجزائرية 1955- 1957، مجلة الإبراهيمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جوان 2022.

30. مخلوف رانيا، معركة الجزائريين الاستراتيجية الثورة الجزائرية وجرائم الاستعمار الفرنسي، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ديسمبر 2023.

31. المركز الوطني للدراسات والبحوث الحركة الوطنية والثورة ، نوفمبر 1954

32. مزيان سعيدي، جيش التحرير الوطني، تطوره ومعالم من استراتيجية العسكرية، 1954-1958، المدرسة العليا للإعلام والاتصال، سيدي فرج ، الجزائر.

33. مقلاتي عبد الله، الاستراتيجيات العسكرية لجيش التحرير الوطني بين العمل الفدائي وحرب العصابات 1956- 1957، المجلة التاريخية الجزائرية العدد1، 2017.

34. مقلاتي عبد الله، الاستراتيجيات العسكرية للثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 إلى 1956 مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد18، العدد 3، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019.

35. مقلاتي عبد الله، الاستراتيجيات العسكرية للثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى من 1954 - 1956.

36. منغور أحمد، الإدماج والتجنيس في أدبيات فيدرالية قسنطينة الاشتراكية في ما بين الحربيين 1919- 1939 تجديد في المشروع أن تغريد خارج السرب، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 15- 2017.

37. وجيه قانصو ، الاحزاب السياسية .

38. باللغة الأجنبية:

01. Becker Jean, Jacques, Molle Guy, Un camarade en république vingtième siècle, Revue d'histoire, Année 1988, P 156

02. Claire Marynower, Joseph Begarra un leader socialiste en Algerie ? parcours et réseaux politique dans la France coloniale, Parlent (S).Revue d histoire politique 2011/3n °H S7 .P109.

03. Claire Marynower, la politique algérienne d'une politique coloniale socialiste, vingtième Siècle, Revue d'histoire 2016/3 n131.

04. Guy Pervillè, La SFIO ; Guy Mollet et L'Algérie de 1945 à 1955 , Colloque Guy Mollet un camarade en République . organisée à Lille en octoprz1986 .

05. Manuela Samedei, Les socialistes français et le problème colonial entre les deux guerres (1919- 1939) Volarae xvIII _N °6 _Dècember1968 .

06. Mohammed lotfi chaibi, les socialistes français et la décolonisation du Maghreb (1945- 1962962)Correspondances n° 52,septembre 1998 ;

07. Français lafon, Mollet Guy, Mollet Alvide, version mis en ligne le 10 octobre 2008.

08. R.Thomas ? la politique Socialiste et le Problème colonial de 1905 a 1920, Outre-mer, Revue d'histoire/Année/1960/167.

رابعا: الأطروحات "الرسائل الجامعية":

1. زياني فاتح، مساهمة فيدرالية ج ت و بفرنسا في الثورة التحريرية 1954- 1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1، الجزائر.

2. مصطفى عتيقة، التنظيمات السياسية الفرنسية والثورة الجزائرية 1954- 1962 أحزاب اليمين نموذجا، أطروحة دكتوراه: تاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر،2018-2019.

3. منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954/ 1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران.2005 ،2006.

خامسا: مذكرات الماستر:

1. بوطي سميرة، تطور جيش التحرير الوطني ما بين 1956- 1958 مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة المسيلة، 2013- 2014.

2. رشاشي ناصر آقضي سليم، موقف اليسار الفرنسي من الثورة الجزائرية- فرانسوا ميتران نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي، تبسة،2019- 2020.

3. زايدي دهبية، صافية زادال، الجمهورية الفرنسية الرابعة في مواجهة الثورة الجزائرية 1954- 1958، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمصادر جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016- 2017.

4. طاعو رشيد، سعيد صافي، جهود النواب الاشتراكيون الفرنسيين في دعم القضية الجزائرية 1954- 1962 مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة بن خلدون، تيارت، 2021- 2022.

5. قيصار نوال، تاريخ الحركة النقابية الجزائرية أثناء الثورة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956- 1962 أنموذجا جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس.

سادسا: المحاضرات

1. فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر، 1912- 1962، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ديوان المطبوعات جامعية، قلمة 2011.

سابعا: القواميس

1. عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية، (1954- 1962)، تر: عالم مختار، دار قصبة للنشر، 2007.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

1. Https://maitron.fr/spiparticel notice Mollet Guy par François lafon 10 octobre 2008.
2. Https://fr.wikipedia.org/wiki/christianBenait
3.

فهرس الموضوعات

الفهرس الموضوعات :

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ – و
المدخل	12 – 8
الفصل الأول: غي مولي (النشأة ، التكوين ، المسار السياسي)	
المبحث الأول: النشأة والنضال السياسي.	18 – 14
النشأة والتكوين	18 – 14
المبحث الثاني: موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي من المسألة الكولونيالية .	25 – 19
المبحث الثالث: موقف غي مولي من القضية الجزائرية (ضمن الحزب الاشتراكي).	33 – 26
الفصل الثاني: غي مولي والثورة الجزائرية	
المبحث الأول:حكومة غي مولي والثورة الجزائرية	– 35
ظروف تولي غي مولي لرئاسة الحكومة	38 – 35
الإصلاحات في عهد حكومة غي مولي	– 38
الإصلاحات السياسية والإدارية	40 – 39
الإصلاحات الاقتصادية	41 – 40
الإصلاحات العسكرية	41
المبحث الثاني: حكومة غي مولي وسياسة القمع .	48 – 41

تصريحات غي مولي خلال الثورة التحريرية :	48 – 46
المبحث الثالث: موقف غي مولي من الثورة الجزائرية _ضمن الحزب الاشتراكي _.	52 – 49
الفصل الثالث: إستراتيجية جبهة التحرير الوطني لمواجهة سياسة غي مولي	
المبحث الأول: الاستراتيجيات السياسية	58 – 54
تعبئة الفئات الاجتماعية:	57 – 56
إضراب الثمانية أيام:	58 – 57
المبحث الثاني: الإستراتيجية العسكرية .	62 – 59
معركة الجزائر:	62 – 60
المبحث الثالث: المفاوضات والرسائل المتبادلة في حكومة غي مولي :	66 – 63
المفاوضات والاتصالات الغير رسمية:	66 – 63
خاتمة	69 – 68
الملاحق	76 – 71
قائمة المصادر والمراجع	88 – 78
فهرس الموضوعات	91 – 90
المخلص	

المخلص :

إعتبر غي مولي أحد أبرز قادة الحزب الاشتراكي الفرنسي منذ توليه رئاسة الحكومة الفرنسية من 06فيفري 1956 إلى 13جوان 1957 في وقت كانت فيه الثورة الجزائرية تدخل مرحلة حاسمة من الصراع المسلح ضد الاستعمار الفرنسي ، ورغم ان خلفيته الاشتراكية أعطت أملا للعديد من أنصار السلام بإمكانية التوصل الى حل سياسي تفاوضي ، الى ان قراراته كانت مفاجئة ومخيبة للأمال ، خاصة لليسار الفرنسي والداعمين لقضية إستقلال الجزائر .

لقد أظهر غي مولي إزدواجية سياسية واضحة ، فمن جهة كان يصرح برغبته في الاصلاحات ومنح نوع من الحكم الذاتي للجزائر ، لكنه في الواقع إختار الحل العسكري لقمع المقاومة الجزائرية ، وهذا التناقض ما أفقده ثقة اليسار الفرنسي .كما ان سياسته لم تؤدي الى إنهاء الثورة بل زادت من إتساعها وتعقيدها ، وساهمت في سقوط الجمهورية الرابعة لاحقا ، كما ساعدت على توسيع الفجوة بين فرنسا ومستعمراتها وفي النهاية إرتبطإسم غي مولي في الذاكرة الجزائرية والعالمية بسياسة القمع والرفض العنيد لمطالب الاستقلال .

الكلمات المفتاحية:

غي مولي ، الحزب الاشتراكي الفرنسي ، الحكومة الفرنسية ، الثورة الجزائرية ، اليسار الفرنسي ، الجمهورية الرابعة .

Abstract:

Guy Mollet was one of the mostprominent leaders of the French Socialist Party and served as Prime Minister of France fromFebruary 6, 1956, to June 13, 1957—a periodduringwhich the Algerian Revolutionwasentering a decisive phase of armed struggle against French colonial rule. Despitehissocialist background, which gave hope to manypeaceadvocates for the possibility of anegotiatedpolitical solution, hisdecisionsproved to besurprising and disappointing, particularly for the French left and supporters of Algerian independence.

Mollet exhibited a clearpoliticalduality: on the one hand, hepubliclyexpressedhisdesire to implementreforms and grantaform of autonomy to Algeria, but in practice, heopted for a military solution to suppress the Algerian resistance. This contradiction erodedhiscredibilityamong the French left. Hispoliciesfailed to end the revolution; instead, theyintensified and complicatedit, contributing to the eventual collapse of the FourthRepublic and widening the gap between France and its colonies. Ultimately, Guy Mollet'snamebecameassociated in Algerian and global memorywithrepression and a stubbornrefusal to recognizelegitimatedemands for independence.

Keywords:

Guy Mollet, French Socialist Party, French Government, Algerian Revolution, French Left, FourthRepublic.